

الدبلوماسية الإيرانية وإدارة الملف النووي مع الدول العظمى (5+1)

(2016_2002)

إعداد

عماد مفلح خلف الخالد

المشرف الرئيسي

الأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم محافظة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

تخصص دراسات السلام والنزاعات

كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء – الاردن

6 / نيسان / 2017م

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ " الدبلوماسية الإيرانية و إدارة الملف النووي مع الدول العظمى (1+5) "

(2016_2002)

وأجيزت بتاريخ 6 / نيسان / 2017م

أعضاء لجنة المناقشــة	توقيــع
الأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم محافظة رئيساً	....
أستاذ التاريخ السياسي المعاصر	
الجامعة الهاشمية	
الدكتور يحيى أحمد العلي ، عضواً	....
أستاذ مشارك في علم أجتماع ومناهج بحث	
الجامعة الهاشمية	
الدكتور رعد عبدالكريم العواملة ، عضواً	....
أستاذ مساعد في العلوم السياسية	
الجامعة الهاشمية	
الدكتور خالد حامد الشنيكات ، عضواً خارجياً	....
أستاذ مشارك في العلاقات الدولية	
جامعة البلقاء التطبيقية	

الإهداء

إلى والدي الذي كان وما يزال رمزاً للبطولة والشهامة والنخوة الذي دفعني إلى العلم وأخذ بيدي إليه

إلى والدتي التي هي شمعة وضياء لأبنائها تُنير الطريق أمامنا

إلى روح أخي الشهيد عمر الذي كان رفيقي وصديقي في الملمات ودروب الحياة

إلى إخواني وأخواتي حُباً وتقديراً لهم.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

إعترافاً مني بالفضل ، أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لمن أضاء أمامي سُبل العلم والبحث، وجنبني أخطاء ما كنت لأتخلص منها لولا رعايته واهتمامه ، الأستاذ الدكتور محمد عبد الكريم محافظة.

وكذلك أتقدم بخالص الإحترام والتقدير والإمتنان إلى أساتذتي في الجامعة الهاشمية الذين كانت الحكمة منهجهم والصبر ديدنهم في التعامل مع الطلبة، والذين لم يبخلوا علينا من وقتهم وجهدهم لهم مني كل الاحترام التقدير

فهرس الموضوعات

ملخص

الدبلوماسية الإيرانية وإدارة الملف النووي مع الدول العظمى (5+1) (2016_2002)

إعداد

عماد مفلح خلف الخالد

المشرف الرئيسي

الأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم محافظة

تهدف هذه الدراسة إلى بحث تطورات الدبلوماسية الايرانية وإدارة ملفها النووي مع الدول العظمى مجموعة (5+1)، وبيان طبيعة الدبلوماسية الإيرانية وموقفها ودورها بالنسبة لإدارة هذا الملف، وموقف بعض دول الأقليم و الدول العظمى من الموقف النووي الإيراني.

وللوصول إلى نتائج الدراسة المرجوة فقد إتبع الباحث المناهج العلمية التالية وهي: منهج البحث التاريخي من خلال تتبع بدايات الملف النووي الايراني (منذ عام 1952 حتى الوصول إلى الاتفاق النهائي عام 2015)، وكذلك إتبع الباحث المنهج التحليلي الذي يعتمد على وصف وتحليل الظاهرة والتطورات التي رافقت تطور الملف النووي الايراني، وكذلك إتبع منهج صنع القرار وذلك في توظيف عناصر صنع القرار السياسي الايراني ودور المؤسسات السياسية الايرانية في إتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالملف النووي الايراني.

وكان من نتائج الدراسة أن إيران من خلال دبلوماسيتي (حياكة السجاد) و(المراوغة) في مفاوضاتها النووية مع الدول العظمى إستطاعت أن تحقق أهدافها الثورية وأن تبني مشروعها النووي حتى وإن كان مشروع سلمي وأن تتجنب الوصول الى مرحلة استخدام الخيار العسكري من قبل الدول العظمى، وقد أتت هذه الدبلوماسية أُكلها من خلال التوصل الى نتائج إيجابية تخدم إيران.

كذلك استطاعت إيران أن تثبت مركزها و موقعها على خارطة العالم، وأن تثبت أنها دولة ذات إراده استراتيجية في الوصول إلى طموحاتها النووية، وقد استطاعت إيران أن تقاوم كل التهديدات والاغراءات في سبيل الاستمرار في برنامجها النووي، وإجبار الدول العظمى (5+1) على الرضوخ لمطالبها في نهاية الأمر.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المقدمة

كانت بدايات البرنامج النووي الإيراني في خمسينيات القرن الماضي في فترة حكم الشاه، وذلك عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية بالمشاركة في البرنامج النووي الإيراني كجزء من برنامج " الذرة من أجل السلام" حيث قام شاه إيران بوضع حجر الأساس لبرنامج إيران النووي يوم 5 آذار /مارس 1957م، وذلك في أعقاب الإعلان عن "الإتفاق" المقترح للتعاون في مجال البحوث ومجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية" (السيد، 2015).

وفي عام 1967 أسست إيران "مركز طهران للبحوث النووية" والذي تم تجهيزه بمفاعل أبحاث نووية بقدرة (5) ميغاواط، وفي عام 1968م، بعد ذلك قامت إيران بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وبذلك أصبح البرنامج النووي الإيراني تحت مراقبة وتفتيش فرق وكالة الطاقة الذرية، حيث أن خطط إيران آنذاك كانت ترمي إلى تأسيس وإنشاء 23 محطة نووية بحلول عام 2000م، وذلك بمساعدة شركات أمريكية وأوروبية (Trenin,2001) .

ومع قيام الثورة الإسلامية الإيرانية[1] في عام 1979، توقفت الشركات الأمريكية والغربية عن العمل في المشاريع النووية، وفيما يتعلق بإمدادات اليورانيوم عالي التخصيب الأمر الذي أدى إلى توقف مركز أبحاث طهران النووي، لكن الخميني أمر بحل مركز أبحاث السلاح النووي الإيراني؛ إذ أن ذلك مخالف للشريعة والأخلاق الإسلامية ، لكنه عاد في عام 1981 وسمح بإجراء بحوث على نطاق ضّيق في مجال الطاقة النووية، لكن مع اندلاع الحرب الإيرانية العراقية سمح الخميني بإعادة تشغيل البرنامج النووي الإيراني في محطة بوشهر (Trenin,2001).

[1] هي تلك الثورة التي قام بها الخميني وأتباعه في الحادي عشر من شباط / فبراير 1979 وحولت إيران من نظام ملكي تحت حكم شاه ايران " محمد رضا بهلوي" إلى نظام جمهوري اسلامي . (اسماعيل ، 2013)

ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بدأت روسيا الاتحادية بتزويد إيران بخبراء في الطاقة النووية الروسية، وقد انتشرت آنذاك مزاعم حول برنامج سري نووي إيراني، وفي 1995 وقعت إيران مع روسيا الاتحادية عقداً لتشغيل محطة "بوشهر" الإيرانية، وفي 1996 كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أقنعت الصين بالانسحاب من مشروع بناء محطة لتحويل اليورانيوم لصالح إيران، وفي أيار /مايو 2003 وبعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله ، كان الرئيس "محمد خاتمي"[1] قد قدم اقتراحاً لإجراء صفقة سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية تقضي بعرض البرنامج النووي الإيراني بشفافية كاملة، و التوقف عن دعم حماس وحزب الله[2] مقابل ضمانات أمنية، وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) (George Bush) رفض ذلك (السيد، 2015).

استمرت إيران في تطوير وزيادة قدراتها النووية ومعاملها ومنشآتها عن طريق روسيا الاتحادية والصين، إلى أن تمكنت بدءاً من 2004 و حتى 2014 من تحقيق تقدم كبير في برنامجها النووي حتى باتت في الأعوام الأخيرة وخاصة بعد عام 2010 مصدراً حقيقياً للقلق، حيث أصبحت تمتلك القدرة التكنولوجية النووية، ومن غير الممكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء (زهرة، 2015).

وكانت تداعيات ذلك على إيران خطيرة حيث فُرضت عليها العقوبات الدولية، التي من بينها عقوبات تجارية قاسية، مع حصار بحري يمنع تصدير النفط، وعقوبات مالية بتجميد الودائع الحكومية وودائع الأفراد والشركات الإيرانية وعقوبات ذكية بوقف تصدير التكنولوجيا ، وحظر هبوط الطائرات المدنية الإيرانية في مطارات العالم، حيث أدت تلك الإجراءات إلى أزمات خانقة وغلاء

---

[1] محمد خاتمي: ولد محمد خاتمي في أدركان عاصمة اقليم يزد عام 1943 لأسرة ايرانية متدينة وهو ابرز وجوه التيار الأصلاحي حيث انفتحت ايران في عهده على الغرب سياسياً و اقتصادياً و ثقافياً.(السماك ، 2003).

[2] حزب الله: تنظيم سياسي شيعي عسكري متواجد على ساحة لبنان السياسية والعسكرية ، أسس عام 1982 بعد الاجتياح العسكري الاسرائيلي للبنان، من أعظم انجازاته إجبار اسرائيل على الخروج من لبنان.

شـديد، ولكـن إيـران اسـتمرت بدبلوماسـيتها فـي محـاولات تسـوية أزمـة ملفهـا النوويـة، و واصـلت مفاوضاتها التي اتسمت بالمراوغة والمكر حيناً والتودد حيناً آخر إلى أن تم توقيع اتفاق بين إيران ومجموعـة الـدول العظمـى (5+1) (وهـي الـدول دائمـة العضـوية فـي مجلس الأمـن بالإضـافة إلـى ألمانيا) فـي يـوم الثلاثـاء 14 تموز/يوليو 2015، ورغم صـعوبة المفاوضـات إلاّ أنهـا حققت لكـلا الطرفين نتائج مهمة (زهرة، 2015).

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على أداة مميزة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية وهي الدبلوماسية، الدبلوماسية التي تميزت بها الجمهورية الإيرانية، وبيان المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الإيرانية من الثورية إلى الواقعية ومن التشدد إلى الانفتاح، وكذلك تسليط الضوء على المفاوض الإيراني الذي يجب أن يكون نموذجاً للمفاوض الناجح الذي يمتلك الصبر والحنكة و المرونة.

كذلك تكمن أهمية الدراسة في التعرف على دراسة وتحليل دبلوماسية إيران في إدارة ملفها النووي إقليمياً ودولياً وخاصـة مـع دول (5+1) وكذلك بيـان الـدور الفاعل الـذي لعبتـه الدبلوماسية الإيرانيـة خـلال مـاراثون المفاوضـات مـع الـدول العظمـى وصـولاً إلـى الاتفـاق النهـائي وكـذلك دور الدبلوماسية الواقعية الممثلة في الرئيس "حسن روحاني" و وزير الخارجية "محمد جواد ظريف" في تحقيق أهداف المشروع النووي وأن تلعب إيران دوراً إقليمياً مؤثراً علـى الرغم مـن العقوبـات التـي فُرضت عليها من الغرب بسبب ملفها النووي لعلنا في الوطن العربي نستفيد درساً في كيفية إدارة الملفات الهامة مع الدول العظمى وأن يكون لنا دوراً مؤثراً إقليمياً ودولياً.

كذلك تكمن اهمية هذه الدراسة في فهم أساليب الدبلوماسية الإيرانية، حيث تقوم هذه الأهمية على إدراك التطورات التي حدثت في الملف النووي الإيراني والدبلوماسية الإيرانية، وأثر هذه التطورات على مستقبل الملف النووي والمفاوضات مع الدول العظمى، وبيان أهمية تلك التطورات الدبلوماسية الإيرانية وسياسة التقارب الإيراني الأمريكي، وذلك لإثراء المعلومات للباحثين والدارسين والمهتمين ومراكز الأبحاث، وإيجاد آفاق جديدة في البحث العلمي على مستوى هذه الدراسة المهمة.

مشكلة الدراسة:

تقوم إشكالية الدراسة على دراسة وتحليل دبلوماسية إيران في إدارة ملفها النووي، وكيف استطاعت أن تصنع مشروعاً نووياً وان تعاقب عليه عبر أشكال عديدة من العقوبات، ورغم ذلك استطاعت بأدواتها الدبلوماسية إدارة ملفها النووي بكل حنكة وصبر وأن تخرج من عُزلتها التي حاولت الدول العظمى وضعها بها، وأن تستطيع إيران أن تبني لنفسها مكانة مؤثرة إقليمياً ودولياً وأن تفرض شروطها على أقوى دول العالم اقتصادياً وسياسياً.

بالإضافة إلى ذلك فإن إشكالية الدراسة تقوم على تحليل التطور الملحوظ في الدبلوماسية الإيرانية، وكيف انتقلت إيران من الدبلوماسية الثورية وتصدير الثورة إلى دبلوماسية أكثر واقعية، وكذلك دراسة وتحليل الدور الذي لعبه المفاوض الإيراني وما يميزه من صبر وخبرة تفاوضية مع الدول العظمى.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية سوف تقوم الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

كيف استطاعت إيران بأدواتها الدبلوماسية المتنوعة أن تدير ملفها النووي مع الدول العظمى (5+1) وأن تفرض كلمتها على المستوى الدولي بشكل واضح؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما محددات الدبلوماسية الإيرانية والتحولات التي مرت بها؟
2. ما الدوافع الإيرانية لتنفيذ المشروع النووي و ردود الفعل الإقليمية والدولية على ذلك؟
3. ما دور الدبلوماسية الإيرانية في مواجهة الضغوط الدولية؟
4. ما مستقبل الاتفاق الإيراني مع الدول الكبرى؟
5. وهل ستلتزم الأطراف الدولية بهذا الاتفاق؟

حدود الدراسة:

لقد تم تحديد عام (2002) كبداية للدراسة وعام (2016) نهاية لها لرصد كل ما هو جديد في دبلوماسية أيران في إدارة ملفها النووي مع الدول العظمى (5+1) التي تفاوضت معها إيران من أجل إيجاد حل لأزمة ملفها النووي.

وأمّا عن سبب اختيار عام (2002): وذلك لإعلان "علي رضا زاده" المتحدث بإسم الجماعة الإيرانية المنشقة عن وجود موقعين نوويين قيد الإنشاء في كل من "نتانز (نطنز)" و"آراك"، فسارعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لطلب زيارة لهذين الموقعين، فرفضت إيران زيارة المفتشين إلا بعد مرور ستة أشهر من إدخال المواد النووية لهذه المواقع.

أمّا إختيار عام (2016) نهاية الدراسة لأن هذا التاريخ شهد انتخابات أمريكية فاز بها الرئيس الجمهوري "دونالد ترامب"(Donald Trump) المتشدد تجاه الملف النووي الإيراني، والمعارض لاتفاقيات الدول العظمى مع إيران، والذي يرغب بإعادة المفاوضات معها ، وأيضاً 2016 نهاية الدراسة لأن هذا التاريخ يمكّن الباحث من الحصول على المعلومات والمعطيات والبيانات والوثائق والمراجع المتاحة.

أهداف الدراسة:

تقوم الدراسة على بحث تطورات الدبلوماسية الإيرانية وإدارة الملف النووي مع الدول العظمى (5+1)، كما تهدف إلى مناقشة الأهداف الفرعية التالية:

1- بيان طبيعة الدبلوماسية الإيرانية وموقفها، ودورها بالنسبة للملف النووي الإيراني.

2- توضيح موقف كلاً من الرئيسين "محمود احمدي نجاد" والرئيس "حسن روحاني" من الملف النووي الإيراني.

3- تسليط الضوء على الدور الدبلوماسي الكبير الذي لعبه وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" حيث ساعد إيران في تحقيق أهداف المشروع النووي من خلال المفاوضات التي قادها مع مجموعة (5+1).

4- تسليط الضوء على توجهات الدبلوماسية الإيرانية تجاه الدول العظمى ودول المنطقة بعد وصول الرئيس "حسن روحاني" إلى دفة الحكم.

5- توضيح موقف الدبلوماسية الإيرانية من العقوبات المفروضة على إيران بسبب ملفها النووي.

6- بيان أسلوب إيران الدبلوماسي في إدارة الملف النووي من خلال المفاوضات وطبيعة الدبلوماسية التي اتبعتها.

مفاهيم الدراسة:

تقتضي المنهجية العلمية للبحث التعريف بالمفاهيم الأساسية التالية:

أولا: الدبلوماسية:

الدبلوماسية (لغة):(اسم) مصدر صناعي وهي صفة تخص التمثيل السياسي للبلاد وتصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية.(المعجم الوسيط)

- الدبلوماسية (اصطلاحاً): مشتقة من الكلمة اليونانية (طوى) للدلالة على الوثائق والأوراق الرسمية الصادرة عن الملوك والأمراء، ثم تطور معناها لتتضمن الوثائق التي تتضمن نصوص الاتفاق والمعاهدات، ويمكن تعريفها على أنها: مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا للدولة (الأمنية والاقتصادية والسياسات العامة)، وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية في التأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي ومنها ما هو خداعي وترهيبي (مبطن) وغير أخلاقي (الكيالي، 1984).

ثانيا: الملف النووي:

- الملف النووي (اصطلاحاً): وهو إقدام إيران على إنشاء وتأسيس محطات نووية كان أشهرها محطة "بوشهر" ، وما يتضمن هذا الملف من اتفاقيات ومعاهدات والعلاقات مع الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل حقيقة الملف النووي في البُعد الاستراتيجي، وأهداف إيران والرؤية الإعلامية لحاجة إيران للطاقة النووية لأهداف سلمية (Aman,2006).

ثالثا: الدول العظمى (5+1):

- الدول العظمى (اصطلاحاً): هي مجموعة الدول (5+1) التي تتألف من ممثلين عن الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا بالإضافة إلى ألمانيا، ليست عضواً بعد في مجلس الأمن الدولي (السويدي، 2014).

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على توظيف مجموعة من المناهج العلمية بغية الوصول إلى تفسير واضح لموضوعات وفرضيات الدراسة كالأتي:

1- المنهج التاريخي:

وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل ؛إذ لا يمكن فهم وإدراك أي حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها وتطورها سواء كانت سلبية أو ايجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات، ويمكن استخدامها بشكل صحيح حيث أن دراسة العلاقات الدولية وهي جهد تبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول ومن أهم رواد هذا المنهج "أرسطو" و "ابن خلدون".

رواد المنهج:

- العلّامه عبدالرحمن ابن خلدون: الذي استخدم المنهج التاريخي في دراسته للعمران البشري في تحليله لمراحل تطور الدولة وهرمها.
- ماكس فيبر (Max Weber) الذي استخدم المنهج التاريخي في دراسته لبعض الفرق الدينية البروتستانتيه وتأثيرها في المجتمع الاوروبي في العصر الحديث.
- كارل ماركس(Karl Marx): استخدم المنهج التاريخي في دراسته لصراع الانسان مع الطبيعة و تطور النظم في المجتمع عبر مراحلها التاريخية.

توظيف المنهج: حيث نستدل من هذا المنهج باستخدام المعلومات التاريخية والوثائق والسجلات لفهم مراحل التطور والتحولات التي مرت بها الدبلوماسية الإيرانية، وخاصة في الفترة ما بين 2002-2016، وفهم طبيعة الأدوات المستخدمة في استخدام أهداف السياسة الخارجية

الإيرانية وكذلك المفاوضات التي أجريت بين إيران ودول (5+1) والتدرج في استخدام الوسائل الدبلوماسية لصانع القرار الإيراني .(إدريس، 1998).

2- المنهج التحليلي:

يقوم هذا المنهج على وصف ظاهرة من الظواهر للوصول إلى استتباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، حيث يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية من خلال تحليل الظواهر المتكررة في سياسات الأمم الاخرى .

توظيف المنهج: حيث يقوم هذا المنهج بدراسة ووصف الظاهرة وهي هنا الملف النووي الإيراني والدبلوماسية الإيرانية، وسياسة إيران الخارجية كما توجد في الواقع، ويصف هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً من كافة الجوانب وبيان خصائصها وحجمها وتأثيراتها الإقليمية والدولية، ويتبع هذا الوصف تحليل كامل حيث أن التحليل يطابق الوصف وأهداف الدراسة، حيث سيركز المنهج التحليلي على فهم وتحليل طبيعة الأدوات الدبلوماسية الإيرانية خلال إدارتها لملفها النووي وتحليل مراحل المفاوضات منذ عام 2004 وصولاً إلى مفاوضاتها التي أدت إلى اتفاق مبدئي حول ملفها النووي في 2013 ثم إلى الإتفاق النهائي مع مجموعة (5+1) في عام 2015.(عليان، وغنيم، 2011).

3- منهج صنع القرار:

وهو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني، وهذا هو الأساس لتفسير الدبلوماسية، والسياسة الخارجية الإيرانية، ويساعد هذا المنهج على فهم كيفية عمل الدولة الإيرانية وكيفية صنع قرارها وخاصة حيال ملفها النووي وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ؛ إذ أن صنع قرار أي دولة هو انعكاس واضح لمعتقداتها الفكرية والمذهبية في بعض الأوقات.

رواد المنهج: إن أصحاب هذا المنهج مثل "ريتشارد سنايدر" (Ritchard Snyder) و "غراهام اليسون" (Graham Alison) قسموا مقوماته إلى البيئة الداخلية (الإطار الداخلي) ، حيث تشمل البيئة الإنسانية وغير الإنسانية والمجتمع والسكان ومساحة البلد وموارده والموقع الجيوسياسي ونظام القيم والتجانس بين السكان والثقافة العامة والهوية الوطنية وسلوك المجتمع , وتأخذ الدولة الإيرانية بعين الاعتبار تلك المقومات، وكذلك المقومات الخارجية والتي تتضمن هنا ردود الفعل الدولية على ملفها النووي وإقدامها على تخصيب اليورانيوم، لأن تلك المقومات تشكل المعلومات الواضحة و الدقيقة لصانع القرار. (Robinson & Synycler,1966).

توظيف المنهج: وفي هذه الدراسة سيتم تطبيق هذا المنهج من خلال تناول كيفية تأثير الشخصية الإيرانية ونهج صانع القرار الإيراني على الدبلوماسية المتبعة في عهده الأمر الذي أثر على السياسة الخارجية الإيرانية إقليمياً دولياً، وخاصة في المفاوضات الإيرانية مع الدول العظمى (مجموعة (5+1)) والتي مرت بأحداث وتقلبات عدة.

متغيرات الدراسة:

من أهم المتغيرات في هذه الدراسة ما يلي:

المتغير المستقل: الدبلوماسية الإيرانية.

المتغير التابع: إدارة الملف النووي مع الدول العظمى (5+1).

الدراسات السابقة:

اولاً-الدراسات العربية:

1- دراسة نبهان (2011)، دراسة بعنوان:اثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كيفية صنع القرار السياسي في إيران، وتأثير البيئة الداخلية والخارجية، ودور القوى والمؤسسات السياسية في النظام السياسي الإيراني في التأثير على تلك العملية في الفترة من 1997-2005، ودراسة النظام السياسي الإيراني باعتباره أنموذجاً واقعياً للفكر الشيعي لأول مرة في العصر الحديث، حيث جمع النظام السياسي الإيراني ما بين الفقه الشيعي والواقع السياسي، واستخدم الباحث في دراسته منهج تحليل النظم وصنع القرار للوصول إلى النتائج المرجوة، وكان من نتائج الدراسة، أن صنع القرار السياسي في إيران يأخذ من وجهة نظر البيئة الداخلية والخارجية لإيران، وقد أوصى الباحث في دراسته بإجراء مزيداً من البحث والدراسة حول هذا الموضوع.

2- دراسة المطيري(2011)، دراسة بعنوان: امن الخليج والتحدي النووي.

هذه الدراسة سلطت الضوء على تطور العلاقات العربية الإيرانية، ونقاط التلاقي والاختلاف في تلك العلاقة، والمخططات الإيرانية لزعزعة أمن المنطقة وخصوصاً منطقة الخليج العربي، والتأثير المستقبلي على المنطقة والعالم جراء امتلاك إيران سلاح نووي، والمُضي قدماً في صنع قنبلة نووية ورؤوس نووية، كما تناقش الرسالة الخيارات الأمريكية لردع إيران ومنع تطويرها للأسلحة النووية، إضافة إلى التحديات الأمنية التي ستواجه دول الخليج العربي، إذا ما مضت إيران قُدُماً في تطوير قدراتها النووية، وقد استخدم الباحث منهج صنع القرار، والمنهج الوصفي وتحليل النظم للوصول إلى النتائج المطلوبة، ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن إيران

بتطوير برنامجها النووي ستشكل خطراً على منطقة الخليج العربي ودول الجوار، وأوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.

3- دراسة عبد الحي (2013)، دراسة بعنوان: القوة الذكية في السياسة الخارجية.

تتناول هذه الدراسة تطور العلاقات العربية الإيرانية، ودراسة أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (خاصة)، حيث ركزت الدراسة على إمكانات وموارد القوة العسكرية في إيران، وخاصة تلك الإمكانات التي تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى محاولات إيران المستمرة لتطوير برنامجها النووي وخاصة منذ العام 2002، وذلك من أجل تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية وفرض قوتها للحصول على مصالحها الخاصة بها بكل يسر وسهولة، ومدى قدرة إيران على تحويل تلك الموارد إلى قدرات فعّاله في تحركاتها الخارجية تجاه سوريا والعراق ولبنان.

وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، ومنهج صنع القرار للحصول على نتائج واقعية، وكان من نتائج الدراسة، أن إيران استخدمت القوة الذكية(المراوغة) في المفاوضات وفي علاقاتها مع دول الجوار ودول العالم، وقد أوصى الباحث إلى إجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع لأهميته.

4- دراسة مصلوح(2013)، دراسة بعنوان: الأبعاد الدولية في سياسات الانتشار النووي.

هدفت هذه الدراسة إلى بحث الربط بين السلوك السياسي والإنتشار النووي بالطريقة التي لا يمكن الفصل بينهما، ودمج عدة عناصر تحليلية من الفاعلين أو من حيث الإجراءات لإظهار هذا الترابط، كما تسعى الدراسة إلى توضيح أن مشكلات الانتشار النووي لا يمكن حلّها دون وضعها في بيئاتها الإقليمية ، بالإضافة إلى التشجيع على الاهتمام الإستراتيجي بمشكلة الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي بكونها مشكلة ديناميكية متجددة وخطيرة على المنطقة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها أن اهتمام إيران بالسلاح النووي للحصول عليه لم يأتي من فراغ بل جاء نتيجة لسباق نووي عالمي ولحصول إسرائيل التي تبعد عن إيران 1700كم على سلاح نووي الأمر الذي جعلته إيران جزءاً من حقها، دعت الدراسة إلى إجراء مزيد من الدراسات حول الموضوع، لأن هذا الموضوع معقد جداً بالنسبة لكل صنّاع القرار ،ولا يمكن التنبؤ بوضع المستقبل النووي الإيراني خاصة، والدولي بشكل عام لخضوعها لحسابات إستراتيجية من نوع جديد.

5- دراسة يلوح(2014) ، دراسة بعنوان: الخلفية الثقافية للتقارب الإيراني الأمريكي.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث طبيعة العلاقات الثقافية بين دولة إيران والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية 1945م، حيث أن التقارب الإيراني الأمريكي يشكل محاولة في تفعيل المنهج الواقعي في العلاقات الدولية، فهو من جهة قد يضمن لإيران تفادي الإنهيار الاقتصادي ، والخروج من العزلة الدولية، ومن جهة أخرى قد يجنب الولايات المتحدة الأمريكية أعباء مواجهة إيران عسكرياً، وتتناول هذه الدراسة ابرز المحطات في تلك العلاقة، وقد استخدم الباحث فيها منهج البحث التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومن نتائج الدراسة أن كلا الدولتين يرغب في التقارب فيما بينهما وخاصة مع حكومة "حسن روحاني" التي ترغب في إزالة عزلة إيران الدولية، وأوصى الباحث بإجراء دراسات حول الموضوع لأهميته التاريخية والسياسية.

6- دراسة (الصمادي 2014)، دراسة بعنوان: مفاوضات النووي الإيراني روحاني يحتاج اتفاقاً نهائياً،

حيث تبحث هذه الدراسة الإمكانيات المتاحة في عملية التفاوض الجارية لانجاز الاتفاق النهائي بشأن البرنامج النووي الإيراني كما تبحث المعوقات التي تعترضه واحتمالات التمديد للإتفاق المؤقت لإحراز مزيد من الوقت للتفاوض بشأن نقاط الخلاف، وتجادل الدراسة بأنه لا يمكن

التوصل إلى اتفاق يمكن وصفه " بالنموذجي"، وتخلص الدراسة إلى أن مؤسسة الرئاسة في إيران، وضمن صراعها مع القوى الأخرى تحتاج إلى انجاز اتفاق نهائي خاصة أن الظروف التي توافرت لإنجازه لا تتكرر ولذلك يسعى روحاني إلى تحقيق ذلك في الفترة المتبقية، وتؤكد الباحثة أن الظروف التي حكمت الفترة الماضية من العلاقة بين واشنطن وطهران، كانت استثنائية، وهو ما قد لا يتوافر مستقبلاً مع الاستحقاقات الانتخابية في كلا البلدين، لعل أهمها انتخابات مجلس الخبراء التي ستجري في إيران العام المقبل.

7- دراسة نجاة(2016/2015)، دراسة بعنوان:الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أسباب أزمة الملف النووي الإيراني، حيث أن إيران تتمسك بحقها في امتلاك الطاقة النووية كجزء من إستراتيجيتها للحفاظ على استقلالها الوطني ودورها الإقليمي في المنطقة، وبسبب تمسكها بالخيار النووي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة لتخطي الأزمة في ظل ظروف دولية ضاغطة، وعملت هذه الدراسة على تحليل عناصر الأزمة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والتي أديرت من قبل الأطراف الأساسية وهم: إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، علماً أن الاتحاد الأوروبي عمل على تفعيل العملية التفاوضية لحل الأزمة بدلاً من سياسة المواجهة العسكرية، وقد انتهى هذا التفاوض إلى عقد اتفاق بين إيران، ومجموعة (5+1)، وقد أوصى الباحث بإجراء دراسات بعد الاتفاق النووي الإيراني لمعرفة مصير الاتفاق النووي بعد عام 2015.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Schake، Yaphe، 2001)، بعنوان:

The Strategic Implication Of Nuclear Armed Iran

والتي تناولت أربعة فصول ناقشت فيها المشهد الإيراني والأسلحة غير التقليدية ، والطموح الإيراني للمنطقة ومساعي الحصول على العناصر الأساسية للبرنامج النووي الإيراني، والخيارات السياسية المتاحة، فهما يريان أن تطوير إيران للأسلحة النووية هو ضرورة لتثبيت نظام حكمها وطموحها للقيادة الإقليمية ، واستنداً إلى وثائق تثبت سعي إيران للحصول على العناصر الأساسية في تطوير البرنامج النووي إلى جانب رغبات النخبة الحاكمة في إيران للحصول على العناصر الأساسية في تطوير البرنامج النووي إلى جانب رغبات النخبة في إيران في جعلها قوة إقليمية تعتمد على أسلحة الدمار الشامل.

2- دراسة (Robinson، James)(2016): دراسة بعنوان:

Iranian Ideology after The Nuclear Deal.

تتناول هذه الدراسة الأيديولوجية الإيرانية بعد الاتفاق النووي الإيراني الذي وقع في شهر تشرين أول / أكتوبر 2015 بينها وبين مجموعة الدول العظمى (5+1) ، حيث تتناول هذه الدراسة البعد التاريخي والسياسي للبرنامج النووي الإيراني من حيث بدايات البرنامج مروراً بالثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية الإيرانية، إلى عام 2002 في بدايات تطوير إيران لبرنامجها النووي إلى عام 2013 والاتفاق المبدئي أو (اتفاق المبادئ) وصولاً إلى اتفاق عام 2015 النهائي، حيث يستعرض الباحث الدبلوماسية الإيرانية التي اتبعت فيها سياسة المراوغة والخداع، وكذلك تتناول طبيعة المفاوضات، وموقف الرئيس" باراك أوباما "منها، والوصول بالنهاية إلى الانتخابات الأمريكية، وموقف الرئيس الأمريكي الجديد " ترامب " من الاتفاق النووي الإيراني الذي تعهد بإعادة الاتفاق مع إيران لعدم رضاه عن طبيعة الاتفاق وتحجيم الدور الإيراني، وقد استخدم الباحث

المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة، وكان من نتائج الدراسة أن إيران ترغب بالإبقاء على الاتفاق وتطويره، والمحافظة على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

ما يميز هذه الدراسة: انها ناقشت الملف النووي الايراني من حيث الدبلوماسية الايرانية المتبعه في إدارة هذا الملف وتأثيرها على السياسة الخارجية و المفاوضات مع الدول العظمى، وهي دراسة تتميز بالزخم الشديد نظراً لكثرة الأحداث والتحليلات حول هذا الموضوع، وايضاً مما يميز هذه الدراسة انها تطرقت للأحداث المتسارعة التي لحقت بالمفاوضات وخاصة بعد وصول الرئيس الامريكي الجديد دونالد ترامب , كما انه لم يتم التعاطي سابقاً مع موضوع الملف النووي الايراني من الناحية الدبلوماسية كما تناولت هذه الدراسة وصفاً و تحليلاً.

الفصل الثاني

تطور الدبلوماسية الإيرانية

" يجب أن نعمل كما كان العمل في صدر الإسلام حينما كان النبي(*صلى الله عليه وسلم*) يرسل السفراء الى أنحاء العالم لبناء علاقات ملائمة ..لا نستطيع القعود والكسل والقول: لا عمل لنا مع الحكومات هذا مناقض للعقل والشريعة.. يجب ان تكون لنا علاقات مع جميع الحكومات، باستثناء القليل التي لا علاقات لنا معها حاليا.... لن نقيم علاقات مع أمريكا إلا إذا تصرفت أمريكا بصورة لائقة".

هذا ما قاله المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإمام "الخميني"[1] عندما التقى بالسفراء الإيرانيين في الخارج في طهران في تشرين الأول /أكتوبر 1984 ووجههم إلى تجنب الدبلوماسية التقليدية لصالح النقاء الثوري والمبادئ السامية، منطلقاً من اعتقاد بأن العالم فاسد، ويحتاج الى إيران أكثر مما تحتاج إليه، ودعاهم إلى تبنّي دبلوماسية جديدة تقوم على بناء العلاقات مع الحكومات باستثناء تلك التي لا تحترم إيران (محافظة ، 2013).

مثّلت الثورة الإيرانية كأول ثورة إسلامية ناجحة في التاريخ المعاصر، تغييراً واسع الأثر في السياسة الخارجية بسبب التغيير داخل إيران ورؤيتها للعالم الخارجي، وكذلك تغير خارطة الخصوم والحلفاء في البيئة الإقليمية والدولية.

ارتكزت سياسة إيران الخارجية بعد عام 1979 على ثلاثة مبادئ أساسية أثرت في إدارتها لسياستها الخارجية، وهي: الجمهورية الإسلامية، الحياد، الأممية الدينية، وارتبطت هذه المفاهيم بقضايا عديدة تتصل بتصدير الثورة، والتدخل أو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والعلاقة

---

[1] الامام الخميني : هو السيد روح الله بن احمد الموسوي الخميني ، رجل دين سياسي ايراني من مواليد 24 ايلول / سبتمبر 1902 توفي في 3 حزيران / يونيو 1989 ، حكم ايران في الفترة من 1979و حتى 1989 بعد ان اطاح بحكم الشاه " محمد رضا بهلوي". (الكيالي ،1984)

مع النظم الملكية، وهو ما يعتبر أهم الإشكاليات التي واجهت إيران في سياستها الخارجية، حيث راوحت دبلوماسيتها بين المثالية العقائدية والواقعية , ومنذ تلك الفترة عانى صانع القرار السياسي الإيراني من التقلّب بين ما تمليه المصلحة القومية والأهداف الايدولوجية التي قد تلبّي تلك المصلحة أو تعارضها (زرنير، 2012).

يسعى هذا الفصل إلى: دراسة وتحليل الدبلوماسية الإيرانية، كما تجلّى ذلك في إدارتها للملف النووي مع الدول العظمى، لذلك سنتناول مباحث ثلاثة خلال الفصل الأول ، **المبحث الأول** يسلط الضوء على إنتقال إيران من الرؤية الثورية الى الرؤية الواقعية وخاصة في دبلوماسيتها وسياستها الخارجية التي اتبعتها ما بعد الثورة، و**المبحث الثاني** يتناول الدور الذي لعبه المرشد الأعلى في الدبلوماسية الإيرانية , و**المبحث الثالث** يعالج الدبلوماسية الإيرانية في عهد تيارين مختلفين هما: التيار الإصلاحي ممثلاً بالرئيس "محمد خاتمي" والتيار المحافظ المتشدد ممثلاً بالرئيس "محمود احمدي نجاد".

المبحث الأول

الدبلوماسية من الرؤية الثورية إلى الواقعية

تبنت إيران سياسة خارجية ثورية بدءاً من عام 1979، إذ كانت الطبقة الحاكمة آنذاك محمّلة برؤية مسبقة تجاه العالم الخارجي انعكست على سياستها الخارجية، وقد أفضت هذه الرؤية إلى عُزلة دولية ونظرة سلبية تجاه إيران , إلاّ أنه مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي وبداية عقد التسعينيات ، سعت إيران لإعادة هيكلة علاقاتها الإقليمية و الدولية ، لاسيما مع صعود التيار الواقعي، مع الاحتفاظ بثوابتها الإستراتيجية ، وانتقلت من الدور الثوري في عهد (الخميني)، إلى الدور المتوازن ؛ إذ ركزت على الدبلوماسية الهادئة في علاقاتها الخارجية، وحاولت أن تجمع بين القوة الصلبة والناعمة ، بعيداً عن إثارة الحساسيات ؛ بهدف إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية . رغم ذلك استمرت دول الجوار تنظر إلى السياسة الإيرانية نظرة يكتنفها الشك والحذر الشديد (البطنيجي، 2013).

من خلال تحليل طبيعة الدبلوماسية الإيرانية ومحددات سياستها الخارجية، وجدت هذه الدراسة أن الدبلوماسية الإيرانية ما بعد الثورة الإسلامية يمكن ان نحددها بالمطالب التالية:

المطلب الأول

مرحلة الدبلوماسية بصبغتها الثورية (1979. 1989)

أخذت الثورة الإيرانية إتجاهاً ثورياً صريحاً ، يتفق مع إرادة "آية الله الخميني" قائد الثورة والمرشد الأعلى للثورة الإسلامية، ومع إرادة الشعب الذي وافق في استفتاء عام على دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الذي أرسى مبادئ الثورة وأعلن إيديولوجيتها الثورية , فقد أكّد هذا الدستور أن الثورة الإيرانية ثورة إيديولوجية تأخذ على عاتقها تغيير أوضاع دول قريبة أو بعيدة ، بما يلائم أهداف الثورة ويخدم طموحاتها , ولهذا كان على الدبلوماسية الإيرانية ، في حقبة الثورة أن تكون امتداداً للثورة وأهدافها (حمزة، 2011).

أولاً: محددات السياسة الخارجية في المنظور الثوري:

1 . المحدد الأمني

رأت الثورة الإسلامية بدءاً من عام 1979 في المحدد الأمني عنصراً أساسياً في سياستها الخارجية، فنظرت إلى العالم الخارجي نظرة متصلبة، وعملت على إنجاز سياسة مستقلة وكاملة الاستقلال، ترفض التبعية التي تحاول أن تمليها أو توحي بها الدول الكبرى.

لكن هذا المنظور الذي يرى في الآخر تهديداً أو عدواناً محتملاً ما لبث لاحقاً أن صار أكثر واقعية، أو أكثر توازناً في المرحلتين الثانية والثالثة , خاصة أن المحدد الأمني أخذ أبعاداً جديدة، بعد أن أدرجت واشنطن إيران في ما سمي "محور الشر"، الأمر الذي وضع إيران أمام تهديدات محتملة، ودفعها إلى تأمين حدودها والاستعداد لأية مواجهات عسكرية محتملة.

أخذ المحدد الأمني سمتين متلازمتين: فقد كان ضرورياً في سياسة ثورية إيرانية تريد أن تصدر الثورة الإسلامية إلى دول محتملة، فلا يمكن أن يكون ذلك التصدير ممكناً من دون دولة قوية قادرة

على حماية مؤسساتها وكان ضرورياً لمواجهة الدول التي تتربّص بإيران ، والتي ترفض "تصدير الثورة" أو تخشى منها.

وإضافة إلى ما سبق فهناك سببان آخران في اندفاع إيران وراء "المحدد الأمني" وهما: (التكريتي، 2011)

أ) الجغرافيا السياسية لإيران: سواء أعلنت إيران عن إرادة "تصدير الثورة" أو لم تعلن عنها، فهناك المجال الواضح لدى دول الجوار العربي في الخوف من التهديد الإيراني و تصدير الثورة الأمر الذي أفضى إلى غياب الثقة بين إيران ومعظم الدول العربية ، وخلق مناخاً متوتراً أسهمت فيه إيران بأدوات مختلفة.

ب) التركيب الأثني للدولة الإيرانية: تتميّز إيران، كما غيرها من الدول المجاورة ، على عدة أثنيات وبحسب إحصائية أمريكية فإن التركيبة الأساسية للشعب الإيراني وفقاً للقوميات تأتي كما يلي: الفرس 51 %، الاذريين (الاتراك) 24 %، جيلاك و مازندرانيون 8 %، الاكراد 7 %، القومية العربية بنسبة 3 %، لور 2%، بلوش 2 %، تركمان 2 %، اعراق اخرى 1%، وكذلك الحال على المستوى المذهبي (الشيعة، السنة، المسيحية، اليهودية). وإذا كان التركيب الاثني كما المذهبي ، يشكل عنصر قوة أحياناً، فهو في حال الدولة الطامحة بمجال حيوي واسع يثير القلق والمخاوف ويتطلب، بالضرورة، دولة قوية قادرة على ردع التهديدات وتحصين "المحدد الأمني" بوسائل مختلفة (شهسواري، 2013).

2. المحدد الاقتصادي:

كان في سياسة إيران الثورة ما يعتبر الاقتصاد عنصراً بالغ الأهمية ، وذلك أن "تزمتها" كان ينعكس على علاقاتها الاقتصادية والخارجية، في اتجاه الحصار والتضييق وينعكس داخلياً، بالضرورة لأنه يأمر بسياسة اقتصادية تلبي "مصلحة الدولة القوية"، قبل أن يلبي المصالح الشعبية.

ولذلك كان "الأمن الاقتصادي" الذي لا تستمر الدولة قوية إلا به ، وخاصة في فترة شهدت تحوّلات عالمية جديدة بالغة الأهمية مرآتها انتصار الرأسمالية على الاشتراكية، وانهيار ما كان يدعى " النظام الاشتراكي" الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي سابقاً.

3 . محدد الدور والقوة:

حرصت إيران على الحفاظ على قوتها السياسية والاقتصادية، وذلك تأميناً لهيبتها الإقليمية، آخذة بعين الاعتبار تطوير التقنيات العسكرية والاستمرار في برنامجها النووي والقدرة على مواجهة الضغوط الخارجية, ولهذا أخذ الشأن العسكري في سياستها موقعاً خاصاً يتسم بالأولوية، بمعزل تقريباً عن تطوير المؤسسات الدستورية والسياسية. ففي دولة هاجسها التحوّل إلى قوة إقليمية كبرى كان تطوير ما يتعلق "بالشأن العام" أو "بالفضاء العام" ثانوياً.

ولكن ما الأهداف العامة التي قال بها القائمون على شؤون الدولة الإيرانية؟ وما هي العلاقات المحتملة بين إيران والمجتمع الدولي؟ تطلبت تلك الإستراتيجية ذلك الركون إلى جملة عناصر وهي: (محمدي، 2010)

ثانيا: الأهداف العامة لنظام الثورة الإسلامية:

1. الالتزام بالحياد تجاه الدول الكبرى، ذلك أن إيران الثورة كانت مشغولة بتأمين استقلالية القرار الإيراني وسيادة الدولة، رافضة الارتباط بسياسات يمكن أن تحاصر استقلالها الوطني أو أن تسيء إليه, لذلك كان طبيعياً أن تعلن بأنها تحترم سياسات الدول الكبرى في المنطقة، طالما أن هذه الدول تحترم حقوق إيران الأمنية ومصالحها الاقتصادية وسياستها الخارجية.

2. العمل على فتح القنوات اللازمة للتقارب مع مختلف دول العالم الإسلامي.

3. تبنّي سياسة راديكالية[1] تجاه دول المنطقة التي تأخذ بنهج التبعية للغرب الذي من شأنه أن يدعم في النهاية النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

4. العمل على تصدير الثورة بمساندة الحركات الإسلامية على اعتبار أن الثورة الإسلامية الإيرانية تؤمن بالايدولوجية العقائدية المبنية وفقا للأسس الديمقراطية المنبثقة عن المنهج الإسلامي، وأن الإسلام عقيدة عملية وفكرية متكاملة ذو قدرة عالية على تنظيم الحياة البشرية ، لذلك من البديهي أن الإسلام يؤكد على احترام سعادة الإنسان واستقرار المجتمعات البشرية وفقاً للمعايير الإنسانية، ويرفض مبدأ القوة والتسلط والخضوع للقوى المتغطرسة.

5. العمل على توسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية لخدمة شعوب الأمة الواحدة، الأمر الذي من شأنه وضع سياسات استراتيجيه مشتركة تعزز إمكانيات وطاقات الأمة الإسلامية لتصبح أنموذجاً على المستوى العالمي.

6. عدم إبرام اية معاهده تؤدي الى السيطرة الأجنبية على الثروات الاقتصادية، والتأكيد على التحرر الاقتصادي من خلال منع الأجانب من تأسيس شركات والدخول إلى مؤسسات مرتبطة بقطاعي التجارة والصناعة ، ناهيك عن رفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية في إيران حتى وإن كان هدفها للأغراض السلمية .

كان للثورة الإيرانية في مرحلتها الأولى مرحلة الإمام الخميني (1979–1989) دبلوماسيتها الثورية، التي كان عليها أن تتغير بعد رحيل الإمام الخميني ، وأن تبحث عن صيغ تؤمّن مصالح إيران وتخدم أغراض الثورة الإسلامية وهذا ما سوف نلحظة خلال المرحلة الثانية.

---

[1] راديكالية (Radicalism): يقصد بها التغيير الجذري , و هو عموماً التوجه الصلب والمتطرف والهادف للتغيير الجذري للواقع السياسي أو التكلم وفقا له، ويصفها قاموس لاروس الكبير بأنها "كل مذهب متصلب في موضوع المعتقد السياسي".

المطلب الثاني

مرحلة ما بعد الخميني والتناقض في الدبلوماسية

على الرغم من محددات السياسة الخارجية الإيرانية والأهداف العامة للثورة الإسلامية المشار إليها سابقاً التي استندت عليها الثورة الإسلامية في عهد"الخميني" (1979 1989) نلاحظ وجود تباين في سياسة إيران الخارجية وفي أشكال استخدامها للأدوات الدبلوماسية، وذلك عند تقييم مواقف الحكومات الإيرانية بعد رحيل "الخميني"(المقداد، 2013).

فقد قامت تلك الحكومات بالمزج بين النهج الراديكالي المتطلع إلى إظهار شخصية إيران الدولية التي ارادها الامام الخميني ومراعاة احتياجات التغيير في النهج بما يتوافق مع رؤى التجديد الداخلي والإنفتاح الخارجي من جانب آخر، حتى لو جاء ذلك بطيئاً ومحدوداً. ويتضح ذلك من خلال تأمل الملامح العامة للدبلوماسية الإيرانية التي ظهرت بعد رحيل (الخميني) وتسلم (علي خامنئي) منصب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية , فعلى الرغم من تمسك (خامنئي) بتعاليم ونهج (الخميني) والتعهد المستمر بتطبيق أهداف الثورة إلاّ أن الحكومات الإيرانية أخذت بالمعايير البراغماتية التي تخدم أهداف الثورة ، دون التخلي عن الطابع الراديكالي الذي يقوم على بلورة شخصية الدولة المميزة ، والتعامل الواقعي لاحتياجات الإصلاح والتحديث، على المستويين الداخلي والخارجي، وخاصة حقل الدبلوماسية كركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية(المقداد، **2013**).

سنتناول هنا أهم الملامح التي تدل على التغيّر في توجهات مؤسسة الحكم العُليا التي ساهمت في عُزلة إيران الخارجية: (حمزة ، 2011)

1. انتقاد "رفسنجاني" عام 1998 المنطلقات التقليدية المتصلبة التي يتمسك بها المرشد الأعلى للثورة "خامنئي" وتحميله مسؤولية قطع إيران علاقاتها مع عشرين دولة خلال تسع سنوات، ما جعل إيران محدودة العلاقات عالمياً ؛ إذ لم يبق لها سوى كوريا الشمالية ونيكاراغوا كدولتين صديقتين من خارج العالم الإسلامي ، فعانت من العزلة

الدولية وظهرت كدولة غير مرغوب بها إقليمياً ودولياً، بسبب نهج في السياسة الدولية يفتقر إلى الواقعية والمرونة.

2. لم تقم إيران بدورها المطلوب إزاء الدول الصديقة لها والتي تعرضت أكثر من مرة لضغوطات الدول المتنفذه الكبيرة ، حيث لم تأخذ موقفاً صلباً بالشكل الكافي, حيث أكّد هذا محدودية القدرة على التفاعل السياسي الدولي الذي يتيح لها الدخول إلى دائرة الحوار الدبلوماسي العالمي، وخاصة مع الدول الكبرى الفاعلة في بلورة مراكز النفوذ في القضايا الإقليمية.

3. زادت السياسة الإيرانية في عهد (خامنئي) من التباعد بين إيران والدول المجاورة نتيجة خطاب التعنت والتخويف ، مما دفع بهذه الدول إلى تعاون أوسع مع الدول الغربية المعادية لإيران. كان من الأفضل إيجاد صيغ تفاوضية مع دول الجوار، تكفل حل المشكلات وتبني جسور الثقة التي تعزز سبل التعاون التي تخدم كافة الإطراف، مما يؤدي إلى نهج استراتيجي إقليمي معتدل، ويحافظ على توازن القوى الذاتية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومنطقة الخليج بشكل خاص(شيرين ، 2011).

4. ظهور دعوة التعقل والأخذ بسياسة الاعتدال عند رئيس الجمهورية (محمد خاتمي) حيث أكّدت الوثيقة السرية لما سميَّ بـ (شورى الثورة الثقافية الإيرانية) عام 1998 بأن على الحكومة الإيرانية أن تجعل من أولويات سياستها الخارجية الإنصياع لمقتضيات البيئة الدولية ، التي تأمر بالاعتدال والانفتاح، وضرورة الالتزام بالسيادة القُطرية لكل بلدان المنطقة ، وعدم العمل على فرض نموذج الحكم الإيراني على الشعوب الأخرى، وأن المواءمة بين الايدولوجية الدينية والتطورات التي يشهدها النظام الدولي يخدم نجاح الثورة الإسلامية ولا يؤدي بإيران الى الانعزالية الدولية التي تضر بفلسفتها الدينية ومصالح افرادها ومؤسساتها (المقداد، 2013).

المطلب الثالث

مرحلة الواقعية واستخدام الوسائل الدبلوماسية المتنوعة

إن التحولات والتغيرات في السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على البراغماتية تتلخص في المصطلح الفارسي (maslehat) الذي يعني في الفارسية (تشخيص مصلحة النظام) وواقع الأمر أن البراغماتية[1] تجعل كل شيئاً ممكناً في الدبلوماسية الإيرانية، طالما أنها مريحة بالنسبة للنظام وتتناسب مع المصلحة الوطنية، وتركز بالدرجة الأولى على مصالح الامة، الأمر الذي يعني أن علاقات إيران مع دول الجوار الشرقي يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار وتنعكس بشكل إيجابي على المصالح الإيرانية الخارجية.

لهذا شهدت إيران سنة 1997 عند انتخاب الرئيس خاتمي بداية صعود التيار الإصلاحي وطرح للمرة الأولى رؤية إيرانية جديدة لعلاقات إيران مع العالم ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على الحوار والتفاهم بدلاً من التوتر والتصادم، وهذا كان نتيجة التغيير الجذري الذي احدثه رفسنجاني من بداية سنة 1989 بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية، حيث حرص على استقرار علاقات إيران الخارجية وعدم عودتها إلى مراحل التوتر والصدام، وأصبح أسلوب الحوار إستراتيجية ثابتة في الدبلوماسية الإيرانية (عتريسي، 2006).

استخدمت الجمهورية الإيرانية في هذه المرحلة وسائل وأدوات دبلوماسية متنوعة، سنتناولها من خلال النقاط التالية:

1) **استخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية:** وقد ظهر ذلك بوضوح في قضية الجزر الثلاث المتنازع على ملكيتها بين إيران والإمارات العربية المتحدة، فعلى الرغم من التوترات التي كانت بين البلدين، إلاّ أن إيران تابعت جهودها الدبلوماسية لعقد مصالحة مع

---

[1] البراغماتية (Pragmatism): هو المذهب العملي او فلسفة الذرائع او العملانية ، وهو مذهب فلسفي سياسي يعتبر نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة ، نشأت هذه المدرسة في الولايات المتحدة عام 1878. (الخزاعلة ، 2013)

دول الخليج العربية عموماً، وسعت من خلال الحوار الى تخفيف حدّة التوتر مع الدول العربية عامة وخاصة دول الخليج ؛ إذ أنها أجرت اتصالات دبلوماسية مع القيادات المصرية آنذاك (شيرين، 2011).

2) **وسيلة الحياد،** كموقف دبلوماسي ظهر واضحاً في حرب الخليج الثانية التي شُنت ضد العراق , فإيران لم تعلن تأييدها أو رفضها لهذه الحرب ، على الرغم من حالة التوتر الشديد التي كانت بين إيران والعراق، واعتبار الأخير العدو الأول لإيران. برهن هذا الحياد على جدية إيران في "عقلنة" عدائها للدول العربية من جهة، ومن جهة اخرى كان ذلك لصالحها، فلو أيدت الحرب لكان ذلك تحدياً لمنطق الثورة الإسلامية الذي ينص على أن امريكا شيطان أكبر، تجب محاربته بكل الوسائل المتاحة (شنايدر، 2003).

3) **الدبلوماسية الاقتصادية،** استخدمت إيران وسائل اقتصادية دبلوماسية، ففي ظل حكومة الرئيس علي اكبر رفسنجاني حصلت اصلاحات اقتصادية كان لها اثر حاسم في اعادة اعمار البلد بعد الحرب الإيرانية العراقية وتم الحفاظ على اسعار العملات الاجنبية، واقيمت مناطق حره في الجنوب الإيراني على جزر كيش (قيس) في الخليج، حيث حقّز تحرير سعر العملات الاجنبية الخصخصة ومعدلات الاستيراد، وادت تلك الاصلاحات الى النمو.

وهذه الدبلوماسية الاقتصادية لم تأت عبثاً، فقد كان لها دوافع حقيقية تخدم الدبلوماسية والسياسة الخارجية لإيران، وأهم هذه الدوافع القضية الأفغانية وما لها من تأثير سلبي على سياسة إيران الإقليمية ، اعتُبر بمثابة كابح لسياسة إيران الإقليمية , فعدم الاستقرار السياسي في افغانستان يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة اللاجئين، وبالتالي ازدياد أعداد اللاجئين الأفغان في إيران مما يشكل عبئاً اقتصادياً عليها وزيادة الحالة الاقتصادية سوءاً (عتريسي، 2006).

وهناك دافع آخر أقنع إيران بالحفاظ على اقتصاد قوي مقارنة بدول الجوار و هو: مسألة التوتر بين الهند وباكستان حيث أن الهند تواجه صعوبات في اقامة علاقات مع باكستان سواء كانت اقتصادية أو سياسية، فقد حاولت الهند مراراً أن تحيّد الموقف الإيراني تجاه الباكستان لأنها أي (الهند) مترددة في تطوير علاقاتها العسكرية مع إيران، مع العلم أن هناك تعاوناً نووياً بين البلدين، إلاّ أن الهند متخوفة تخوفاً شديداً من أن هذا التعاون قد يؤدي الى تسرّب المعلومات الى باكستان. وعلى الرغم من هذا التخوف، فإن الهند تعاونت مع إيران نووياً في مجالات مختلفة، وأن هذا التعاون على الرغم من محدوديته، جاء بسبب حاجة الهند المتزايدة للنفط الإيراني، وما تدره الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين البلدين من مردودات مالية كبيرة لصالح الهند. يذكر أنه في عام 1993 قام الرئيس الإيراني "هاشمي رفسنجاني"[1] بزيارة باكستان، ووصف مشكلة كشمير بانها مشكلة إسلامية مما اثار حفيظة القيادة الهندية (شيرين، 2011).

4) وسيلة المباداه (المبادرة) في الدبلوماسية

استخدمت إيران أسلوب المبادأة، واعتمدت عليه في تقاربها مع دول الخليج العربي، وهو أسلوب لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات، وبخاصة حوار الحضارات والإنفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي خاصة هو خير دليل على ذلك. أكثر من ذلك أن نظرية أمن الخليج الإيرانية قامت على فكرة المباداه أيضاً، على اعتبار ان من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وثقافية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها بما لا يتعارض مع مصالح الدول الاخرى , وهذه النظرية مبنية على التعاون والتضامن بين دول المنطقة وحدها , من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في المسائل المهمه، مثل الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي،

[1] هاشمي رفسنجاني : المعروف بـ علي أكبر هاشمي رفسنجاني ، سياسي و رجل دين ايراني ، حُكم عليه بالسجن عدة مرات أبان حكم الشاه ، وقد تولى رئاسة ايران مرتين في الفترة ما بين (1989-1997). (مركز الجزيرة للدراسات ، 2015)

الخلاف العرقي والخلاف الأيدولوجي . وكذلك فإن النظرية الإيرانية الامنية تتطلب توفر عدة عناصر للمشروع الامني، ومن اهمها: الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (النبالي، 2003).

وسعياً من إيران لترسيخ علاقاتها الدبلوماسية مع دول شرق اسيا، اخذت بمبادئ سياسية معينه وذلك لسببين الأول: إظهار أن نظام (الشاه) قد انتهى، والثاني إظهار أن إيران دولة آمنه يعيش فيها الشعب دون تسلط أو طغيان، وأن العدالة الاجتماعية قائمة. ومن المبادئ التي تدور حولها إيران تلبية مطالب اقليات المجتمع المتزايدة بالحصول على نسبة في الوظائف الحكومية للطبقات التي تعاني من مستويات معيشة متدنية، كما هو معمول به في (الهند، باكستان، اندونيسيا) تحديداً. وتريد إيران من هذا التقليد أو التجديد، أن يسود شعور لدى دول الجوار أن العدالة الاجتماعية قائمة فيها، وأن الحكومة الإيرانية تسعى للحفاظ على السلام والأمن الداخلي.

المبحث الثاني

دور المرشد الأعلى في الدبلوماسية الإيرانية

يتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" تتربع على قمة هرم السلطة، ويخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة (البدران، وعبد العظيم، 2014).

"الفقيه" او "العالم" هو الإنسان الواعي القادر على التعلم والفهم و الاستنباط و القدرة على التحليل والبحث. وقد ورد في الأحاديث النبوية الشريفة ان العلماء هم ورثة الأنبياء ومن واقع الفهم الصحيح والصريح و كذلك النصوص القرانية، فإن للعلماء شان كبير ومهم في الحياة الإنسانية فهم أكثر الناس علما في علومهم و اختصاصهم لهذا يتميزون بأنهم علماء ولقبهم لا يتأتى إلا من علمهم ومعرفتهم و هم اكثر الناس خشية من الله عز و جل لمعرفتهم في الأصول والأحكام و مجالاتهم، وقد ورد النص الصريح في قوله تعالى (انما يخشى الله من عباده العلماء) صدق الله العظيم (سورة فاطر).

والنصوص الصريحة من القران الكريم و السنة النبوية الشريفة لم تمنع الفقيه من الولاية، ولم تطلب منه ان ينأى بنفسه فيقبع في صومعة يعبد الله ولكن أمرته بالدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لا تزال نظرية ولاية الفقيه تثير جدلا كبيرا وتطرح كثير من التساؤلات رغم مرور اكثر من ثلاث عقود على قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وتطبيق هذه النظرية كنموذج للفكر الشيعي .

ونظرية ولاية الفقيه تعد نتاجاً لتطور عقائد الشيعة منذ اختفاء الائمة المعصومين حتى ظهور النظرية التي لم تخلق على يد الخميني من العدم، حيث استلزم الأمر مئات السنين حتى وصل التراكم العقائدي وتمكن الخميني الاستناد إليه ليخرج بنظريته تلك إلى الدنيا.

سنحاول من خلال هذه الدراسة بيان من هو المرشد الأعلى؟ وما هي صلاحياته الدستورية؟ ودور الإمامين الخميني و خامنئي في الدبلوماسية الإيرانية في مرحلتين مختلفتين من تسلمهما منصب المرشد الأعلى؟

المطلب الأول

من هو المرشد الأعلى او "الولي الفقيه"؟ وما صلاحياته بموجب الدستور الإيراني؟

"الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" هما لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي أشار إليها الإمام الخميني و هي "ولاية الفقيه" ؛ إذ نشأت هذه النظرية على يد الشيخ "أحمد النقراني" مؤلف كتاب عوائد الأيام في أصول الفقه ، و طبقها الإمام الخميني في سنة 1979 لأول مرة (محمد , 2003).

وبلا شك فإن حدود سلطة الولي الفقيه ونطاقها بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية ينطوي على أهمية كبرى , لأن مفهوم السلطة بالنسبة لولاية الفقيه بوصفها القاعدة الفلسفية التي قامت عليها الحكومة الإسلامية أوسع بكثير مما ذكره النص الدستوري حولها.

وقد ذكر الإمام الخميني في كتابه" ولاية الفقيه" رؤيته الموضحة لحدود ولاية الفقيه سلطاتها بقوله"إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم والقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة وأصبح له ما كان لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الولاية بشأن إدارة المجتمع وجب طاعته على جميع الناس، وبالتالي فإن ما ذكره الخميني على أن حدود سلطة الولي الفقيه أوسع مما حدده الدستور له ومن ثم فإن تناولنا لها يتم بما أوردناه من نظرية الخميني التي طرحها في حياته حول ولاية الفقيه والتي اعتبر من خلالها ولاية الفقيه ولاية مطلقة تسري على جميع أمور المسلمين وهذا يعني أن الولي الفقيه إذا رأى يوما انه لا حاجة للدستور أو رأى أن المصلحة تقتضي حذف أي مبدأ من مبادئه فما ذلك عليه بعسير ومن ثم يمكن أن، يسقط الدستور أو يحذف هذا المبدأ بمجرد أن يعلن الفقيه ببساطة وهذه هي مقتضيات الولاية والتزاماتها"(مسعد ،2001).

هنا تجدر الإشارة إلى مكانة الخميني الخاصة وإقراراته ووصاياه بشأن السياسة الخارجية ونتساءل: هل لهذه الوصايا والإقرارات أهمية بشان اتخاذ القرار السياسي لجمهورية إيران

الإسلامية خاصة فيما يتعلق بسياستها الخارجية؟ حدد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد بوصفه أعلى منصب سياسي في البلاد ومع أن هذه الصلاحيات جاءت متعددة إلا أن ثلاثا منها اختصت بالسياسة الخارجية لإيران وهي: (عبد الحسين , 2015)

1-تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2-الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام.

3-إصدار القرار بإجراء استفتاء عام.

ويستطيع القائد أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات ومع مراعاته لإمكانيات وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام وآرائه، ويعد رأي هذا المجمع بالنسبة للقائد " استشاريا" وخصوصا أن جميع أعضائه سواء الدائم منهم أو المؤقت معينون من القائد شخصيا، يتم انتخاب المرشد الأعلى من طرف مجلس الخبراء (المنتخب من قبل الشعب)، وكان الإمام الخميني أول من انيطت به ولاية الفقيه إلى أن توفي عام 1989 فتولى المرشد الحالي السيد خامنئي هذا المنصب، وكان من المفترض أن يكون آية الله العظمى حسن علي منتظري خلفية الخميني، إلا أن انتقاداته للإعدامات التي قامت بها الحكومة الإيرانية 1988-و1989 جعلت الخميني يدفعه إلى الاستقالة في مارس / آذار 1989، وينسق المرشد الأعلى " نشاط الولي الفقيه وظهوره أمام الناس، وهو مكون من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم " حجة الإسلام" أو " آية الله" (محمد ، 2003).

وللمرشد الأعلى أكثر من 2000 ممثل اغلبهم برتبة حجة الإسلام منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة وفي المراكز الثقافية داخل إيران وخارجها وفي محافظات إيران الثماني

والعشرين، وقد أسس خامنئي عام 1990 المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية وكذلك المجمع العالمي لأهل البيت، يمكن لمجلس الخبراء نظريا أن يعزل المرشد في حالتين هما:

1-عجز المرشد عن أداء واجباته الدستورية.

2-فقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان (5) و(109) من الدستور، أو إذا تبين انه لا يملك تلك الصفة من الأساس.

ويعد مجلس الخبراء من المؤسسات الأخرى التي تستطيع أن تؤثر بصورة غير مباشرة على قرار القائد بشأن السياسة الخارجية ومع أن المجلس الخبراء وظيفة خطيرة تتمثل في تعيين القائد إلا أنه لا يباشر عملاً تشريعياً أو تخطيطاً أو ابتكاريا آخر، سوى انه يؤثر على التخطيط الخارجي بطريقة غير مباشرة سواء على توجهاتها أو قرارها من خلال تعيينه للقائد ، وكثيراً ما اتخذت القيادة قرارات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في حدود سلطاتها وإمكانياتها وفي إطار الصلاحيات والحدود القانونية مثلما اتخذ " الخميني" في حياته قرارات أو أمر باتخاذها، كقبوله القرار [1]598 وإصداره حكماً بردة " سلمان رشدي" وقتله وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة واحتلال السفارة الأمريكية في طهران وما نجم عنه من عواقب وكذلك قطعه لعلاقات بلاده مع مصر ونظرا لان قطع مع هذه الدول كان بأمر الخميني ومن ثم فإن تعديل رأي الولي الفقيه يحتاج إلى رأي جديد من جانب القائد الجديد (مسعد، 2001).

من خلال ما ذكرنا سابقاً من الصلاحيات المناطة بالمرشد الأعلى يتضح لنا عمق الدور الذي يمارسه المرشد الأعلى في عملية صنع القرار السياسي الخارجي وإمكانية التأثير بشكل كبير على الدبلوماسية الخارجية الإيرانية وكيفية إدارة الازمات الدولية بدلوماسية وحنكة سياسية فالمرشد الأعلى يمتلك سلطة إعلان الحرب و قرار إيقافها، ونحن نعلم أن مسألة الحرب هي من المسائل

---

[1] قرار 598: هو القرار الصادر من مجلس الأمن والذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إيران والعراق وإعادة أسرى الحرب إلى وطنهم، وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدولية

وثيقة الصلة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية و الصبر الدبلوماسي، وهذا ما سنتعرف عليه بشكل مفصل من خلال المحور التالي(عبد الحسين، 2015).

إن السلوك السياسي الإيراني بشكل عام لم يخل من التأثيرات النظرية والايدولوجية المتمثلة بالثورات والازمات، فقد شهدت الدبلوماسية الإيرانية منذ نجاح الثورة مرحلتين، فقد كانت في المرحلة الأولى تقوم على شعار تصدير الثورة ذات الطابع الإسلامي وهي مرحلة (الامام الخميني) لتتحول في المرحلة الثانية من الثورة الى الاهتمام في الدولة وهي مرحلة الامام (علي خامنئي) و من خلال هذه الدراسة سنتناول هاتين المرحلتين ووجه الاختلاف بينهما بشكل مفصل من خلال المطلبين اللاحقين (نوفل ، 1993).

المطلب الثاني

الدبلوماسية الإيرانية في عهد الإمام الخميني:

لقد كان لنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في 11 شباط/فبراير 1979 على يد مرشد الثورة اية الله الخميني الدور الكبير في القضاء على نظام الشاه الملكي ووضع قواعد الجمهورية الإسلامية، كما مهدت الطريق لتأسيس كيان سياسي جديد مبني على القيم التي انعكست في شعار الثورة الإسلامية " الاستقلال و الحرية و الجمهورية الإسلامية " وبذلك تمكن الإمام الخميني من إنهاء نظام ملكي و إعلانه عن بدء مرحلة جديدة.

لقد كانت لإيران في هذه المرحلة إستراتيجية ثورية تجعل من تصدير الثورة عنصرا أساسياً لتكوين دبلوماسية و سياسة خارجية للجمهورية الإسلامية، وذلك من خلال تفجير طاقات المستضعفين على النطاق العالمي، وطاقات شعوب العالم الثالث. وتعبئة هذه الطاقات في مواجهة نظام الاستكبار العالمي الذي كان سائدا طوال حقبة الحرب الباردة وقد اتضح ذلك من

خلال نداءات الامام الخميني ووصيته بمواجهة أمريكا وإسرائيل باعتبارهما العدو الأول لإيران (صفير، 1994).

إن الدستور الإيراني ينص في المادة الثالثة فقرة (16) على أن " السلوك السياسي الخارجي للدولة يكون حسب مقاييس أو معايير إسلامية " هذه المعايير كانت واضحة من خلال الشعار الذي رفعه الامام الخميني" لا شرق ولا غرب "والذي يعتمد على الآيه القرآنية " *زيتونة لا شرقية ولا غربية*"(سورة النور، الاية: 35)، وهذا الشعار يشكل أساس الدبلوماسية والسياسة الخارجية الإيرانية في تلك المرحلة ويدل على استقلال البلاد التام في اتخاذ كل قراراته، وبموازاة هذا الشعار لسياسة الدولة فقد كانت السياسة الخارجية الإيرانية قائمة على تعميم و توسعة الروابط في كل المجالات مع دول العالم المستضعفة من جهة، وقطعها مع الدول التي تحكمها الانظمة العنصرية من جهة اخرى .فهذا المبدأ يمثل ايضاً الشعار المركزي للدبلوماسية و السياسة المركزية في عهد الخميني حيث ينص الدستور الإيراني في المادة (152) على ان: "السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية تقوم على أساس الإمتناع عن أي نوع من أنواع التسلط والخضوع له، والمحافظة على الإستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الإنحياز مقابل القوى المتسلطة وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة "بمعنى أن الدبلوماسية والسياسة الإيرانية المتبعة هي سياسة مستقلة ترفض أي نوع من أنواع الهيمنه(الدستور الايراني المعدل، 1989).

لذلك نرى أن الخميني اعتبر الثورة هي وحدها غير منحازة نتيجة اعتمادها على الإسلام وتبنيها شعار رفض الهيمنة وقد اكد الخميني هذا المفهوم أكثر من مره في وصيته حيث قال: "أقول لكم ايها الأخوة المؤمنين، إن استئصالنا من قبل الايدي المجرمة الأمريكية و الروسية

ولقائنا الله مخضبين بدم الكرامة هو خير من أن نعيش مترفين في ظل الجيش الشرقي او الغربي" (دقامسة، 2000).

من خلال هذه الدراسة وجدنا أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية الإيرانية في عهد الخميني وقبيل حرب الخليج الأولى سيطر عليها ثلاث مفاهيم وهي:(رسلان،2000)

1. المساواة: هذا المفهوم كان له دور مهم في توجيه السياسة الإيرانية كمفهوم اجتماعي مهم ليس لفهم السياسة الإيرانية فقط بل لفهم الاقتصاد الإيراني والحياة الاجتماعية الإيرانية والسلوك الإيراني في مختلف المجالات ايضا، وهذا المفهوم يقوم على المساواة بجذورها الإيديولوجية التي ترفض ترتيب البشر و الطبقات بحسب مستوياتهم العسكرية و الاقتصادية، والتقبل بفكرة ان القوة الإنسانية الحقيقية والتراتبية الإنسانية انما تقومان على الأخلاق و نمو الفضيلة.

2. المركزية الإيديولوجية(العقائدية): هذا المفهوم يقوم على أساس أن إيران تنظر إلى نفسها بإعتبارها نواة ومركزاً للإيديولوجية الإسلامية وللحركات الإسلامية، فالثورة الإيرانية حققت بالمقارنة مع الثورات الأخرى انتصاراً سريعاً، مَنحَ بدوره النخبة الإيرانية ثقة كبيرة بإمكانية الإنتشار السريع لهذه الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي كافة وبالتالي فإن هذه الثورة كانت الانتصار الأول للمسلمين داخل المجتمع الإسلامي لهذا اعتقدت إيران أنها تستطيع من خلال نشر أفكارها المساهمة في نشر (دولة إسلامية) (علاوي، 2014).

3. الأصالة: كانت إيران وباستمرار تشير الى دروس التاريخ ويظهر ذلك في الاعوام السابقة التي عاشتها تحت سيطرة الحكومات البريطانية و الروسية و الأمريكية، الا انه بات لديها الان بوضعها الفريد وبقوتها الشعبية و القومية الهائلة القدرة على مقاومة الضغط الخارجي والحفاظ على وضعها الحالي واتباع خط و نمط تفكير مختلفين تماما في المستقبل وهكذا سعت إيران وراء الاصالة كمفهوم مهم في السلوك الإيراني وفي كل المجالات، الاقتصادية و مقاربات السياسة

الخارجية وعملية صنع القرار السياسي وتحديد أولويات المستقبل وذلك ادى دورا كبيرا في ذهن النخبة الإيرانية في انهم يريدون ان يكونوا فريدين، وان يكونوا انفسهم ويعيدوا احياء الماضي.

المطلب الثالث

الدبلوماسية الإيرانية في عهد خامنئي

تمثلت المرحلة الثانية لتطور الدبلوماسية في السياسة الخارجية الإيرانية بانتهاء الحرب مع العراق، ووفاة الإمام الخميني 1989، وإنهيار الاتحاد السوفياتي وحدوث أزمة الخليج الثانية (إجتياح العراق لدولة الكويت عام 1990).

وإذا كنا في المرحلة الأولى قد حددنا المفاهيم التي سيطرت على الدبلوماسية في السياسة الخارجية الإيرانية، ففي المرحلة الثانية لا بد من تحديد خطوط التفكير التي هيمنت على الدبلوماسية و على السلوك السياسي الإيراني بعد نهاية الحرب.

بعد وفاة "الخميني" دخلت إيران في مرحلة جديدة تمثلت في تحول دعوتها من تصدير الثورة الى الاهتمام بالدولة، فمنذ ان اعلن الرئيس السابق "علي رفسنجاني" في 18تموز/يوليو1989 قبول إيران وقف الحرب مع العراق، بدأت ملامح الدبلوماسية الخارجية لإيران تتغير في اتجاهات مختلفة، وقد تحددت ملامح التغييرات في السياسة الخارجية لإيران من خلال الرسالة المطولة التي بعث بها الخميني الى الحكومة والتي جاء فيها قوله: " ليس خافياً على احد من المسؤولين او المواطنين ان قوام جمهورية إيران الإسلامية ودوامها يقوم على مبدأ سياسة "اللاشرقية واللاغربية"، وأن العدول عن هذه السياسة سوف يكون خيانة للاسلام و المسلمين وسببا في زوال استقلال البلاد وعزة شعب إيران "(رسلان، 2000).

ومع دخول القيادة الإيرانية الجديدة (علي خامنئي) كمرشد أعلى لإيران بعد عزل وصي الثورة الامام اية الله "حسين علي منتظري"[1]، وفوز هاشمي رفسنجاني برئاسة الجمهورية في آب / اغسطس 1989، اصبح واضحاً انه لم يعد بإمكان القيادة الإيرانية (الثنائية) خامنئي و رفسنجاني، تنفيذ وعودها بالالتزام بخط الامام الخميني، لعدم توفر الامكانات التي كانت متاحة للخميني، والمناخ النفسي الذي كان يضعه ويعمل من خلاله، فهم لا يملكون القدرة على التاثير الذي كان يملكه الخميني ويمارسه (ابو عطيه، 1997).

وعلى الرغم من ذلك فإن المرشد الاعلى (علي خامنئي) عمل على انتهاج نفس السياسة التي اتبعها الخميني فيما يتعلق بايمانه بضرورة العمل والايمان بمبدأ (لا شرقية و لا غربية ولا مساومة) كأحد المبادئ التي آمن بها.

لقد برزت ملامح جدية للقيادة الإيرانية في عهد (خامنئي) عازمة على قيادة إيران في اتجاه جديد يغلب عليه العقلانية، فنجد ان خامنئي دعا الى تحسين التعاون مع الدول المجاورة لإيران اقتصاديا و سياسيا وازالة الازمات و الخلافات فكما يقول خامنئي " سياستنا في الماضي والمستقبل مبنية على ان تكون لنا علاقات حسن جوار، نحن نعطي الأولوية لدول العالم الثالث، وهذا ما نص عليه الدستور، وهذه جزء من سياستنا المعلنة ونعمل اوفياء لها ".وفي الوقت نفسه اكد خامنئي على " ضرورة اقامة تعاون وثيق بين الدول العربية الإسلامية ، خصوصا دول المواجهة و المقاومة ضد امريكا و الكيان الصهيوني، كخيار اكثر فاعلية لاحباط التهديدات والمؤامرات الخارجية " (أبو عطية، 1997).

كذلك نجد في عهد خامنئي ان الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني تبنى خطة من ثلاث نقاط لتغيير السلوك السياسي الإيراني: (وزارة التخطيط الايرانية، 1997)

1. تحسين العلاقات مع الخارج سواء الشرق او الغرب.

---

[1] آية الله حسين منتظري : هو رجل دين ايراني كان احد قادة الثورة الاسلامية و حكم عليه بالأعدام في عهد الشاه عام 1975 ، وبعد انتصار الثورة عينه الخميني نائباً للمرشد الأعلى ،لكنه بعد مدة اختلف مع النظام في بعض القضايا وهذا ما أدى إلى عزله من مناصبه، ولد عام 1922 و توفي في 19 كانون اول/ديسمبر 2009. (الموسوعة الحرة ، 2009)

2. تطوير الاقتصاد الإيراني بحيث يصبح للقطاع الخاص السيطرة على كافة مجالات النشاط الاقتصادي.

3. اعادة بناء و تعمير إيران عن طريق الحصول على قروض من الدول الغربية او الشرقية ومؤسسات التمويل الدولية.

من هنا نلاحظ التطور في السياسة الخارجية الإيرانية و فتح المجال للتعاون مع الاخرين، لذلك نجد ان تطبيق خطة كهذه يتطلب وجود دبلوماسية مرنه تسمح بالتعاون مع جميع مكونات المجتمع الدولي بما يخدم مصالح الجمهورية الإيرانية الداخلية و الخارجية.

إن هذا التغيير في الدبلوماسية والسلوك السياسي الإيراني لم يأت عبثاً أو من فراغ بل إن هنالك عوامل أدت إلى مثل هذا الإعتدال في السياسة الخارجية الإيرانية وهي:(مركز دراسات الجزيرة، 2015)

1. أن إيران كانت تمر بفترة انتقالية ضمن مرحلة من مراحل الثورة، ترتكز على اعادة البناء فمنذ وفاة الخميني ارتكزت السياسة الإيرانية على المصالح القومية اكثر من الاعتبارات الإيديولوجية، فقد ادركت إيران عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية لمنطقة الخليج ودول الجوار وعجزها كذلك عن تصدير ثورتها للخارج.

2. ان الحكومة الإيرانية بدأت في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني، ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن تساهم إيران بفعالية في تثبيت دعائم الإستقرار في المنطقة.

3. الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وتصميم الولايات المتحدة الأمريكية على حماية مصالحها وحلفائها، الأمر الذي أقنع إيران أن قبول الأمر هو اكثر السياسات حكمة و حصانة (دقامسة، 2000).

إن الاحداث السابقة (كمتغيرات) متميزة في تركيبة السلطة سواء داخل إيران أو خارجه، قد بدأت بإعادة تشكيل السياسة الخارجية لإيران الثورة على المستويين الداخلي و الخارجي.

المبحث الثالث

الدبلوماسية بين عهدين: الإصلاحيين و المحافظين

يتنافس على الخريطة السياسية في إيران تياران رئيسيان منذ الإمام الخميني وحتى الآن، هما التيار المحافظ و التيار الإصلاحي وكانت القضايا الخلافية بين التيارين كثيرة مما أدى إلى حتمية الانفصال منذ البداية ومن اهم هذه القضايا الخلافية قضية "ولاية الفقيه"، حيث مال التيار المحافظ الى مبدأ الولاية المطلقة للفقيه، بينما رأى التيار الثوري الراديكالي ان ولاية الفقيه مقيدة، وعارضوا عمل رجال الدين في السياسة(الصمادي، 2012).

تنشط عشرات الأحزاب في الساحة الإيرانية وعلى جميع الصعد السياسية والاجتماعية والفكرية ، ولكن تنحصر هذه الأحزاب في تيارين رئيسيين يتصارعان على النفوذ وإدارة البلاد، وعلى الرغم من وجود وجهة سياسية خاصة وقراءة مختلفة لمستقبل الجمهورية الايرانية لكل من التيارين إلاّ أنهما يلتقيان على الأسس التي قامت عليها الثورة الاسلامية بالأجمال.

بعد أن قامت الثورة الايرانية 1979 وبعد ان تم القضاء على ملكية الشاه تقلد منصب رئيس الجمهورية الايرانية سبعة رؤساء " اربعة منهم ينتمون إلى التيار المحافظ " و "اثنان ينتميان إلى التيار الإصلاحي " (وزارة الداخلية الايرانية، 2003)

التيار المحافظ وهم:

- محمد علي رجائي تسلم الرئاسة عام 1981 واغتيل في ذات العام.
- علي خامنئي تسلم الرئاسة لدورتين متتاليتين في الفترة (1981 حتى 1989)
- محمود احمدي نجاد تسلم لدورتين متتاليتين في الفترة (2005 حتى 2013)

أمّا التيار الإصلاحي: (وزارة الداخلية الايرانية، 2015)

- علي اكبر رفسنجاني تسلم لدورتين متتاليتين في الفترة (1989 حتى 1997) علماً بأن هنالك دراسات تصفه بأنه(محافظ براغماتي) .
- محمد خاتمي تسلم الرئاسة لدورتين متتاليتين في الفترة (1997 حتى 2005)
- حسن روحاني تسلم الرئاسة منذ 2013 حتى وقتنا الحاضر.

من خلال هذا المبحث ستتناول الدراسة طبيعة الدبلوماسية الإيرانية في عهدين مختلفين في كل عهد كان رئيس الجمهورية ينتمي الى تيار مختلف عن الآخر وسنأخذ نموذجاً عن التيار الإصلاحي الرئيس "محمد خاتمي" وكذلك الرئيس "محمود احمدي نجاد" أنموذجاً عن التيار المحافظ.

المطلب الأول

الدبلوماسية في عهد الإصلاحيين (خاتمي انموذجاً)

خلال فترة الإبتعاد عن السلطة قام التيار الإصلاحي بمراجعة سياسته الخارجية، وفي وقت كان فيه المحافظين ينادون بقوة بتصدير الثورة ومواجهة أميركا، تحدث الإصلاحيون عن نقد الحضارة الغربية لا رفضها ولا نفيها، ووجد أن التعامل مع هذه الثقافة من شأنه أن يقوي الثقافة الوطنية، ويحفظ الهوية الدينية، ويصون المجتمع في وجه الغزو.ودعا التيار الإصلاحي إلى معرفة المدنيات الأخرى ومدارس المعرفة الغربية، وهو ما نظر إليه "محمد خاتمي" في اكثر من كتاب، فهو يقول أن مشكلة المجتمع الإيراني ليست في " الابتلاء بداء التغريب "، وإنما " الأبتلاء بداء العوام ": فالمشكلة اليوم لا تكمن في المواجهة بين الكفر و الإسلام، لأن العالم اليوم يشهد كثيراً من المدارس الفكرية التي يتعين على الإسلام أن يجيب عن أسئلتها, وقد أصبح الاهتمام الإيراني بحوار الحضارات جزءاً ثابتاً في الدبلوماسية و السياسة الخارجية في عهد خاتمي، ومثّل

إحدى الأدوات الدبلوماسية الفاعلة في تحسين العلاقات مع الغرب , وقد استطاع جهاز السياسة الخارجية الإيراني أن يؤسس حوار الحضارات كقاعدة أساسية في العلاقات الإيرانية بالشرق و الغرب (الصمادي ، 2012).

بدء الرئيس محمد خاتمي سياسته الخارجية في الإنتقال من المواجهة الى التوفيق، وكان من أشد المعارضين لفكرة الصراع بين الحضارات والداعمين الى الحوار بينها، غير أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية شابها الشك و عدم الثقة، وشكلت بداية التسعينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة من العلاقات بين إيران ودول الخليج، حاول الرئيس محمد خاتمي فيها تأسيس علاقات حسن جوار وطرح فكرة الحوار والإنفتاح مع العالم والتطبيع مع الدول العربية.

وتميزت الحكومة الإصلاحية خلال فترة الرئيس "محمد خاتمي" فيما حققته من إنجازات على مستوى الملف النووي وكيفية إدارة هذه الأزمة بكافة الأدوات الدبلوماسية لإزالة حالة التوتر التي كانت تسود مع الدول الغربية خاصة مع الإنكشاف المفاجئ لأنشطتها النووية السرية عام 2002(غازي، 2013).

أدت بداية انكشاف أهداف البرنامج النووي الإيراني منذ منتصف آب / اغسطس 2002 الى تأكيد الشكوك الأمريكية حيال هذا البرنامج حيث قام " علي رضا جعفر زاده" العضو البارز في المقاومة الإيرانية بكشف معلومات للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن إمتلاك إيران موقعين نوويين، ثم بعد ذلك كشف المتحدث باسم الخارجية الاميركية "ريتشارد باوتشر" (Ritchard Bautcher) عن صور التقطتها الاقمار الصناعية لموقعي "نطنز" و "آراك" مؤكداً أن إيران تعمل بشكل حثيث على تطوير قدراتها لتصنيع الأسلحة النووية السرية (تشوبين، 2007).

بالطبع هذه المواقف أدت إلى نشوب أزمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهة، وتزايد الضغوط الأمريكية وانضمام الدول الغربية إليها بمطالبة إيران بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بشكل عاجل وتطبيقه.

ولكن كيف تعاملت حكومة خاتمي مع هذه الأزمة ؟ وماهي الأدوات الدبلوماسية التي استخدمتها ؟

بعدما شهدت قضية الملف النووي تصعيداً حاداً مع توجيه مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في12 ايلول/سبتمبر 2003 مهلة لإيران حتى نهاية شهر أكتوبر من العام نفسه للكشف عن مكونات و عناصر برنامجها النووي والتعاون الكامل الغير مشروط مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كان الوضع في إيران منقسماً الى موقفين: موقف التيار المحافظ الذي يرى أنه يجب على إيران أن تحذو حذو كوريا الشمالية التي انسحبت من معاهدة منع الأنتشار النووي، ولم يكن المحافظون مقتنعين منذ البداية بتوقيع إيران على البروتوكول الإضافي للمعاهدة حتى قبل المهلة التي حددتها الوكالة الدولية لإيران، ثم جاء قرار الوكالة الملزم لإيران بالتوقيع ليزيد من حدة موقف المحافظين الذين رأوا فيه انتهاكاً لسيادة إيران، ومقدمة لمزيد من الضغوط الغربية على إيران، ولذلك فإن الحل الأنجع لديهم هو المواجهة مع الولايات المتحدة و الدول الأوروبية والانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لكي تراجع تلك الدول موقفها من إيران (محمود ، 2003).

أمّا الموقف الثاني فهو موقف بعض الإصلاحيين الذين دعوا للمسارعة إلى الموافقة على طلب الوكالة الدولية، وعدم إثارة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق لا يسمح بذلك، ولأن الموافقة على توقيع البروتوكول الإضافي قد تكون رسالة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لفتح قنوات الحوار حول هذه القضية وقضايا أُخرى قد تساهم في تلطيف العلاقات بين إيران و امريكا (عبد الشافي، 2004).

وبين هذين الموقفين إتخذت الحكومة الإيرانية القرار بالموافقة المشروطة بالتوقيع على البروتوكول الإضافي، بعد الأحتجاج على أن المدة التي حددتها الوكالة الدولية لم تكن كافية، وقد اعتبرت الدول الأوروبية هذا القرار بمثابة فتح المفاوضات لدفع إيران وتشجيعها على التوقيع، وبذلك إستطاعت إيران أن توجد انقساماً في الموقفين الأمريكي والأوروبي حول التعامل مع الملف النووي الإيراني (غازي، 2013).

لقد قامت الحكومة الإيرانية الإصلاحية برئاسة خاتمي بالعديد من الجهود الدبلوماسية وذلك لتحجيم الأضرار الناتجة عن الإنكشاف المفاجئ لأنشطتها النووية السرية 2002 والتعاون مع مفتشي الوكالة الدولية كطريقة لكسب الوقت لأنتهاج إستراتيجية مناسبة وهي: (تشوبين، 2007)

1. نقل مهام الملف النووي من وزارة الخارجية ومنظمة الطاقة النووية إلى مجلس الأمن القومي الإيراني، وتعيين " حسن روحاني " أمين عام المجلس رئيسا للمفاوضين الإيرانيين في 21 تشرين الاول/أُكتوبر 2003 م .
2. تغيير مسار حدة الإنتقادات والمواقف إلى بوابة المفاوضات المؤدية إلى المساومات والتفاهمات وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، وتغليب المصالح والمكاسب الاقتصادية على أجواء المفاوضات، ومحاولة كسب الوقت للمضي قُدماً إلى البرنامج النووي الإيراني.
3. استغلال الظروف الإقليمية والدولية في تسريع العمل في البرنامج النووي، وخاصة مع إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق، ومحاولتها لكسب تأييد دول المنطقة ومنها إيران في تلك الحرب، وإستغلال إيران الموقف الأوروبي المعارض لها في حربها تلك للتفاوض حول البرنامج النووي.

من خلال ماسبق يتبين لي أن الحكومة الإصلاحية بقيادة خاتمي قد قامت باللجوء إلى إستخدام الأدوات الدبلوماسية لنزع فتيل الأزمات وإيجاد خيارات ممكنة لإنهاء الأزمة دون اللجوء إلى الحل العسكري و التعنت في القرار الذي قد يقود الجمهورية الإيرانية إلى ظروف أصعب مما

هي عليه، لذلك فإن هذه الجهود الدبلوماسية قد حققت نجاحات على مستوى الملف النووي وعلى مستوى السياسة الخارجية وعلاقة إيران بالمجتمع الدولي وهي:(عبدالمؤمن، 2003)

1. الحفاظ على حق إيران المشروع في استخدام إيران التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، والمحافظة على دورها الإقليمي.
2. تسييس الملف النووي الإيراني عن طريق تحويله لمفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي، مما فتح الباب لإعطاء حوافز لإيران، كما أعطى الحكومة الإيرانية الوقت لقطع مرحلة من الانجاز في المشروع حتى يصبح واقعا يمكن التفاوض حوله.
3. تجنب فرض عقوبات على إيران سواء عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، أو إحالة الملف النووي لمجلس الأمن.
4. انحياز الموقف الأوروبي مع إيران ضد الموقف الأمريكي، مما ساعدها على تحقيق مكتسبات اقتصادية وتقنية تشجيعية من دول الاتحاد الأوروبي، واستمرار التعاون الاقتصادي معها.
5. النجاح في عدم دخول روسيا المفاوضات او الاتفاقيات، لكي لا تنعكس مشاركتها على التعاون في المجال النووي (عبد المؤمن، 2003).

إن هذه النجاحات التي حققها التيار الإصلاحي بقيادة خاتمي تدل على تطور الدبلوماسية الإيرانية من اتخاذ مواقع دفاعية في السابق الى اتخاذ موقف المبادرة الفعالة في طرح الحلول الدبلوماسية واللجوء إلى خيار المفاوضات وهذا ما وجدناه من خلال قبول التوقيع على البروتوكول الإضافي، ثم قبول تعليق نشاط تخصيب اليورانيوم لكسب الاتحاد الأوروبي لجانبها (دقامسه,2000).

المطلب الثاني

الدبلوماسية في عهد المحافظين (نجاد انموذجاً)

يقول الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد: " إن عهد الحوار حول البرنامج النووي لإيران الإسلامية ولّى، ولا عودة لعقارب الساعة إلى الوراء ".

إن التيار المحافظ في إيران يطمح إلى دولة دينية قائمة على أرض المذهب الشيعي الإمامي بصيغته السائدة، ويتألف في جوهرة من تحالف بين الحوزة العلمية الدينية وتجار البازار، واهم مبادئ هذا التيار الإلتزام الصارم بالتشيع، ويتكون التيار المحافظ من عدة أحزاب أبرزها جماعة رجال الدين المناضلين في طهران " روحانيات " التي تأسست قبل عام من الثورة لتوحيد النشاط السياسي للروحانيين تحت مظلة آية الله الخميني و ورغم دورها في الحياة العامة لا تعد هذه الجماعة نفسها حزباً سياسياً، وتدعو إلى اقتصاد حر لكنها تميل الى الحفاظ على الأمور الاجتماعية والثقافية، وتدعو إلى وجود دور للدولة و مؤسساتها لفرض انضباط ثقافي و سلوكي، وطالما عبرت عن القلق من إنتشار حرب الغزو الثقافية في المجتمع و كما يرفض هذا التيار إقامة أي علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا خاصة، ولكن قد يتسامح مع بقية الدول الأوروبية بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية بنظره هي عدو الثورة الإيرانية ومن الناحية الأقتصادية يرى التيار المحافظ عدم الاستفادة من المصادر الأجنبية _ كي لا تصدر أفكاراً أجنبية تعارض قيم الثورة، ويرى ضرورة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الإقتصاد في البلاد (عبد الحسين، 2015).

منذ وصول الرئيس احمدي نجاد منصب رئيس الجمهورية الإيرانية في الثالث من شهر آب/اغسطس 2005 شهدت الدبلوماسية وأدوات السياسة الخارجية الإيرانية منعطفاً آخر , على عكس السياسات السابقة لها، فقد مالت حكومات خاتمي إلى الاهتمام في التعامل مع القضايا

والدول محور السياسة الخارجية الإيرانية بالخطاب أكثر من السلوك أو بالأحرى مالت السياسة الخارجية في عهد خاتمي إلى تبني ما يمكن تسميته " الدبلوماسية الرخوة " فاعتمدت أساليب الخطاب والاعلام والتواصل الثقافي والشعبي، على العكس من ذلك فإن الرئيس "احمدي نجاد" لا يجيد هذه الأدوات بل يفضل الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية خصوصاً (الدبلوماسية التقليدية والمباشرة)، وفي عهد نجاد شهدت إيران رئيس تقليدي في الدبلوماسية ووزير خارجية أكثر تقليدية وهو " منوشهر متكي "[1] الذي ينتمي الى المدرسة التقليدية في الدبلوماسية، لذلك يمكننا بسهولة رصد تراجع في مدى الدبلوماسية ونشاط السياسة الخارجية الإيرانية وخصوصاً على مستوى آليات وأساليب العمل وأدوات التحرك والتفاعل مع القضايا والأزمات (محمود، 2005).

لذلك نستطيع أن نلاحظ حالة من التأزيم و التصعيد نشأت في عهد نجاد كان سببها التصريحات الإيرانية المتتالية حول برنامجها النووي وشرعية الكيان الإسرائيلي ومطالبة الرئيس الإيراني بمحو إسرائيل من خارطة العالم، وإن كانت هذه التصريحات ليست جديدة على القادة الثوريين في إيران، إلّا أنه كان لتجديدها في هذه الفترة تأثير قوي ومتصاعد لردة الفعل الإقليمية والدولية تجاه إيران، هذا التشدد والتصعيد كان يطغى على فترة رئاسة نجاد مما أدى إلى فرض المزيد من العقوبات التي أدت إلى عزلة إيران (بن نامي، 2015).

إن الدبلوماسية الإيرانية في عهد الرئيس احمدي نجاد قد اختلفت عن دبلوماسية الرؤساء السابقين على مستوى محورين رئيسيين: الأول وهو الملف النووي والثاني العلاقات الإيرانية على المستوى الإقليمي .

---

[1] منوشهر متكي: هو وزير الخارجية الايراني السابق في عهد الرئيس احمدي نجاد، ولد عام 1953 بمدينة (بندر غز) وتحصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بانجلور في الهند في تخصص علم الاجتماع وبعدها بعشرين سنة تحصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة طهران، عُين فب عام 2005 كوزيراً للخارجية و أُقيل من منصبه سنة 2010.

أولاً : الملف النووي:

في أول مؤتمر صحفي يعقده "محمود احمدي نجاد" بعد فوزه بانتخابات الرئاسة في يوم الجمعة 24 حزيران/يونيو 2005 صرح بأن بلاده ليست لديها حاجة كبيرة بالولايات المتحدة الأمريكية وانها ستواصل المحادثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن البرنامج النووي المثير للجدل، واكد من ناحية أخرى على أنه سيواصل العمل على إمتلاك التكنولوجيا النووية لتوليد الكهرباء وللأغراض الطبية، وعندما سُئل عن المحادثات بين الاتحاد الأوروبي وإيران قال: "سنواصل المحادثات مع الحفاظ على المصالح الوطنية والتشديد على حق الشعب الإيراني في استخدام التكنولوجيا النووية السلمية"، كما اكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية في نفس الوقت على ان الملف النووي قضية سياسية شاملة لا تتغير بتغيير الرئيس، وذلك ردا على مخاوف المجتمع الدولي من تصلب إيران في المفاوضات، وأشار إلى ان الجمهورية الإسلامية أصبحت أكثر قدرة على مواجهة التحديات بعد انتخابات الرئاسة وعلى الغرب اخذ ذلك بعين الاعتبار(النعيمي، 2012) .

لقد ركزت الدبلوماسية الإيرانية في عهد نجاد في إدارتها للأزمة النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن ورائها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من القوى الدولية الاخرى، على عدم تقديم اي تنازلات فيما يتعلق بالأنشطة النووية المحظورة محل النزاع، لا سيما فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم فإيران تحاول الإيحاء بانها تتجاوب مع شروط الوكالة، ومع مطالب دول الاتحاد الأوروبي الثلاث، سواء فيما يتعلق بقبول التوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة منع الانتشار النووي، ثم التوقيع على اتفاقية التعاون الشامل مع الاتحاد الأوروبي، الا ان واقع الأمر ان إيران مع كل خطوة من هذه الخطوات تضع شروطا تضم لها عدم تقديم اي تنازل، بما يضمن لها الحفاظ على ما حققته من انجازات في برنامجها النووي.(محمود، 2005).

لقد كان لخطاب الرئيس الإيراني نجاد اثر كبير على الدبلوماسية الإيرانية وخاصة فيما يتعلق في الملف النووي حيث ان الشهرين الأولين للرئيس نجاد في مقعد الرئاسة اشتملا على التصعيد وتغيير اللهجة مع الاطراف الاخرى، واستباق المفاوضات بتغيير الوضع على الارض الواقع، ونلاحظ هنا ان عدم حدوث تغيير حقيقي او جذري على الملف النووي من جانب إيران يعد امرا طبيعيا، اذ كان من الضروري ان تستلزم عملية الاحلال في الاشخاص والافكار وقتا، يجري العمل خلاله وفق المعمول به من قبل، لذلك لم يكن مستغربا ان تدير حكومة نجاد أزمة الملف النووي بمهاره سياسية ودبلوماسية واعلامية مكنتها بعد ان باشرت بالفعل عمليات تحويل ليورانيوم في مدينة اصفهان من تشتيت الجهد الأوروبي والأمريكي في التعامل مع الموقف الجديد المفاجئ، وذلك لتحقيق عدة أهداف وهي:(النعيمي، 2012)

1. الخروج من دائرة المماطلة وتمديد جولات التفاوض من دون أفق واضح، مع الاطمئنان إلى ان وَقع المفاجأة لن يؤدي في اسوء الاحوال إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الامن.
2. تمديد المرحلة الزمنية المتعلقة بالملف حتى يتمكن نجاد و مجموعته من الوقوف جيداً على تفاصيل الملف النووي وملابساته ويقوم نجاد بتشكيل فريق التفاوض الخاص به المعبر عن قناعاته واتجاهاته.
3. الإستعداد للجولات التالية من المفاوضات بحيث تنطلق من أرضية مختلفة عن الجولات السابقة.

وبالفعل استغل نجاد هذه المدة في دراسة أوضاع فريق التفاوض النووي لإعادة تشكيله وتطعيمة بآخرين ممن يميلون إلى التشدد و الحسم في هذا الملف على غرار "علي لاريجاني"[1]

---

[1] علي لاريجاني: رئيس مجلس الشورى الايراني، وسابقاًكبير المفاوضين الايرانيين في المسائل المتعلقة بالأمن القومي الايراني (البرنامج النووي) ، وكان قد تولى هذا المنصب قبل وزير الخارجية الحالي "محمد جواد ظريف".(مركز الدراسات الاستراتيجية الايرانية ، 2011)

الذي خلف حسن روحاني في قيادة ذلك الملف وفي أمانة المجلس الاعلى للامن القومي، ويتصف علي لاريجاني بأنه محافظ متشدد ومقرب من المرشد الأعلى علي خامنئي، وهذا الحال ينطبق على بقية اعضاء فريق التفاوض النووي الإيراني حيث لا يبتعدون كثيرا عن نمط لاريجاني المتشدد.

ثانيا: العلاقات الإيرانية على المستوى الإقليمي

على الرغم من أن الرئيس محمود احمدي نجاد بدأ احتكاكه بالسياسة الخارجية بالملف النووي وكرس له جُلّ اهتمامه منذ توليه مقعد الرئاسة 3 اب/اغسطس 2005 إلّا ان القضايا ودوائر الاهتمام الأخرى لم تكن مؤجلة او مستبعدة، فقد استمرت الدبلوماسية الإيرانية في إدارة الملفات المهمه المفتوحة مثل الملف العراقي.

بالاضافة الى ذلك يمكن تلمس بعض انعكاسات وجود نجاد على مقعد الرئاسة الإيرانية من خلال مواقف محددة مثال ذلك ما يتصل بالعلاقات الإيرانية العربية فقد ترك فوز الرئيس نجاد انطباعاً لدى الدول العربية و خصوصاً الخليجية بأن مسيرة التحسن بالعلاقات بين إيران وتلك الدول في سبيلها الى التوقف على الأقل أو التراجع، ومما زاد من هذه المخاوف ما وقع بين البحرين و إيران اواخر شهر حزيران/يونيو من عام 2005 ؛ اذ اثار رسم كاريكاتوري لمرشد الثورة علي خامنئي نشرته إحدى الصحف البحرينية، رد فعل عنيف من جانب إيران التي رأت في ذلك إهانه للمرجع الأعلى في إيران، حيث جاء رد الفعل الإيراني في صيغة تهديدية قوية لدول مجلس التعاون الخليجي، ماعدته دول مجلس التعاون الخليجي مبالغاً فيه ويثير القلق لمستقبل العلاقات بين الجانبين في وقت افترضت فيه دول الخليج أن طهران ستحرص على حسن نيتها (اسماعيل، 2010).

إن ما يميز الدبلوماسية الإيرانية هو تكييف الظروف و طبيعة العلاقات مع الدول الأخرى حسب ما يفيد مصالحها القومية لذلك نجد أن العلاقات الإيرانية العربية حملت ما هو جديد من زاوية الإدارة الإيرانية لأزمة الملف النووي، فقد سعت إيران الى حشد موقف دولي مساند لها امام واشنطن ودول الترويكا الأوروبية، وشملت دائرة التحركات الإيرانية الدول العربية حيث اجرت الدبلوماسية الإيرانية اتصالات مكثفة بالدول العربية وخصوصاً جمهورية مصر العربية حيث طلبت وزارة الخارجية الإيرانية من نظيرتها المصرية ترتيب لقاء، بين وزيري خارجية البلدين "احمد ابو الغيط " و "منوشهر متكي " في نيويورك خلال اعمال الدورة الستين للجمعية العامة للامم المتحدة، حيث أطلَعت إيران جمهورية مصر و الدول العربية على ملف الاتصالات بين إيران و الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودول الترويكا الأوروبية (النعيمي، 2012).

وأرى فيما سبق ذكره أن الأدوات الدبلوماسية المستخدمة في عهد الرئيس نجاد وما ميز فترة حكم المحافظين عن سنوات حكم الإصلاحيين والأثر الذي ينعكس من وجود الرئيس نجاد في مقعد الرئيس يتمثل بشكل أساسي في انتمائه الفكري والنفسي الى المحافظين، على مستوى السلطة، وانحيازه الى "المستضعفين" على مستوى الشعب، بمعنى آخر إنه في حال نزوعه الى تبني موقف حاد أو دخول إيران في أزمة خارجية، فإن نجاد و حكومته والقائمين على السياسة الخارجية في حكومته، سيكونون مدعومين بتأييد دوائر السلطة في إيران بجميع مستوياتها، وبحماس وتفويض من المواطنين على إختلاف شرائحهم، والنتيجة أن سياسة إيران الخارجية التي من المستبعد ان تصبح فجأه متشددة او راديكاليه، اكتسبت مزيدا من القوة والتماسك، بوجود رئيس يحظى بدعم وتوافق داخلي، رسمي وشعبي.

المطلب الثالث

المحددات الدبلوماسية للخارجية الإيرانية

حاول " والتر بوتش" (Walter Posch) نائب رئيس قسم الشرق الأوسط وإفريقيا بالمعهد الألماني للشؤون الدولية في برلين، تحليل محددات السياسة الخارجية الإيرانية وفق اتجاهين رئيسين وهما:

أولاً: أيديولوجي يرتكز على سياسة معادية للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها في الشرق الأوسط وهذا لا ينفي حالات تعاون بين واشنطن وطهران بدافع من المصالح المتقاربة بينها، ويقول الكاتب عن " الايدولوجيا الإسلامية " في إيران بأنها ليست أيديولوجيا تمت صياغتها بشكل صارم بل خليط من عناصر سياسية مختلفة كالقومية ومكافحة الاستعمار ومناهضة الامبريالية وأفكار مقتبسة من الماركسية والإسلام السياسي والفكر السياسي الشيعي التقليدي، وثانياً: براجماتي قائم بالأساس على المصالح (ناجي، 2015).

وإلى جانب الدراسات المعنية بالنظام الإيراني فهناك خطاب إيراني قائم على " العالم الثالث" الذي يستمد الإيرانيون منه هويتهم وصورتهم الذاتية باعتبارهم " رأس الحرية للبلدان النامية"، وهذا في حد ذاته يعد نقطة خلاف أيديولوجي بين طهران والغرب، لأنها تؤدي إلى " تفسيرات على طريق نقيض للأحداث العالمية" ، ويسفر هذا المنطق عن اعتقاد إيران أن تصرفاتها وسلوكها " ستحظى بدعم ما تسميه المجتمع الدولي الحقيقي، متمثلا في حركة عدم الانحياز والدول الإسلامية " ويسلط " بوتش" الضوء على سياسة إيران الإقليمية ، التي يحددها في منطقتين: الشرق الأوسط واسيا الوسط، وفي الشرق الأوسط تبرز سياسة طهران المعادية لإسرائيل ورفضها الهيمنة الأمريكية في المنطقة، أما آسيا الوسطى فتقل أهمية عن الشرق الأوسط، علما بان السياسة الأمنية لإيران وطموحاتها الاقتصادية قد توحي بأن منظمة آسيا الوسطى والقوقاز ينبغي أن تأخذ الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية (ناجي، 2015).

وعن أصداء " الربيع العربي " على إيران، استنتج الكاتب أن الاختبار الحقيقي لإيران هو سوريا فالتمرد الشعبي ضد نظام بشار الأسد وقرار حركة " حماس" الفلسطينية الانسحاب مما يسمى " محور المقاومة" قد وجها صفعات أيديولوجية قاسية لطهران.

ويتم تحليل السياسات الخارجية الإيرانية داخل المؤسسات الرسمية، ويتم صنع القرار بشكل رسمي من خلال المؤسسات أو في إطار غير رسمي من خلال النخب السياسية سواء من الساسة الحاليين أو السابقين وأيضاً بواسطة رجال الدين " غير السياسيين " لكن القرار النهائي في السياسة الخارجية تتم صياغته من قبل المرشد الأعلى وذلك بعدما تتوصل النخب السياسية إلى توافق بالإجماع وثمة جهتين مسؤولتين عن إعداد قرارات السياسة الخارجية وهما وزارة الخارجية و مكتب رئيس الجمهورية (أصل،2014).

وعيّن احمدي نجاد مبعوثين شخصيين لمناطق مختلفة من العالم، كي يهيمن على القرارات الخارجية، ويلعب البرلمان ولمجلس الأعلى للأمن القومي دوراً في صياغة السياسة الخارجية، والمجلس هو أهم هيئة يستطيع الحرس الثوري من خلالها عرض أفكاره في مجال السياسة الخارجية هذا بالإضافة إلى دور مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء، هذه الهيئات تسعى للحفاظ على التوازن بين مختلف التيارات السياسية وحشد دعمها للسياسة الخارجية ، وهناك أيضا مراكز بحوث معنية بالسياسة الخارجية، مثل مركز البحوث الدولية والتعليم يتضمن معهد الدراسات السياسية، والدولية وينشر تسع دوريات في السياسة الخارجية بعدة لغات، ناهيك عن " كلية العلوم الدبلوماسية" ومعهد طهران للدراسات، والبحوث الدولية، ومركز الأبحاث العلمية والدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط (الجراون، 2003).

إن الطائفية هي واحده من أمضى وأقوى الأدوات في السياسة الخارجية الإيرانية، التي تمت تقويتها والعناية بها طوال الثلاثين عاماً الماضية لتنضج الآن وتصبح أكثر الأدوات فاعلية

لمواجهة الربيع العربي والدول العربية ومد النفوذ، لكنها ليست المحدد الحقيقي والوحيد لسياستها الخارجية بل هي أداة وليست محدداً حقيقياً، لذلك نجد إيران تدير صراعها في الإقليم بأدوات طائفية خصوصاً بعد الربيع العربي مستفيدة من الفضاء الطائفي الذي نشطت فيه طول العقود الثلاث الماضية، نشطت إيران في الفضاء الطائفي الإقليمي منذ إنطلاقه الثورة الإسلامية بقيادة الخميني، وكانت البداية الفعلية في لبنان بتأسيس حزب الله اللبناني الذي انشق عن حركة "أمل" بقيادة "نبيه بري" ، كما أن الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمان سنوات فجرت طاقة كبيرة لدى القيادة الإيرانية التي تمكنت من استثمار المعارضة العراقية وأسهمت بشكل مباشر في بنائها، فعلى أنقاض حزب الدعوة تأسس المجلس الأعلى للثورة بذراعه العسكري "قوات بدر".

امتد النشاط الإيراني إلى الساحة الخارجية في ذات الفضاء في البحرين والكويت والسعودية، ولم يتوقف المد الإيراني عند هذه الحدود بل اتجه صوب أفغانستان في حربها مع السوفيت فدعمت قبائل الهزارة ممثلة بحزب الوحدة والذي كان له دور في الصراع مع حركة طالبان فيما بعد (حمادة، 2013).

ما ينطبق على الشق الآسيوي والذي امتد إلى الهند والباكستان ينطبق على إفريقيا، فالنشاط الإيراني المدعوم مالياً وسياسياً ضرب في عمق القارة الإفريقية وعمل حثيثاً على اختراق التيارات الصوفية هناك، التطور اللافت في النشاط الإيراني والحراك في الفضاء الطائفي انه امتد في العشرية الأولى من الألفية الثالثة إلى اليمن من خلال حركة الحوثيين كما تمكنت في عهد الأسد الابن من تقوية نفوذها في لبنان وسوريا بشكل لافت ومثير للاهتمام (الجوجو، 1997).

وفر الفضاء الطائفي الذي نشطت فيه إيران طوال الثلاثين عاماّ الماضية أداة قوية من أدوات السياسة الخارجية استثمرتها إلى أقصى حد في تنشيط نفوذها و إنتاج الأزمات الإقليمية وفرض المزيد من الضغوط على الدول التي بلغ فيها حد الابتزاز السياسي.

حسمت إيران بعد الثورة هويتها الطائفية بعد الثورة الإسلامية بالمذهب الجعفري الاثنى عشري وصاغت النظام السياسي على هذه الأسس، فإيران تاريخياً ومنذ قيام الدولة الصفوية استعانت بقوة بالمذهب الجعفري لتعطي نفسها هوية متميزة عن هوية الإمبراطوريتين القويتين حينها المغولية التي أسسها " تيمور لنك" والتركية العثمانية بقيادة " بايزيد" وكلاهما تحملان هوية سنية وعرقية، مهيمنة التركية والمغولية في أواسط آسيا واسيا الصغرى يقابلها العرب في الشرق العربي، الذي عاش ضعفاً وفراغاً لا يقل خطورة عما نراه الآن في القرن الواحد والعشرين.

نقطة التحول في التاريخ الإيراني كانت بظهور طموحات إسماعيل الصفوي الذي أعطى إيران هويتها الجديدة وكانت معركة جالد إيران عام "1514" بقيادة السلطان العثماني سليم الأول وإسماعيل الأول الصفوي من المعارك المهمة التي شكلت تاريخ المنطقة، بغياب إسماعيل الصفوي أصحبت الهوية الشيعية الأمامية والقومية الفارسية هي احد أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية في تعاطيها مع دول الإقليم والقوى الإسلامية الموجودة في المشرق بلغ حد التحالف مع البرتغاليين والفرنسيين والانجليز في الخليج العربي في واجهة القوى العربية الصاعدة والإمبراطورية العثمانية (الجوجو، 1997).

كان لا بد من العودة إلى التاريخ لنجد بعض التفسيرات للسلوك الإيراني، الصراع مع إيران صراع على النفوذ صراع الفرس التاريخي لإثبات الوجود وليس صراعاً طائفياً بحقيقة، فالطائفية ما هي إلّا أداة من أدوات الصراع ، فالقومية الفارسية تعد 35 مليوناً في حين أن الترك والمغول والعرب يمتد وجودهم إلى أواسط آسيا، واستعانة إسماعيل الأول بالفرس والمذهب الشيعي مهّد الطريق لإيران التي نعرفها.

أتقنت إيران استعمال الأداة الطائفية كما أتقنت الاستثمار في الصراع العربي الإسرائيلي، إلى درجة أنها باتت تطرح نفسها كراعية للأقليات والأكثر تفهماً لاحتياجاتهم، الأداة الطائفية الآن

هي الأداة الثمينة في إدارتها لصراع النفوذ الذي تخوضه في الإقليم العربي خصوصا بعد الربيع العربي، فأزمتها الناجمة عن الربيع العربي وعدم قدرتها القبول بصعود قوى عربية أكثر استقلالية وديمقراطية تدفعها بقوة إلى اللجوء إلى هذا الخيار خصوصا مع تراجع دورها المتوقع في الصراع العربي الصهيوني نتيجة بروز القوة التركية والمصرية، نحتاج إلى فهم أعمق لإيران لنضعف واحدة من أهم الأدوات التي تملكها كما نحتاج إلى خطاب سياسي أكثر إدراكا لخطورة هذه الأداة التي لم نتقن تاريخيا التعامل معها بنفض الكفاءة التي تعال فيها إسماعيل الصفوي ومن ورثه، فمحاربة إيران بنفس أدواتها ليست سمة الحكماء أو الساسة، إيران ستبقى جارة ولكن نحتاج إلى إدراك أعمق لسبل التعامل معها، فالصراع مع إيران ليس بالضرورة حتمية تاريخية (مسعد، 2001).

من خلال هذا الفصل يرى الباحث ان الدبلوماسية الايرانية هي من المدارس القديمة التي لها تاريخها و محدداتها التي ترتكز عليها ؛ إذ تحولت الدبلوماسية الايرانية بأدواتها المتنوعة بشكل تدريجي من الثورية الى دبلوماسية أكثر واقعية، كذلك يتضح لنا جلياً الدور الذي لعبه صانع القرار الايراني في تطور الدبلوماسية الايرانية و جعلها اكثر واقعيه، حيث ساهمت مرحلة الامام (خامنئي) في التقليل من حدة التشدد والانعزال في السياسة الخارجية الذي كان له اثر كبير على الجمهورية الايرانية في مرحلة الامام (الخميني)، كذلك وصول التيار الاصلاحي ممثلاً بـ الرئيس (خاتمي) ساهم في انفتاح السياسة الخارجية الايرانية و اندماجها مع البيئة الاقليمية و الدولية.

الفصل الثالث

المشروع النووي بين الدوافع الإيرانية ورفض القوى الدولية

اثار الملف النووي الإيراني جدلاً منذ شهر أيار/ مايو 2006 الذي أقبلت فيه إيران على تخصيب اليورانيوم إلى درجة 4.6% ، وهو أقل بكثير من التخصيب الذي يستخدم لغايات تطوير سلاح نووي ، فقد كان ذلك الملف هو الشغل الشاغل للباحثين ومراكز الأبحاث وأجهزة الاستخبارات، والمنظمات المعنية باستخدامات الطاقة النووية لأكثر من عشر سنوات، وذلك بعد التحول في موقف الدول الغربية من البرنامج النووي الإيراني وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لقد كانت الأخيرة الراعية والمشجعة للشاه "محمد رضا بهلوي" في هذا المجال في إطار ما عرف بـ " الذرة من أجل السلام" لكنها أصبحت المناوئة بقوة لآية الله "علي خامئني" لا سيما مع الحديث عن مخاطر هذا البرنامج على الأمن والسلم الدوليين (زهرة، 2015).

لم يظهر الجدل حول البرنامج النووي الإيراني منذ نشأته، بل العكس، تماما فقد كان التعاون بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبين إيران هو البذرة التي نشأ منها هذا البرنامج، ولكن هذه الحقيقة لا تغير من صعوبة الواقع، ولا تخرج إيران من عنق الزجاجة، فمسألة إمتلاك إيران للطاقة النووية أضحت مرتبطة بسياسات القوى العظمى في المنطقة والتي تغيرت مع النظام الحاكم في إيران ومجيء الثورة الإسلامية واستلامها زمام الحكم (اعطيوي، 2011).

بناءً على ما سبق ذكره فإن هذه الدراسة ومن خلال هذا الفصل ستحاول بحث الدوافع الإيرانية من المشروع النووي وهل هي حقاً بحاجة إلى هذا المشروع للإستخدام السلمي للطاقة النووية؟ وكذلك ستحاول تحليل تناقضات ردود الفعل للمجتمع الدولي بسبب استمرار إيران في برنامجها النووي خاصة مع التطور الملموس في السنوات العشر الأخيرة، حيث انقسم المجتمع الدولي إلى عدة توجهات وردود فعل، فهنالك قوى ترى أن الحل الأنجع لهذه الأزمة هو العقوبات الاقتصادية والحل العسكري إن لزم الأمر، وهنالك من يتمسك بالحل السلمي والدبلوماسي واللجوء إلى طاولة المفاوضات، و كذلك ستتناول الدراسة أشكال العقوبات الدولية التي فرضت على إيران واثر هذه العقوبات على البرنامج النووي والاقتصاد الإيراني .

المبحث الأول

حقيقة الملف النووي الإيراني الإستراتيجية (الأهداف والدوافع)

ولا بد من الاعتراف بأنه ليس من السهل تحديد طبيعة هذا البرنامج بمجرد الإنحياز إلى واحد من هذه الاتجاهات، لا سيما وأن إيران تحيط برنامجها بكثير من الغموض والتعتيم على غرار ما فعلت بعض الدول مثل باكستان والهند وإسرائيل، ثم أن التحليل الموضوعي يقتضي بدايةً دراسة مجموعة المتغيرات المرتبطة به، فهي وحدها التي تسمح بذلك (زهرة، 2015).

وللإجابة على سؤال هذا المبحث وهو حقيقة الملف النووي الإيراني لا بد لنا من معرفة الدوافع التي دفعت القيادات الإيرانية إلى التمسك بهذا المشروع على الرغم من العديد من العوائق التي تعرضت لها من (عقوبات وعزلة دبلوماسية دولية)، وكذلك يجب أن نحلل الأهداف التي سعت من ورائها إيران لإمتلاك القوة النووية.

ومن خلال هذا المبحث ستتطرق الدراسة إلى مناقشة مطلبين، المطلب الأول يتناول حقيقة الملف النووي الإيراني الإستراتيجية، من حيث بدايته وسياسة إيران حوله، والتعاون الإيراني الروسي في مجال الطاقة النووية وأماكنها وحيثياتها. امّا المطلب الثاني سيتناول الدوافع الاقتصادية والسياسية للبرنامج النووي الإيراني ، وسر تمسك إيران بالبرنامج النووي كمطلب حيوي استراتيجي وورقة ضغط على القوى العظمى، وبعض الدول الإقليمية كإسرائيل والفوائد التي ستجنيها إيران من وراء ذلك.

المطلب الأول

حقيقة الملف النووي الإيراني الإستراتيجية

منذ أن فكرت إيران بإنشاء محطات نووية إيرانية لأغراض سلمية كما تدعي هي، وملفها يُشكل مُعضلة أمنية وتنموية لدول المنطقة ، ودول الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة إذا ما تم إستخدام الحل العسكري للتعامل مع الصراع الأمريكي العربي من جهة، وإيران من جهة أخرى، حيث أنه من الممكن أن يقود هذا الملف إلى صراع في المنطقة ومزيد من التخلف السياسي والاقتصادي الذي أصبح سمة مميزة لهذه المنطقة دون غيرها من مناطق العالم (moveyda,2006).

إن حقيقة الملف النووي الإيراني الإستراتيجية تتمثل في البُعد الإستراتيجي للتفكير الإيراني بعيداً عن التصريحات الإعلامية لحاجة إيران للطاقة النووية لأهداف سلمية، فحقيقة البُعد الأستراتيجي تتمثل في الرؤية الإستراتيجية الإيرانية لنفسها وخصائصها الإقليمية ولطبيعة النظام الدولي المرتبط بالعلاقات الأمريكية الإيرانية، حيث يقول "كينيث بولاك" (KenethPollack) مدير شؤون الخليج في مجلس الأمن القومي الأمريكي سابقاً والباحث الاستراتيجي "إن إيران لا يمكن أن تثق بالولايات المتحدة الأمريكية ، فالإيرانيون لم ينسوا دور المخابرات الأمريكية في إزالة نظام "محمد مصدق" وتثبيت الشاه في عام 1953م، ولا دعم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عهد صدام حسين وذلك أثناء الحرب العراقية الإيرانية" ويضيف: "إن الوضع بالنسبة للإيرانيين لا يختلف عن دور بريطانيا ودور روسيا ، وحاجة إيران لإمتلاك القنبلة النووية هو من أجل ردع أمريكا من ضربها، لأنها تخشى الضربة الأمريكية حقاً". لذلك فإن بولاك يشير إلى أهمية التفاوض بدلاً من الضربة العسكرية في التعامل الأمريكي مع الملف النووي الإيراني (Aman,2006).

واستراتيجياً فإن الملف النووي الإيراني يشمل ملف العلاقات الأمريكية الإيرانية المرتبطة بالملف النووي، والتدخل الإيراني في أفغانستان والعراق، وحماية أعضاء من القاعدة، وكذلك دعم حزب الله في لبنان و حماس في فلسطين، وحسب قول السفير الإيراني السابق في الامم المتحدة "فريدون هويدا"[1](Fereydoon Hoveyda) ، فإن أمريكا لم تطور السياسة الخارجية تجاه إيران منذ الثورة الإسلامية الإيرانية .(Hoveyda,2006)

كما أن عقلية الحصار (Siege mentality) التي طورتها إيران تُفسر سلوكها العسكري والسياسي في منطقة الخليج العربي، حيث تَعتبر إيران نفسها مُحاطة بأطماع إقليمية من قبل جيرانها، لذا لا بد أن تتخذ إجراءات من بينها السعي لإمتلاك سلاح نووي من أجل هذه الغاية الإستراتيجية، مع العلم بأن التصريحات الإعلامية والرسمية للقيادات الإيرانية تشير إلى أن إيران بحاجة إلى طاقة نووية من أجل تعويض النقص الحاصل في تزويد الطاقة لإيران، ومن أجل أهداف سلمية، ويبدو أن وجهة النظر الدولية هي منع إيران من إمتلاك القدرة على تطوير برامج نووية لأغراض عسكرية وإستراتيجية (Clawson,2011).

وكانت حقيقة النووي الإيراني الإستراتيجية تتلخص في المواقف التي أعلنها الجانب الإيراني في العام 2007، والتي هي على النحو الآتي: (السرحاني، 2007).

الموقف الأول: جاء على لسان حكومة احمدي نجاد والوفد المفاوض مع الوكالة الدولية، حيث دعا المسؤولون الإيرانيون إلى تخصيب اليورانيوم فوراً وعلى نطاق صناعي أوسع وهذا يعني السعي للحصول على الطاقة النووية مهما كلف الأمر، والحد من زيادة وإشراف المفتشين الدوليين أو طردهم من إيران.

[1] "فريدون هويدا" (Fereydoon Hoveyda): دبلوماسي وأديب ومفكر إيراني شغل مناصب عدة قبل اعتزاله الحياه السياسية وتحوله للأدب ، قضى معظم حياته في المنفى ، ولد هويدا في 21 ايلول/سبتمبر1924 في سوريا، ووصل هويدا من خلال عمله الدبلوماسي إلى موقع نائب وزير الخارجية للمنظمات الدولية وفي عام 1971 اسل سفيراً لإيران في الأمم المتحدة.

الموقف الثاني: جاء على لسان عدد من أعضاء مجلس الشورى حيث هدد هؤلاء بالإنتقام مباشرة من دول المنطقة، وخاصة الدول المصدرة للنفط، في حال قيام الولايات المتحدة الامريكية بقرار من مجلس الأمن ، بحرمان إيران من تصدير نفطها إلى دول أخرى.

الموقف الثالث: جاء على لسان قادة الجيش والحرس الثوري الإيراني، الذين أكدوا مرة أخرى الأنتقام من دول المنطقة مثل إسرائيل أو أي دولة تساعد أمريكا، بضرب هذه الدول بصواريخ بعيدة المدى.

الموقف الرابع: فقد صدر عبر أجهزة الإعلام التابعة للقوى المحافظة، التي ارتأت ضرورة خوض ما وصفته الحرب الشاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية بدون الرضوخ إلى مجلس الأمن مهما كلف الأمر، حيث أكدت هذه الأجهزة الإعلامية أيضاً عدم الاعتماد إطلاقاً على موقف أي دولة أخرى مثل روسيا أو الصين، نظراً إلى أن هذه الدول وقفت صامتة ومكتوفة الأيدي حيال ما فعلته أمريكا في العراق (مركز دراسات الجزيرة،2007)

وهنا لا بد من القول أنه يصعب معرفة المدى الذي وصلت إليه إيران في مجال تطوير السلاح النووي ، وكان متوقع منذ عام 2004 أن إيران بحاجة إلى مدة تتراوح ما بين 10-15 سنة من اجل أن تصل إلى إنتاج قنبلة نووية (Ottolenghi,2010).

ولا بد من النظر أيضاً إلى أن الملف النووي الإيراني قد تم استخدامه من قبل الدولة الإيرانية لصرف الأنظار عن الوضع المتأزم داخل إيران، حسب الرؤية الأمريكية، لكن الموضوع النووي وتأزيم الموقف من قبل الأمريكان في الوقت نفسه يشير إلى أن الملف النووي في طريقه إلى أن يصبح مسألة قومية إيرانية ومسألة شعور بالإنتماء فكيف يسمح لجميع دول العالم بما فيها الدول التي تطالب بوقف البرنامج النووي الإيراني، بأن يكون لديها أسلحة نووية وبرنامج عسكري؟ لذا يمكن القول أن الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية غير مرتبط بإمتلاك السلاح النووي من قبل إيران بقدر ما هو مرتبط بإمتلاك دولة غير صديقة سلاحاً نووياً (Perkocich,2006).

كما أن الادعاءات الأمريكية غير صحيحة في ما يتعلق بتقدم البرنامج النووي الإيراني الذي بدء من عهد الشاه حيث قام ببناء منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام 1974 التي تتمثل في بناء أكثر من 20 مفاعل ومحطة نووية في إيران، وتم الاستمرار في بناء المشروع النووي بمساعدة روسية وصينية وباكستانية، وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن إيران ستمتلك سلاحاً نووياً في نهاية 2010، بينما كانت التوقعات الأوروبية (الفرنسية والبريطانية) تشير إلى عام 2007م. (Bowen and kidd,2011)

وحسب مجلة "الأمة الأمريكية" (The Nation)، تشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية و وكالة الطاقة الذرية لا تملكان دليلاً على قيام إيران بتطوير برنامج نووي سري.(The Nation,2006).

نستنتج مما سبق، أن إيران لديها رغبة في امتلاك قدرة نووية عسكرية ، كما أن أمريكا غير راضية على أن تقوم إيران بهذا البرنامج وعليه فإن الخلاف الإيراني الأمريكي يتمحور حوله عدم الدقة في المواقف والبيانات العلمية عن الواقع النووي الإيراني الفعلي، وأن من أسباب إمتلاك إيران للسلاح النووي حتى يكون لها القدرة على مفاجأة السلاح الجوي الإسرائيلي الذي يشكل تهديد للمنطقة ، وخاصة لمصالح إيران ، لذا سعت إيران إلى إمتلاك السلاح النووي لأهميته الكبرى بالنسبة لها.

المطلب الثاني

الدوافع الأقتصادية والسياسية للبرنامج النووي الإيراني

هناك مجموعة من الدوافع الاقتصادية والسياسية لمضي إيران قُدُماً في برنامجها النووي الذي تسعى إليه والذي بدأت أزمته تلوح في الأفق منذ عام 2002م، حيث أنها أقدمت في تلك السنة على تأسيس منشأتين نوويتين جديدتين في منطقة "آراك" و "نتانز" لتخصيب اليورانيوم، حيث كانت تسعى لصناعة أسلحة نووية وذلك بعيداً عن مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي وجّهت لإيران اتهاماً بممارسة النشاط النووي وانتهكاك التزامات المعاهدة الدولية لمنع الإنتشار النووي واتفاقية الضمانات الدولية النووية، وقد أكدت الوكالة الدولية أن إيران تمتلك المعدات اللازمة من أجهزة الطرد المركزي التي تُمكّنها من تخصيب اليورانيوم اللازم، سعياً لأمتلاك السلاح النووي (محمود، 2005).

أولا: الدوافع الاقتصادية:

هنالك دوافع اقتصادية لبرنامج إيران النووي حيث تنبع التوجهات للدوله الإيرانية للحصول على برنامجها النووي من مصلحتها القومية بحيث تعمل على استثمار موقعها الاستراتيجي وقوة اقتصادها كأدوات للحفاظ على تلك المصلحة، وهذه الأدوات هي في ذات الوقت أهداف قومية شاملة تستمدها من ماضيها الإمبراطوري، حيث تسعى بعض القوى الدينية السياسية في إيران إلى إستغلال ذلك الماضي في سعي إيران لتعزيز قوتها الاقتصادية وتأثيرها الإستراتيجي الإقليمي (بشارة، 2012).

ويؤكد المسؤولون الإيرانيون باستمرار على مزايا تنوع الطاقة، على أساس ضمان مستقبل أفضل لملايين المواطنين الإيرانيين ، الذين سيبلغ عددهم 100 مليون عام 2020، وبالأخذ بالحسبان معدل النمو الاقتصادي المتسارع، فإن إيران تأتي في مقدمة دول الشرق الأوسط بنسب

النمو، وستحرم من صادرات النفط عاجلاً أم آجلاً، وهذا يعزز الحاجة لتنويع مصادر الطاقة لديها (بشارة ، 2012).

إن الحجة الرئيسية للولايات المتحدة ضد إمتلاك إيران للطاقة النووية هي أن هذا البلد لديه احتياطات كبيرة من النفط والغاز يمكن الإعتماد عليهما في الحصول على الطاقة الكهربائية، وكما تُردد بعض الجهات الغربية بعدم وجود جدوى اقتصادية لإيران من توليد الطاقة الكهربائية عن طريق استخدام المفاعلات النووية، وحسب تقديرات هذه الجهات، فإن تكلفة الكيلو واط الواحد من الكهرباء الناتج عن طريق المفاعلات النووية هو 1000 دولار، بينما تتراوح تكلفته عند إنتاجه من النفط أو الغاز بين 600-800 دولار أمريكي، إن جملة ما تقدم عرضه يفرض تساؤلات حول (مركز دراسات الجزيرة، 2015)

- حاجة إيران إلى الطاقة النووية كطاقة بديلة تحد من التلوث، وتدعم الاقتصاد الإيراني؟
- الطاقة المتوافرة في إيران وتقييمها بمنظور عام، للوقوف على أهمية تنويع مصادر الطاقة في هذا البلد؟
- مدى حاجة إيران لإنتاج الكهرباء النووية، ولماذا لا يتم الإقتصار على إنتاج الكهرباء الحرارية أو الكهرباء المائية أو كليهما معا؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نشير بداية إلى أن الطاقة تعد القوة الفاعلة والدافعة للتقدم والتنمية في أي بلد، وتعد الطاقة الكهربائية من القطاعات الأساسية والبنية التحتية، وعنصراً حيوياً لديمومة تنمية الصناعات والحياة الاجتماعية وتطورها.

وبالنسبة للكهرباء في إيران فإنه يتم إنتاج الطاقة الكهربائية من نوعين، هما: الكهرباء الحرارية والكهرباء المائية، ويُمثل النوع الأول 87% من الكهرباء المنتجة في إيران، من خلال المحروقات العضوية (النفط والغاز الطبيعي) ، وتسهم الكهرباء المائية بالنسبة المتبقية من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة وهي 13% ويواجه النوع الثاني العديد من الصعوبات رغم ضآلة حجم

نسبة المشاركة في الإنتاج، لأن إيران تعد من الدول الفقيرة في مصادر المياه، وما يقارب من ثلثي مساحتها أرض صحراوية، ومتوسط سقوط الأمطار فيها 250 ملليمتر مكعب سنوياً، وهو غير مستقر ؛ إذ من الممكن أن يسود الجفاف في بعض مناطق إيران لسنوات، ومن ناحية أخرى، تقل الأنهار الدائمة التي يمكن إقامة السدود عليها في إيران أو تكاد تنعدم، أما المناطق التي توجد بها الجبال والأنهار، فيصعب إقامة السدود عليها إما بسبب الطبيعة الجغرافية، أو أن السد الذي تم إنشاؤه بالفعل تستخدم مياهه القليلة لاحتياجات الزراعة ومياه الشرب فحسب (مركز دراسات الجزيرة، 2015).

وإيران بالفعل قد عانت من نقص كبير في إنتاج الطاقة الكهربائية كنتيجة لحربها مع العراق ، كما أنها قد عانت من العجز في توفير الصيانة اللأزمة لمحطات التوليد الكهربائي، وتشير تقارير صدرت عن الحكومة الإيرانية عام 2002 أن إيران تواجه عجزاً حقيقياً وكبيراً في مجال توفير الطاقة الكهربائية يقدر بنحو 13 ألف ميغاواط، وأن المحطات التي تعمل بالنفط والغاز لا تفي أيضاً بالحاجات المستقبلية، وأن الحكومة الإيرانية تسعى إلى مواجهة الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية، والذي تتراوح نسبته بين 5-8% سنويا ؛ إذ تتوقع أن حاجاتها منها وفقاً لهذه النسبة ستصل في عام 2010 إلى 24 ألف ميغاواط، وهي كمية لا يمكن إنتاجها بالنفط والغاز وحدهما بسبب العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة ، وتدني الاستثمارات الأجنبية في صناعة النفط والغاز الإيراني (مركز كارنجي للدراسات، 2014).

وقد سعت الدول الأوروبية منذ عام 2002 إلى إقناع إيران بالعدول عن برنامجها النووي، حيث تمثلت تلك الجهود الدبلوماسية، آنذاك بالمحاولات الأوروبية المتكررة لإقناع إيران بالتخلي عن برنامج تخصيب اليورانيوم لقاء مدها بالوقود النووي ومساعدتها على الحصول على مفاعل نووي يعمل بالمياه الخفيفة، إلى جانب مساعدات أخرى تتعلق بتسهيلات اقتصادية وتجارية، حيث عقدت لقاءات بين لجنة أوروبية ثلاثية تضم فرنسا وألمانيا وانكلترا وبين مسؤولين إيرانيين ، وكان

الأوروبيين يسعون إلى استغلال إيران من خلال تحويل برنامجها النووي إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية عليها في حال رفضها وقف نشاطها النووي، وكانت إسرائيل تهددها من جهة أخرى بضرب برنامجها النووي.(Bbc News,2004)

وتكمُن أهمية تكنولوجيا الطاقة النووية في أن نمو الطاقة والنمو الاقتصادي لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض سيما وأنها تؤمن إمكانيات للطاقة لا حدود لها، فالطاقة النووية أهميتها بالنسبة للنفط تمثل تماماً كأهمية مستوى التقدم التكنولوجي الذي كان يمثله النفط بالنسبة للفحم المستخدم في الماضي، بحيث أن الطاقة النووية ستصبح المنافس الرئيس لهيمنة النفط في المستقبل، كما أثبتت التكنولوجيا النووية ذاتها بقوة كخيار مستقبلي أفضل للإنتاج الفعال للكهرباء، متفوقة بذلك على النفط والفحم، وكصديقة للبيئة أيضاً (عبد القادر، 2005).

بناءً على ما سبق ذكره فإنني أرى أن الدافع الاقتصادي للمشروع النووي الإيراني هو دافع حقيقي ؛ إذ أن مسألة نضوب النفط ستشكل أزمة بالنسبة لإيران، ووجود مشاريع نووية مدنية يحمي إيران ربما من الانهيار في سوق الطاقة، فضلاً عن حاجة إيران إلى الاستفادة من مادة النفط في الحصول على العائدات المالية الصعبة حالياً، وحفظ الغاز الطبيعي لأجيالها القادمة، والإيفاء بالطلب المتنامي على الكهرباء نتيجة التزايد السكاني وخطط النمو الاقتصادي ،وحصولها على طاقة نظيفة، كل ما سبق ذكره يبدو أسباباً منطقية وحقيقية لإيران في سعيها للحصول على طاقة بديلة بمتطلباتها الاقتصادية، وتسهم في حل مشكلاتها البيئية والمالية، وتحقق أمنها الاقتصادي.

ثانياً: الدوافع السياسية:

أمّا الدوافع السياسية فإن حصول إيران على أول سلاح نووي سيدفعها إلى تغيير عميق في تقويمها لموازين القوى في المحيط الجيواستراتيجي والجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، ووسط آسيا وشبه القارة الهندية، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوقع وفق تقديراتها ووفق التقديرات الأوروبية أن تحصل إيران على أول سلاح نووي في الوقت نفسه الذي تكون فيه قد

طورت صواريخ بعيدة المدة تغطي دائرياً شعاعاً يصل إلى أوروبا غرباً ويغطي معظم وسط آسيا، والهند شمالاً وشرقاً، وهذا يعني بطبيعة الحال مقدرة إيران على تدمير أية مدينة أو تجمع صناعي ضمن بقعة العمليات المشار إليها أعلاه (Doctrine of Iran,2004).

لم تعارض الدول الأوروبية البرنامج النووي أبان حكم الشاه ، لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات واعتراضات من الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اظهر قيام الثورة العداء الحقيقي لإيران (محمود، 2005).

ويرجع السبب في التباين في مواقف هذه الدول من البرنامج النووي الإيراني أن الشاه كان يهدف إلى تعزيز قدراته العسكرية كي يستحق بجدارة دور "شرطي الخليج" الحامي لحقول النفط وإمداداته عبر البحار، أما مع نجاح الثورة وتحول إيران إلى جمهورية إسلامية فقد تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي، خاصة مع صعود المحافظين وربحهم المعركة الداخلية ضد الإصلاحيين، ورغبت إيران الإسلامية في أن توجد لها مكانة متميزة على الساحة الإقليمية والقيام بادوار متعددة أبرزها المشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، والاستفادة من التحولات الجارية في المنظومة الدولية، واستغلال حالة الفراغ الأيديولوجي لوضع إستراتيجية إستقطابية في العالم الثالث، خاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي السابق ومواجهة الولايات المتحدة على أساس نظام إقليمي مستمد من الإسلام، واستغلال التعنت والصلف الإسرائيلي والانحياز الأمريكي لها، كذلك استغلال السياسة الأمريكية التي مكنتها من التخلص من قوى إقليمية معادية لها كنظام الرئيس صدام حسين ونظام طالبان، كون النظام أدرك بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية مما يعطيها المزيد من الثقل والتأثير الفكري والأيديولوجي، ويسهم في تعزيز قيادتها لتيارات مذهبية وطائفية وثقافية لها تشعبات وامتدادات فيما وراء حدودها الجغرافية (محمود ، 2015).

لذلك ومن خلال هذه الدراسة استنتج الباحث ثلاث دوافع مهمة من الدوافع السياسية التي دفعت إيران للتمسك ببرنامجها النووي وهي: مواجهة التحديات النووية الخارجية،الاستقلال السياسي، واخيراً تعزيز مكانة إيران الدولية.

1) مواجهة التحديات النووية الخارجية:

لاشك أن أهمية امتلاك القدرة النووية تبدو واضحة في ظل بيئة دولية لا تخلو من المخاطر ولا تعرف سوى القوة بشكل عام، وإيران تجد نفسها محاطة بدول تمتلك أسلحة غير تقليدية، كباكستان من الشرق وإسرائيل من الغرب وروسيا من الشمال، وهذا فضلاً عن القوات الأمريكية التي تنتشر في مختلف أنحاء العالم وخصوصاً في الخليج العربي جنوباً.

لا شك أن إيران تنطلق في سياستها الخارجية من تصور التحديات التي يمثلها وجود قوة إقليمية قريبة منها، وكانت مخاطر بعضها محدقا فعلا، مارست جانبا منها الدولة العراقية فضلا عن التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، وهي قابلة لتنفيذ في أية لحظة. وقد نجح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها في أثناء الحرب بين البلدين، مما أدى إلى توقف البرنامج النووي الإيراني، وتم استخدام الأسلحة الكيماوية بفعالية ضد القوات الإيرانية، وبشكل واسع في أثناء معارك "جزر مجنون" و "مستنقعات الحويزة" ، وجرى إطلاق الصواريخ البالستية (Ballistic)من نوع سكود(Scud)على المدن الإيرانية الكبيرة عام 1983(بشارة، 2012).

2) الاستقلال السياسي: يرتبط سعي إيران بتطوير برنامجها النووي بمفهوم الاستقلال السياسي الذي يحصل لديها، ذو بُعد تاريخي وقومي و ديني، فإيران أو ما كان يعرف بالإمبراطورية الفارسية، حيث اتصفت بتاريخ حضاري مجيد ، إلّا أنها عانت من الغزاة الأتراك والمغول، مما أنتج عندها " عقدة التضحية" بالإضافة إلى ذلك كان هناك تدخل واحتلال القوى الغربية، لا سيما روسيا وبريطانيا ولاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية، هذه المكونات الثلاثة

أفرزت حساسية إيرانية عالية تجاه مفهوم الاستقلال السياسي لا سيما بعد انتصار الثورة الاسلايمة، وما طرحته من ضرورة تحقيق الاستقلال السياسي ضمن سياسة " لا شرقية ولا غربية" وعدم الخضوع والتبعية للقوى الكبرى وتحقيق الإكتفاء الذاتي" بالإضافة إلى أنموذج إسلامي يقوم على المذهب الشيعي بأهداف قومية وكل هذا يجعل الاستقلالية احد أهم ركائز السعي للحصول على قدرات نووية سلمية (مطر، 2012).

3) تعزيز مكانة إيران الدولية: تُعد إيران في المرتبة ال18 في العالم من حيث الحجم ؛ إذ تبلغ مساحتها 1.648.195 كم2، أما عدد سكانها فقد بلغ في سنة 2011 نحو 75 مليون نسمة، وتتميز بأهميتها الجيوسياسية حيث تقع غربي آسيا وتشكل نقطة التقاء ثلاث مناطق: غرب آسيا، ووسطها، وجنوبها، فتحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركماستان، وتطل على بحر قزوين وتركيا، ومن الشرق أفغانستان وباكستان ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عُمان، ومن الغرب العراق (عبدالله ، 2011).

على الرغم من ذلك لم تتمكن إيران من تحويل مقدراتها الجيوسياسية إلى امتيازات سياسية، فهي دولة تنظر لها عدد من الأنظمة العربية على أساس أنها دولة " شيعية" غير عربية، مما يجعلها تفتقر إلى التوحد الطبيعي مع محيطها ، إقليمياً وعالمياً وإسلامياً، كما تفتقر إلى أصدقاء استراتيجيين يمكنهم الإعتماد عليهم، ولذلك لم تستطع مثلاً إقامة علاقات إقليمية ذات أهمية، كما أنها ليست موجودة في مجلس التعاون الخليجي، ومع أن علاقتها مع الهند والصين في تطور مستمر، إلا أن هاتين الدولتين مثل روسيا، لا ترغبان برؤيتها كدولة نووية (مطر، 2012).

وكان شاه إيران سابقاً يرى في امتلاك القدرة النووية إحدى وسائل تحقيق الحضارة العظمى، وظل العمل على شحن المشاعر القومية لدى الإيرانيين لتنفيذ مشروعة، فالطاقة النووية دغدغت وجدانه، ولم يختلف الأمر في عهد " آيات الله" ؛ إذ وقفت وما تزال خلف تصريحات

القيادة الإيرانية حالة استحضار لفكرة الإمبراطورية الفارسية، فضلاً عن العداء للغرب واتهامه بمحاولة إبقاء إيران ضمن مجموعة الدول النامية.

لم يقتنع قادة إيران الإسلاميون في أي وقت بدور الشرطي الذي كانت تقوم به أيام الشاه، أكد ذلك الرئيس الإيراني الأسبق رفنسجاني عندما قال في افتتاح المؤتمر الدولي للخليج الفارسي في مطلع سنة 1990: " أن إيران الإسلامية لا تريد أن تصبح شرطي الخليج، وهذا بعيد عن أفكارنا، وهو أمر ضد الإسلامية، والإنسانية وهو أخيراً ضد التاريخ" (عبدالله ، 2011).

أنهم يرون أن إيران يمكنها أن تقوم بدور إقليمي في ضوء قدراتها التي تؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية وعسكرية عظمى وهي تؤكد ذلك عن طريق التدرج في بناء دولة قوية، ولذلك ارتبط برنامجها النووي بالرؤية الإستراتيجية لدورها الجديد في العهد الجمهوري، وقدم الإيرانيون منظوراً خاصاً لأمن منطقة الخليج يقوم على إستبعاد القوى الأجنبية، مما يعني أن يقع عبء مواجهة مشكلاتها وتحقيق أمنها على عاتق أبنائها فقط، وقد ظهرت عدة مؤشرات على التوجه فعلاً نحو ممارسة دور إقليمي فاعل، من ذلك مثلاً المنظور الإيراني لأمن الخليج، والعمل على نشر المذهب الشيعي ،ودعم بعض التنظيمات السياسية الشيعية في المنطقة (زهرة، 2015).

بالإضافة لذلك فإن الأهمية للطاقة النووية تكمُن في مجال التسليح والقيام بدور مؤثر في الردع ، فالأسلحة النووية تستخدم في حالتين، في حالة شن الحرب، وفي حالة ردع العدو حتى لا يشن الحرب، ولذا تسمى الأسلحة النووية بالأسلحة الإستراتيجية ، وفضلاً عن اعتبارات الردع، فإن الأسلحة النووية نفعية من جهة أخرى، باعتبارها مصدر قوة ونفوذ في السياسة الدولية، فالدولة النووية ينبغي أن تفرض ما تريد في قضية نزاع محورية، وإن النجاح الأكبر يكون حليفاً للخصم الذي يمتلك قدرات أعلى من حيث النوعية، وأن الدولة النووية تحافظ على أهداف السياسة في نزاعاتها مع الدول غير النووية، وتحقق التعادل لدى مواجهتها مع دول نووية أخرى (Shahran,1995).

المبحث الثاني

ردود الفعل الدولية حول البرنامج النووي الإيراني

إن مشكلة البرنامج النووي الإيراني "لا تمر عبر روسيا ولا عبر حشد وتأييد دول مجلس التعاون الخليجي"، وإنما عبر إسرائيل، فإسرائيل الحليف المركزي لامريكا في المنطقة، ولا تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في الوقوف إلى جانبها، وهذا ما كان يطيل أمد المفاوضات مع إيران، ويجعلها شديدة التعقيد في مناخ لا تتكافىء فيه القوى (Gomart,2011).

ويبدو منع إيران من ذلك في هذا الوضع بمثابة سباق محموم مع الزمن، لكن التحدي في العصر النووي الذي نعيشه لا يتوقف عند طموحات القوى الصاعدة، ففي عمق آسيا قد تستيقظ قوى تكنولوجيه هائلة على ضرورة التسلح النووي، وقد لا تبقى اليابان مكتفية بالحلف الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، وفي هذا الإطار فإن المشكلة النووية الإيرانية يمكن أن تلقي بآثارها على روسيا، ومنها في آسيا الوسطى بتسليح أذربيجان ، أو تقوية العلاقات الخليجية الباكستانية الأفغانية للحد من الدور الإيراني النووي، وبذلك يتشكل وضع أمني استراتيجي أكثر تعقيداً من ذلك الذي في شرق آسيا، يزيد من المخاوف الأمريكية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني (عبد السلام، 2011).

هذا المبحث يتناول مطلبين، حيث يتناول المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الملف النووي الإيراني، الاتحاد الأوروبي و إسرائيل , أما المطلب الثاني فإنه سيسلط الضوء على الموقف الروسي والصيني من البرنامج النووي الإيراني.

المطلب الأول

موقف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وإسرائيل

أولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

كان الرئيس الإيراني الأسبق " محمود احمدي نجاد" وغيره من القادة الإيرانيين ، قد صرحوا أن إيران ليست بحاجة إلى السعي للتكامل مع الغرب، وأن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ودول الترويكا الأوروبية(بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) في المفاوضات النووية، يمكن التغلب عليه من خلال الإبتعاد عن أوروبا والتوجه شرقا، وخصوصاً نحو الصين وروسيا، ويُعتقد أن هذه الدول الباحثة عن مصالحها ستكون مهتمة بتطوير علاقاتها بإيران.

إن السياسة العسكرية الأمريكية تقوم على عدة محاور أساسية منها تلك الموروثة على القواعد الأساسية المرسومة في عقود سابقة وهي:(menadri,2009)

أولها: ضمان الأمن القومي، وذلك بإتباع عدة آليات إستراتيجية ، منها مثلاً تطوير قدراتها النووية من خلال تطوير الثلاثية الإستراتيجية التي تتمثل بـ الصواريخ البالستية العابرة للقارات (ICBM) ، والقنابل الإستراتيجية، و الغواصات النووية الإستراتيجية الحاملة للصورايخ (SLBM)، وبداية السجال حول الدرع الصاروخية منذ عهد "رونالد ريغان"(Ronald Reagan).

ثانيهما: ضمان تفوقها الدفاعي والهجومي، فهي انتقلت من نظرية الدمار الشامل المؤكد إلى نظرية الأمن المتبادل المؤكد، وبدء ينظر الأمريكيون إلى أنه من الممكن كسب حرب نووية تقوم على الدرع الصاروخية تعتمد هذه الإستراتيجية على دمج عمليتي الدفاع والهجوم ، ورغم ذلك تظل نجاعة هذه الصواريخ أكبر مشكلة فيها، حيث أن الصواريخ المضادة ومنها الصواريخ التقليدية

أو التكتيكية، أثبتت التجربة "محدودية اعتراضها للصواريخ" مثلما أثبتت صواريخ باتريوت في حرب الخليج الثانية 1990-1991 (عبدالله ، 2011).

ثالثها: إن حظر الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية هما سياستان تهدفان إلى حصر القوة النووية إلى القوة المعترف بها " قانوناً" ، أمّا بالنسبة لنزع الأسلحة النووية، فهو يظل خياراً حاضراً (محارب، 2007).

وفي هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني في عهد الرئيس "باراك أوباما"، حاول إشاعة خطاب دبلوماسي في معالجة أهم المشكلات الإستراتيجية العسكرية العالقة، ومنها الملف النووي الإيراني ، حيث تكمن المشكلة الأساسية في صعوبة الموضوع والمعالجة الدبلوماسية، لاستحالة الحل العسكري، على عكس بعض الخطابات الإعلامية الأخرى التي يروج لها مسؤولون أمريكيون وإسرائيليون، هذه الصعوبة تتمثل في أسلوب التخصيب الذي اختارته إيران والقائم على اعتماد بناء مفاعلات خفيه، وكانت إيران قد استفادت من القضاء على البرنامج النووي العراقي بتدمير مفاعل(تموز) العراقي بسلاح الجو الإسرائيلي في عام 1981 فاختارت إيران اعتماد أسلوب مختلف لا يقوم على إنشاء مفاعل كبير ومركزي يسهل القضاء عليه بضربة عسكرية، وبذلك أصبح القضاء بضربة أو ضربات عسكرية على البرنامج النووي الإيراني أمراً غير ممكن (Gomart,2011).

وعلى الرغم من أن الملف النووي هو الذي يطفو على سطح العلاقات بين البلدين، إلّا أن هناك قضايا أخرى عدة ومتشابكة تحت السطح ، فالولايات المتحدة الأمريكية متهمة إيران فيما يلي:

1. دعم الإرهاب والمقصود هنا دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية.
2. معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط طبعاً وفق المنظور الأمريكي الصهيوني.

3. التدخل في القضايا الإقليمية (العراق، لبنان، فلسطين، سوريا).

4. تهديد أمن الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل).

5. انتهاك قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن أحد الاهتمامات الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية هو حماية " إسرائيل" التي ستكون في مَكمن الخطر لو استطاعت إيران تطوير أو الحصول على أسلحة نووية، وقد كانت كلمات الرئيس "احمدي نجاد" منذ النصف الثاني من العام 2005، حول أن إسرائيل يجب أن تُمحى، وأن "الهولوكست" هو زيف تاريخي محض، كانت هذه كلمات أداه وحجة استخدمتها إسرائيل ومؤيديها في واشنطن في أن إيران تمثل التهديد الأكبر لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الشرق الأوسط (Ropert Lowe and Claire spencer,2011).

لقد كان من الواضح في الموقف الأمريكي اتجاه إيران وملفها النووي وعلى الأخص بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، التوجه نحو منع تحول إيران الى قوة إقليمية تستطيع مواجهة السياسات الأمريكية، فلم تدّخر جُهداً في حشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ضد إيران، بهدف حصارها وعزلها عن المجتمع الدولي، مما يعني في نهاية المطاف تكثيف الضغوط على طهران في مواقفها من القضايا الخلافية المشار إليها مع الولايات المتحدة الأمريكية ووقف برنامجها النووي ، ومن الممكن اعتبار أدوات السياسة الأمريكية في التعامل مع إيران بخصوص ملفها النووي وهي تقريباً ذاتها التي استخدمها في التعامل مع ملف أسلحة الدمار الشامل المزعوم طبعاً في العراق، كما كانت تعمل على توتير الأجواء في المنطقة، مع إبداء القلق من برنامج إيران النووي وأهدافه ومراميه، وهي تسعى لتغيير النظام الحاكم في طهران، كما أنها صرحت بشكل متكرر على أن كل الخيارات موجوده على الطاولة، بما فيها استخدام القوة ضد طهران إذا ما فشلت كل الطرق الأخرى (Gomart,2011).

كنا ذكرنا سابقا بأن السياسة الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني لا تختلف في جوهرها باختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلا أننا وجدنا تحولات في الموقف الأمريكي من خلال السياسات المتبعة من الرئيسين الأمريكيين "جورج بوش الابن" (George W.Bush) في الفترة ما بين (2000–2008) وخليفته الديمقراطي "باراك أوباما"(Barack H Obama) في الفترة ما بين (2008–2016) حيث التغيير الذي طرأ على دوائر صنع القرار والتغيير الذي طرأ على سياسات الأمن القومي الأمريكي، لذلك سنقوم هنا بتوضيح الموقف الأمريكي خلال هاتين الإدارتين المتعاقبتين (Ray,2006).

أ) **فترة الرئيس بوش الابن:**

وفي إطار موقف الرئيس الأمريكي بوش فإن سياق تحليل السياسات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية للرئيس بوش الابن اتجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، حيث يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين لإدارة الرئيس بوش لأزمة البرنامج النووي الإيراني وذلك على النحو التالي:

1) مرحلة الدبلوماسية المتشددة (دبلوماسية تغيير النظام):

في هذه المرحلة لا تتعلق المشكلة النووية الإيرانية فقط بطموحات إيران النووية بقدر ما تتعلق بطبيعة النظام الإيراني الذي يسعى إلى امتلاك السلاح النووي حسب الاعتقاد الأمريكي، خاصة وأن الولايات المتحدة ساعدت نظام الشاه في هذا المجال نظراً لطبيعة العلاقة التي كانت تربطها بهذا النظام، وقيامه بدور الشرطي الأمريكي في منطقة الخليج، وبالتالي فإن الأزمة ليست أزمة انتشار نووي بقدر ما هي أزمة النظام، حيث أن السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد الثورة تتميز بعدائية خاصة تتجاوز مسألة إنعدام الثقة أو رواسب الأحداث الماضية مثل أزمة الرهائن وتفجيرات بيروت، فإيران بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بدأت وكأنها

تجسيداً للشر يفوق ما تمثله كوريا الشمالية أو حتى العراق قبل احتلاله في آذار/مارس 2003 (George,2006).

إلا أن هذه الدبلوماسية المتشددة لم تدم طويلاً خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس بوش الابن حيث تحولت الدبلوماسية الأمريكية اتجاه الملف النووي إلى الدبلوماسية المرنة.

2) مرحلة الدبلوماسية المرنة (دبلوماسية تغيير سياسات النظام):

واجهت الولايات المتحدة تحديات كثيرة حدت من قدرتها على تنفيذ إستراتيجيتها الخاصة بتغيير النظام الإيراني، فلم تنجح في عزل إيران داخلياً، خاصة وان السياسة الأمريكية تجاه الأزمة النووية الإيرانية سمحت لإيران بتعريف القضية على أنها مسألة حرمان من حقها في التكنولوجيا النووية وليس انتهاكاً لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما أدى إلى التفاف الرأي العام الإيراني حول النظام في الدفاع عن هذه القضية التي أصبحت تمثل الشعب الإيراني فخراً قومياً وكبرياء وطنياً لا يمكن التنازل عنه، حتى بالنسبة للنظام ذاته إذا أراد ذلك (زهرة ، 2015).

ومن ناحية أخرى، لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية حشد التأييد الدولي لفكرة تغيير النظام حتى على صعيد الموقف الأوروبي الذي تحول بشكل تام وواضح لصالح الموقف الأمريكي في نقل الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي، وتالياً في فرض العقوبات الدولية على طهران، ولكن الدول الأوروبية مع ذلك لم تدعم فكرة تغيير النظام في إيران، حيث ظل الاختلاف الجوهري بين الموقف الأمريكي والموقف الأوروبي هو دعم الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة تغيير سياسات النظام من خلال الدبلوماسية أولاً ثم العقوبات إذا أخفقت الدبلوماسية(مركز دراسات الجزيرة، 2015)

ب) فترة الرئيس اوباما

وفي ظل الظروف المحيطة بأزمة الملف النووي واصلت إدارة الرئيس " بارك أوباما" في كانون الثاني/يناير 2009 المباحثات مع إيران حول ملفها النووي، والتي أخذت على عاتقها تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم اجمع، ومنها منطقة الشرق الأوسط، التي خص " باراك أوباما" إيران برسائل دبلوماسية مضمونها الدعوة إلى الحوار والتفاوض والانفتاح في معالجة المشاكل وحل الأزمات ومنها أزمة الملف النووي الإيراني (George,2006).

لقد أكد مسؤولوا الإدارة الأمريكية الجديدة مراراً على ضرورة حل هذه الأزمة بالوسائل الدبلوماسية ، بل أخذت إدارة " بارك أوباما" على عاتقها على الأقل إعلامياً تهدئة المخاوف الإسرائيلية من البرنامج النووي الإيراني، هذه المخاوف التي تصاعدت مع وصول حزب الليكود بزعامة "بنيامين نتيناهو" و وزير خارجيته المتطرف "ليبرمان" إلى سدة الحكم في إسرائيل في حزيران/ يونيو عام 2009 (Aman,2006) .

ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي:

على الرغم من أن الموقف الأوروبي في الأزمة النووية الإيرانية كان يتفق مبدئياً مع التقييم الأمريكي بأن إيران تسعى لامتلاك السلاح النووي، وأن البرنامج النووي الإيراني لا يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، فإن الموقف الأوروبي اختلف عن الموقف الأمريكي من ناحيتين، هما: التمهل في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لحين استنفاذ الخيارات الدبلوماسية، والإستبعاد الكامل للخيار العسكري في التعامل مع هذه الأزمة (اوبالنس,2004).

وقد استفادت الدول الأوروبية المعنية، وبالذات ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، من عناصر محددة كانت تتيح لها مساحة أكبر من الحركة في هذه الأزمة، يأتي في مقدمتها متانة العلاقات التجارية بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي، فالاتحاد الأوروبي يُعد الشريك التجاري الأول لإيران.

إن الاتحاد الأوروبي يشكل واحد من الأطراف الثلاثة في المعادلة النووية الإيرانية بالإضافة إلى روسيا والصين، وبالنظر إلى أهمية الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي ومكانته، فقد نظر النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية إلى وجهة نظر هذا الاتحاد من التطورات العالمية بعد إنهيار المعسكر الشرقي، خاصة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، فعملت إيران على تنمية علاقاتها مع هذا الاتحاد، بغية الاستفادة من قدرة أوروبا ودورها الذي يمكن أن تلعبه في مواجهة الضغوط الأمريكية، وخاصة من قبل أهم أعضاء الاتحاد الأوروبي فرنسا وألمانيا وبريطانيا لتحقيق أهدافها ومصالحها في المجال النووي ، لكن سلوكيات أوروبا ومواقفها اتجاه إيران تذبذبت بشكل كبير ، لذلك نستنتج من خلال هذه الدراسة أن دول الاتحاد الأوروبي قطعت المرحلتين التاليتين في تعاطيها مع الأنشطة النووية الإيرانية وهما: (صبري، 2006)

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة علاقات الاتحاد الأوروبي وإيران في عقد التسعينيات حيث كانت هناك حساسية لدى الأوروبيين تجاه الأنشطة النووية الإيرانية جراء تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المستندة لمعلومات وكالة المخابرات المركزية، ورغم ذلك لم يقع الأوروبيون تحت تأثير الأمريكان، نتيجة عدم اقتناعهم بأن البرنامج النووي الإيراني قد خرج عن إطار قوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتوجه السلمي، كما أن الأنشطة النووية الإيرانية كانت محوراً مهماً في المحادثات التي سميت بالنقدية البناءة والشاملة بين إيران والاتحاد الأوروبي الذي عمل بشكل دائم من الأعراب عن

قلقه من البرنامج النووي ، وقام بتشجيع إيران على توقيع الاتفاقيات والنظم الأمنية وتطبيقها من أجل نزع السلاح الدولي(زهرة , 2015).

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 ، خاصة مع بدايات الهجوم الأمريكي على العراق عام 2003 ؛ إذ يمكن ملاحظة حدوث حساسية لدى أوروبا تجاه الأنشطة النووية الإيرانية بسبب الأعمال والإجراءات التي يقوم بها الأمريكيون.

ثم عملت العواصم الغربية المكلفة بمتابعة الملف النووي الإيراني فرنسا وبريطانيا وألمانيا على تطويق هذه المعضلة ذات الأبعاد النووية عن طريق الدبلوماسية في محاولة لتجنب تكرار ما جرى في العراق، ولذلك وسعت هذه الدول الثلاث التي كانت مفوضه من قبل المجموعة الأوروبية جهودها لإقناع طهران بالتخلي عن استئناف نشاطاتها النووية، وقد حققت بعض التقدم في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي (1997–2005) الذي كان متجاوبا مع مطالب الاتحاد الأوروبي ، وقد حاولت العواصم الأوروبية في تعاملها مع الملف النووي الإيراني أن تنأى بنفسها عن وجهه النظر الأمريكية في كيفية التعاطي مع هذا الملف، إلا انه سرعان ما تطابقت وجهة النظر الأمريكية مع وجهة النظر الأوروبية ، وتحديداً بعد حديث الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد عن إسرائيل في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2005، الذي دعا فيه إلى ضرورة إزالتها من الخارطة، وقد انعكس الإصرار الإيراني على تفعيل المشروع النووي وعدم إقفال مصنع بوشهر النووي على المسؤولين الأوروبيين الذين أصبحت تصريحاتهم تحمل أساليب التهديد والوعيد أيضاً من قبل التصريح النووي الذي أطلقه الرئيس الفرنسي " جاك شيراك" ، الذي هدد بقصف أية دولة ينطلق منها عمل إرهابي ضد فرنسا بالقنابل النووية (الخوالدة , 2013).

استنتاجاً مما سبق ذكره، فإن حقيقة الموقف الأوروبي وطيلة فترة المفاوضات مع إيران، والتي توقفت خلال عامي 2007–2008 والنصف الأول من عام 2009 كان لا يختلف كثيراً عن

التوجهات الأمريكية من ناحية المضمون والجوهر ولكنه يختلف من ناحية الأسلوب و التعامل مع الملف النووي الإيراني، فدول الاتحاد الأوروبي ، ولا سيما الدول الكبرى منها،تؤيد الادعاءات الامريكية علانية فيما يتعلق بالمخاوف والطموحات النووية الإيرانية، إلا أنها تقف ضد اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران (اوبالنس، 2004).

وكانت تستمهل إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وتؤيد التعاطي مع هذا الملف بالأسلوب السلمي، خلاف إدارة جورج بوش (George W.Bush) الابن (2000-2008) التي كانت ترى أن سياسة التعاطي المباشر والعنيف والضروس مع إيران، وحصر التعامل مع هذا الملف من خلال مجلس الأمن هي الأكثر فاعلية، ولكن النتيجة أنه كان هنالك تصميماً أمريكياً و دولياً على منع إيران من امتلاك قدرات نووية، وإن إختلف أسلوب التعامل بين العمل العسكري والعمل الدبلوماسي لوضع حد للبرنامج النووي الإيراني(صحيفة الحياة اللندنية، 2004).

ثالثا: الموقف الإسرائيلي المعارض

دأبت إسرائيل على الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتحريضها سراً وعلانية على البرنامج النووي الإيراني، وكانت تبطن تحريضها دائماً بالتلميح إلى أنه قد لا يتبقى لتل أبيب من خيار سوى قصف المنشآت النووية الإيرانية بالقنابل.

ويقول المسؤولون الصهاينة أن " إسرائيل" لا تصوغ هواجسها بشان إيران في عبارات مثل " إما أن تهاجموا انتم أو نشن نحن الهجوم" ولا تخاطب الولايات المتحدة الأمريكية بصيغة الإنذار ، إلا أنهم قالوا: إن كبار المسؤولين الإسرائيليين ، كانوا غالباً ما يثيرون مشكلة إيران في أثناء زياراتهم إلى واشنطن على مدى سنوات الماضية (bbc news,2009).

ومنذ عام 2004 انشغل المستوى السياسي الحاكم والنخب العسكرية ، فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام الإسرائيلية، بالبحث فيما يسمونه مخاطر البرنامج النووي الإيراني على الكيان الصهيوني ، وتحرص مراكز صنع القرار السياسي والعسكري في إسرائيل على إبراز قلقها الشديد من البرنامج النووي الإيراني، حيث أن الساسة وجنرالات الجيش وقادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية شددوا التركيز على ما يعتبرونه مكامن الخطر في هذا البرنامج، وكثيراً ما يلوح قادة الكيان الصهيوني بالخيارات العسكرية العملية التي من الممكن أن يلجئوا إليها من أجل منع إيران من تطوير برنامجها النووي إلى حد يمكنها من صناعة قنابل ورؤوس نووية (ألوف، 2004).

وتطرح إسرائيل مراراً أن البرنامج النووي الإيراني يهدف لإنتاج الأسلحة النووية، وأنه يمثل خطراً داهماً ليس فقط على إسرائيل وإنما على كافة دول المنطقة ، وقد بلغ ذلك التصعيد ذروته بعد وصول الرئيس الإيراني "محمود احمدي نجاد" إلى الرئاسة، وإدلائه بتصريحات عدوانية تجاه كل من إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية وصلت لحد التهديد بإزالة إسرائيل وتدميرها كُلياً،

وتأسيساً على ذلك، حاولت إسرائيل إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة استخدام الضغوط تجاه إيران نظراً لما تمثله من تهديد لأمنها القومي، وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية الإسرائيلي " ليبرمان" في معرض جولاته الأوربية في 5 شباط /فبراير 2007 على أن إيران هي المشكلة الأولى في منطقة الشرق الأوسط، وأن سعيها لإمتلاك الأسلحة النووية سيكون فاعلاً سلبياً على السلام والإستقرار في المنطقة، وهذا أيضاً ما أكد عليه الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريس" في خطابه أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية في واشنطن ، حيث قال: "إن إسرائيل لن ترضخ للطموحات النووية الإيرانية" (ذو الفقاري ، 2007).

ووصف رئيس جهاز الموساد "مائير داغان" التهديد الإيراني بأنه الخطر الأكبر على دولة إسرائيل منذ نشوئها، ووزير الدفاع الإسرائيلي " شائول موفاز" كان الأكثر صراحة بين زملائه في عرضه للخيارات المتاحة أمام الدولة العبرية من أجل منع إيران من إنتاج الأسلحة النووية، عندما قال: " إذا كانت هناك حاجة لتدمير القوى النووية الإيرانية فإن إسرائيل لن تتردد في ذلك، وهي ستحرص على عدم المس بالمدنيين الإيرانيين " (فيشمان، 2004).

ورغم تهديد "موفاز" بإستخدام القوة العسكرية من أجل تدمير المنشآت النووية الإيرانية ، فإن هناك العديد من الأسباب التي تدفع الكيان الصهيوني لعدم القيام بمثل هذه الخطوة (فيشمان، 2004):

1. من خلال بحث للإستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروفة بـ" آمان"[1] يؤكدون أنه بعد 24 عاماً من قيام إسرائيل بضرب المفاعل الذري العراقي فإن الإيرانيين تعلموا الدرس ، وتؤكد" آمان" أن إيران قامت بتدشين العديد من المنشآت النووية المحصنة جداً أسفل الأرض وفي مناطق متباعدة وبشكل مفصل ، مما يجعل من المستحيل على سلاح الجو الإسرائيلي ضرب جميع هذه المنشات النووية.

---

[1] آمان: هي جهاز تابع لهيئة أركان الجيش الأسرائيلي،وهي أكبر الأجهزة الاستخبارية وأكثرها كلفة لموازنة الدولة، وبحسب القانون الاسرائيلي فإن هذا الجهاز مسؤول بشكل اساسي عن تزويد الحكومة بالتقييمات الإستراتيجية التي على أساسها تتم صياغة السياسات العامة للدولة .(مركز دراسات الجزيرة،2014)

2. رغم التوافق الكبير بين إسرائيل والإدارة الأمريكية حول خطورة البرنامج النووي الإيراني إلّا أن تل أبيب تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في إظهار إسرائيل كمن يلعب دور الشرطي في منطقة الشرق الاوسط (ذو الفقاري، 2007).

وفي الوقت ذاته تُبدي إدارة بوش حساسية خاصة تجاه الاتهامات التي توجهها لها الكثير من النُخب الأمريكية بأن حملتها ضد إيران وسوريا تأتي فقط لخدمة المصالح الإسرائيلية إلى جانب ذلك سيعزز مثل هذا الهجوم جهود إيران للمس بجهود أمريكيا لأستتاب الأوضاع في العراق (زرنير، 2004).

3. يساور الدوائر الأمنية الإسرائيلية الشك بقيام إيران والجماعات التي تدعي أنها مرتبطة بها بالرد العنيف على أي هجوم إسرائيلي على المفاعل النووي الإيراني ، ويتوقعون في تل أبيب أن تتعرض المصالح الإسرائيلية واليهودية داخل الدولة العبرية، وخارجها إلى موجة من العمليات التي ستوقع الكثير من القتلى (النعماني، 2007).

4. ويحذر الكثير من الإسرائيليين في إسرائيل من المخاطرة بشن عمل عسكري ضد إيران بسبب برنامجها النووي في الوقت الذي أصبح فيه الحصول على التقنية النووية أكثر سهولة، ويشيرون في الدولة العبرية إلى ما تم الكشف عنه مؤخراً من قيام عالم المشروع الذري الباكستاني "عبد القادر خان" ببيع التقنية النووية الذرية لعشرين دولة وشركة في العالم (النعماني، 2007).

والذين يعارضون العمل العسكري ضد إيران يتسائلون عن الدافع من هذا العمل في الوقت الذي يسود فيه خطر حصول منظمات إسلامية وفلسطينية على مثل هذه التقنية، وإمكانية إستخدامها ضد إسرائيل.

وبناء على المخاوف الإسرائيلية من آثار البرنامج النووي الإيراني وخطورته ، فإن إسرائيل تضع عدة خيارات مستهدفة إيران وبرنامجها النووي، على النحو التالي (مليثان، 2005):

1- تجميع ائتلاف دولي ضد إيران , يعد هذا الخيار المفضل لدى إسرائيل، وهو أن تشجع من خلال نفوذها واتصالاتها السرية المجتمع الدولي على أن يتصرف تجاه البرنامج النووي الإيراني وحسمه قبل فوات الأوان.

2- العمل العسكري: من المحتمل أنه في حال فشل الجهود الدبلوماسية وضغوط مجلس الأمن في حث إيران على إيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم أن تشعر الولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل، أن استخدام القوة العسكرية أصبح مبرراً وقد يتصرفا إمّا سوياً أو فُرادى دون أي اعتبار إلى الموافقة الدولية على هذا الإجراء، وبما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

3- الحرب الخفية ضد إيران: إن إسرائيل تخوض حرباً استخباراتية ضد إيران، هذه الحرب تشن في الخفاء ومن خفايا هذه الحرب هو كشف المعطيات والمعلومات التالية:

أ- الاختراقات لشبكة الحواسيب العاملة في المراكز الإيرانية باستخدام الفيروسات السرية تتسبب في أعطال من أنواع مختلفة.

ب-إختفاء وإختطاف وتصفية العديد من الكوادر الفنية النووية الإيرانية.

لقد ناقش هذا المطلب مواقف الدول العظمى وبعض الدول الإقليمية لإمتلاك إيران للبرنامج النووي، حيث أن الدول الغربية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تعارض بشدة إمتلاك إيران لسلاح نووي قد يكون خطراً على المنطقة والعالم برمته، لأن ذلك يعني تهديد إيران لأمن الدول العربية الخليجية وفرضها لإرادتها على دول المنطقة إضافة إلى ذلك فإن النووي الإيراني يهدد مصالح الغرب والولايات المتحدة في المنطقة وتهديد جدّي لإسرائيل (القيمري ,2013).

المطلب الثاني

الموقف الصيني والروسي من البرنامج النووي الإيراني

إن إيران تعتبر أن برنامجها النووي والذي بدأت ملامحه الأولى في عام 2002، بعد سنوات طويلة من الإنتظار لتهيئة الفرصة المناسبة حتى تحصل على ما تريد ؛ إذ انها بدأت ببرنامجها النووي بحدود عام 1953، إذاً إن إيران آنذاك وبعد إنتهاء أحداث الحرب العالمية الثانية أدركت مدى أهمية امتلاكها لسلاح نووي يثبت لها قدرتها على الوقوف في وجه الدول العظمى، ولأن إيران تعتبر نفسها من الدول الكبيرة في المنطقة، ولضرورة ترسيخ مصالحها في المنطقة ولأهداف إقتصادية ومذهبية وسياسية، ذهبت إلى تأسيس برنامجها النووي الذي طال إنتظاره طويلاً. (George,2006) .

هذا المطلب سيتناول الموقف الصيني والروسي من البرنامج النووي الإيراني،حيث تراوحت المواقف بين مؤيد ومعارض ومتحفظ كما يلي:

أولاً: الموقف الصيني:

ينطلق الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني من مُنطلق مصالحها التي ترتبط بها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تعرضت الصين في موقفها من البرنامج النووي الإيراني لموقف محرج لدرجة كبيرة، حيث أنها وُضعت في حيره بين مصالحها الوطنية والحيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبين مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية مع إيران ولا سيما النفط، حيث أن الصين تُدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تُحاول أن تسيطر على منابع النفط في العالم وأماكن إنتاجه، وذلك لأن الذي يسيطر على النفط هو من يسيطر على القوة في العالم .(باكير، 2006).

أصبحت الصين في موضع حَرج كبير في موقفها من البرنامج النووي الإيراني، وذلك بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع نبرة خطابها مع الصين حيث طالبتها بالوقوف إلى جانبها بشأن الملف النووي الإيراني، حيث قام المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية "دينيس روس" (Dennis Ross) وكذلك "هيلاري كلينتون" (Hillary Clinton) برفع حدة الخطاب مع

الصين حيث أوضحت للصين بأنها ستعاني من سلبيات نتائج الضربة الأمريكية لإيران في حال أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب إيران، لذا يجب على الصين أن تتفهم موقف الإدارة الأمريكية (اللباد، 2007).

كانت الصين ترفض امتلاك إيران السلاح النووي ، لكنها قاومت كل الجهود الرامية إلى حشد الإجماع والتأييد الدوليين ضد إيران، وتشديد العقوبات عليها، حيث أن الصين أربكت، الجهود الأمريكية في هذا المجال. وقد رفضت التصعيد العسكري ضد إيران ولا تحبذ التصعيد ضد إيران، وموقف الصين مبني على عدة اعتبارات منها:(عبد الفتاح، 2010).

1) المصالح المشتركة مع إيران ومنها الطاقة والأمن الاقتصادي.
2) واردات الصين للبترول من إيران زادت في عام 2002، بنسبة 14% ،وهي مرشحة للزيادة كل سنة.
3) الأسباب الاقتصادية مثل الاستثمارات في قطاع الطاقة الذي تجاوز مليارات الدولارات.
4) بسبب وجود قضايا خلافية بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية العالقة بين الجانبين.

إلا انه رغم العلاقات الصينية مع إيران، فقد أيدت الصين جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن الملف النووي الإيراني بخصوص فرض عقوبات على إيران، وفي الوقت نفسه لم تنتقد إيران الانتخابات الرئاسية الإيرانية في عام 2009، وهي تؤيد الدبلوماسية واللجوء إلى المفاوضات في التعامل مع الملف النووي الإيراني (النعماني، 2010).

ثانيا " الموقف الروسي:

أمّا الموقف الروسي فإن تداخل المصالح الوطنية لكل من إيران وروسيا بسبب مجموعة من العوامل المختلفة والمتباينة، دفع العلاقات الثنائية بينهما لتجاوز التباينات العقائدية والعداوات التاريخية، رغم ما يبدو على السطح من تناقض أيديولوجي بين روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفياتي السابق ، وبين إيران المؤسسة على نظرية "ولاية الفقيه" ؛ إذ تبلغ المفارقة ذروتها بأن

جيش إيران هو الجيش الوحيد في العالم الذي يعتمد إلى حد بعيد في بناء ترسانته وحيازته التقنيات المتطورة على روسيا على الرغم من أنه خارج حدود الاتحاد السوفياتي السابق، ، كما أن أهمية روسيا من المنظور الإيراني لا تقتصر على تمتع موسكو بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي فقط، ولا على حقيقة أن روسيا أصبحت في تسعينيات القرن الماضي هي الناقل الأساس للتقنيات الحديثة إلى إيران فحسب، بل أن روسيا هي المورد الأساس للترسانة العسكرية والنووية الإيرانية (اللباد، 2007).

وبناءً على ذلك فإن روسيا تسعى إلى كسب الفوائد من البرنامج النووي الإيراني ؛ إذ أن روسيا سعت منذ الحرب العالمية الثانية 1945 إلى كسب أوراق جديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنها الشروع بنشر درع مضادة للصواريخ البالستية، ومن جهة أخرى يكشف ذلك عن خطر العودة إلى سباق نووي حقيقي، ومنذ التقارب الروسي الأمريكي بعد أحداث 11أيلول/سبتمبر 2001 سعت روسيا إلى مزيد من الفوائد، ومن ذلك العمل المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب ، إلا أن الموقف الروسي لم يستمر بتلك القوة بعد ظهور ورقة البرنامج النووي الإيراني.وتكشف روسيا باستمرار أنها لن تؤدي أية أدوار بسهولة، ودون مراعاة سياساتها في المناطق القريبة والمجاورة لحدودها، لذا ينخرط دعم روسيا لإيران ضمن سعيها للعب دور التوازن، وفي لعبة تقوم على أساس أداء دور اللاعب المحوري بين الشرق والغرب، تستند فيه موسكو على ثلاثة دوافع: (كيسنجر، 2003)

الأول: أن عالماً يتمركز حول الولايات المتحدة الأمريكية سيكون في غير مصالح روسيا.

الثاني: أن روسيا أصحبت جداً ضعيفة على تحدي الهيمنة الأمريكية ، بمعنى انه يجب أن تعمل بشراكة مع دول أخرى.

الثالث: يكمن في أن أفضل طريقة لروسيا كي تعود إلى مركز اتخاذ القرارات الدولية أن تقوم على أداء دور قنطرة وتوازن القوة بين الشرق الغرب.

ويبدوا أن هذه الأدوار التي تسعى روسيا لأدائها تقوم على هواجسها وإحساسها بالرغبة الأمريكية في تهميش دورها، وإفقاد إمكانية التأثير، وقد بدا ذلك بالدعم الأمريكي لاستقلال جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى ونشر قوة لا بأس بها في آسيا الوسطى وعلى صعيد آخر كان مستشار الأمن القومي السابق "زبغنيو بريجنسكي" (Zbigniew Brezeinski) قد أصدر كتابه "رقعة الشطرنج العظمى" في عام 1996م، يحدد فيه أهمية وسائل إقامة سيطرة أمريكية على جوانب أوراسيا.(Krepon,2009).

لقد حرصت روسيا على أن يكون موقفها من البرنامج النووي الإيراني في صميم سلوكها القائم على إدارة علاقاتها مع إيران عبر الموازنة بين متناقضات مختلفة تؤثر سلباً وإيجاباً في مصالحها، والمصالح الروسية تجاه إيران جعلت من الصعوبة بمكان وجود قبول كلي وسريع للموقف الأمريكي تجاه إيران، فمصالح الدولتين مختلفتين،وبالتالي من غير المؤمل أن تقدم روسيا الدعم الذي تريده إدارة أوباما من اجل إيقاف برنامج إيران النووية، ومن جهة أخرى فإن موافقة روسيا على العقوبات الأممية على إيران أدت إلى توتر العلاقات الثنائية، ورغم أن إيران احتلت مكانة صغيرة في الأولويات الاقتصادية والإقليمية الروسية خلال العقد الماضي، إلّا أنها لا تزال موسكو بحاجة للحفاظ على علاقات إيجابية مع طهران، ولذلك فإنها أي روسيا كانت تعارض إجراء عقوبات قاسية عدا القرار رقم (1929) الصادر في 9 حزيران/يونيو 2010 والذي تضمن مجموعة من العقوبات هي الأقسى ضد إيران بما فيها حظراً على تصدير ثمان فئات رئيسية من الأسلحة التقليدية،وقد أيد القرار كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بما فيهم روسيا والصين (تورز هانوف، 2012).

لقد قامت روسيا بمساعدة إيران في أنشاء محطات نووية وذلك بسبب توافق المصالح الاقتصادية والسياسية بين البلدين، وحيث أن روسيا على خلاف دائم إلى حد ما مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المصلحة الروسية تتطلب أن تقف روسيا مع إيران في برنامجها النووي ولأن ذلك سيكون له مردود إيجابي على الدولة الروسية، ولذلك كانت روسيا من أشد المؤيدين لبرنامج نووي إيراني يحقق لها مصالحها في المنطقة، وكذلك الصين التي أيدت هذا البرنامج رغم تهديد وزير الخارجية الأمريكية للصين بأن ذلك سيكون له نتائج سلبية على علاقة الولايات المتحدة بالصين ، إلّا أن الصين لم تأبه لذلك التهديد، وأيدت برنامج إيران النووي.

المبحث الثالث

العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران (أشكالها وأثر رفعها)

فرضت مجموعة من الهيئات الدولية عقوبات على إيران وذلك من أجل إيقاف البرنامج النووي، ومنع صادراتها العسكرية والنووية، وترجع أول عمليات تلك العقوبات بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، وقد وسعت الولايات المتحدة الأمريكية تلك العقوبات بعد بدء إيران بتطوير برنامجها النووي (zirulnick,2011).

وكان مجلس الأمن الدولي في جلسة له في 31 تموز/يوليو 2006 قد اتخذ قراراً يُلزم إيران بوقف أنشطتها النووية، وتتابعت القرارات الدولية بعد ذلك إلى أن تم توقيع الإتفاق النووي الإيراني في عام 2015.

وفي هذا المبحث والذي سيتناول العقوبات المفروضة على إيران وأشكالها وموقف إيران منها، فإننا من خلاله سنتطرق في المطلب الأول إلى مناقشة أشكال العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، أما المطلب الثاني فإنه سيناقش موقف إيران من العقوبات المفروضة عليها والأساليب الدبلوماسية والاقتصادية المستخدمة لتفادي وقف المشروع النووي وإنهيار الاقتصاد الإيراني.

المطلب الأول

أشكال العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي العديد من العقوبات على إيران نتيجة استمرارها في برنامجها النووي، وذلك بعدما اصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة في شهر أيلول /سبتمبر من عام 2005 تقاريرها، وأشارة إلى أن طهران لا تنفذ التزاماتها الدولية، وعليه فقد تولت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة عزل إيران، ومنع صادراتها النفطية، وبالتالي زيادة الوضع صعوبة أمام إيران في تطوير قدرتها المحتملة لتطوير الأسلحة النووية التي تمتلكها.(zirulnick,2011)

إن الخيارات الأمريكية تجاه إيران كانت ومنذ بداية تطوير إيران لبرنامجها النووي مرتبطة بطبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، فمنذ الثورة الإيرانية لم تتبع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية محددة تجاه إيران، وبالتالي فإن أمريكا لديها خيارات فيما يتعلق بإيران حيث أن السياسات الردعية مثل: الاحتواء المزدوج والمقاطعة الاقتصادية، والسياسة الأمريكية اتجاه إيران لم تنجح في إرغامها على تغيير سلوكها السياسي، كما أن السياسات نفسها لم تنجح مع العراق وانتهت باحتلاله، وبالرغم من أن الخيارات الأمريكية في ضوء إدارة بوش الإبن للولايات المتحدة الأمريكية محددة و تروّج بأنها تسعى إلى حل دبلوماسي لقضية الملف النووي الإيراني، إلّا أنها لم تتخلى عن بقية الوسائل، حيث صرّح "ديك تشيني"(Dick Cheney) نائب الرئيس الأمريكي (بوش الإبن) خلال زيارته لاستراليا و بكل وضوح "إن كل الخيارات ما زالت موجودة على الطاولة".(Sanger,2007).

وفي هذا الصدد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك " كوندوليزا رايس" (Condoleezza Rice) إن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للقاء إيران في أي مكان بشرط وقف إنتاج الوقود

النووي ولو مؤقتاً، بينما صرح البيت الأبيض بأن المفاوضات مع إيران لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، وأن التهديد باستخدام القوة هو من أجل إرسال رسالة إلى إيران بذلك (Sanger,2004).

أشارت موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على حضور اجتماعات إقليمية بدعوة من العراق لمناقشة الوضع الأمني إلى تغيير المنهج الأمريكي للتعامل مع إيران، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تبرز للعالم بأنها حاولت استخدام الحل الدبلوماسي والاقتراب من إيران وان الأخيرة لم تتعاون بهدف التهدئة لذلك تم استخدام القوة معها.(Copper and semple, 2007).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عقوباتها الاقتصادية ضد إيران في مياه الخليج من خلال إرسال حاملة طائرات إضافية قد زادت من تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي و تقترب كثيراً من المواقع النووية الإيرانية وذلك في بداية شهر كانون الثاني /يناير من عام 2007 ، كما قامت بخطوات تصعيدية مع إيران في قتل الإيرانيين في العراق وتهريب الأسلحة إليها.(Sanger,2004).

وعليه يمكن القول في ظل الإدارة الأمريكية لجورج بوش(George W.Bush) الابن المتشددة: إن الوضع يتجه منذ عام 2006–2007 نحو تحفيز الحجج الدولية لإنهاء قضية إيران وتبرير استخدام القوة ضدها في محاولة للضغط عليها للاستجابة للإدارة الدولية.

وهكذا، فمنذ منتصف العقد الماضي ولدى ظهور المعلومات الأولى عن شروع إيران في برنامجها النووي، بدأت الدول الغربية تتخذ تدابير لثنيها عن المضي قُدماً في هذا البرنامج وذلك بمحاولة حرمان البرنامج النووي من مصادر التمويل والتكنولوجيا، ولهذا فإن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت العقوبات التجارية والاقتصادية والمالية وسيلة رئيسية ضد إيران، كما استخدمت مجلس الأمن الدولي في التضييق والضغط على إيران بالإضافة إلى العقوبات التي اتخذت من طرف واحد، وبذلك أصبح البرنامج النووي الإيراني موضوعاً للتحدي بين إيران والدول الغربية (مركز دراسات الجزيرة ، 2012).

لقد فرض مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات و العقوبات ضد إيران في كانون أول/ديسمبر عام 2006 وهي: (تقارير مجلس الأمن الدولي، 2006)

1) المجموعة الأولى: صدر القرار رقم (1696) عن مجلس الأمن الدولي في 31 تموز/ يوليو 2006 والقرار يطالب بوقف جميع الأنشطة المتعلقة بإعادة المعالجة والتنشيط استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكن لم يفرض عقوبات.

2) المجموعة الثانية: قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1737)وذلك في23 كانون أول /ديسمبر 2006، حيث يمنع القرار الإمداد بالمواد والتكنولوجيا النووية وتجميد أموال الشركات والأفراد الرئيسيين المرتبطين بالبرنامج النووي.

3) المجموعة الثالثة: قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1747) الذي صدر في 4 آذار/مارس 2007 حيث تم فرض حظر على الأسلحة وتوسيع تجميد الأصول الإيرانية.

4) المجموعة الرابعة: قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1803) صدر في 3 اذار/ مارس عام 2008 ، حيث تم تجميد الأصول الإيرانية وتفتيش السفن والطائرات الإيرانية، ومراقبة حركة الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي في بلدانهم.

5) المجموعة الخامسة: قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1835)، الذي صدر في 27/أيلول /سبتمبر 2008، حيث يفرض عقوبات جديدة على إيران.

6) المجموعة السادسة: قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1929)، والذي صدر في 9/حزيران /يونيو 2010، والذي ينص على منع إيران من المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالصواريخ البالستية، وتشديد الحظر المفروض على الأسلحة، وفرض حظر على سفر الأفراد المشاركين في البرنامج،وتجميد التمويل والأصول الخاصة بالحرس الثوري الإيراني، وخطوط الشحن الإيرانية وتوصية الدول بتفتيش سفن الشحن الإيرانية، وحظر تقديم

الخدمات للسفن الإيرانية التي تشارك في أنشطة محظورة ومنع تقديم الخدمات المالية المستخدمة في النشاطات النووية الحساسة، ومراقبة الأفراد والكيانات الإيرانية عن كثب عند التعامل معهم ، وحظر فتح البنوك الإيرانية في أراضيهم ومنع البنوك الإيرانية من الدخول في علاقة مع بنوكهم حيث يمكن أن تكون مشاركة في البرنامج النووي الإيراني، ومنع المؤسسات المالية من العمل في أراضيهم من خلال مكاتب وحسابات مفتوحة في إيران (Steven,2007) .

أمّا العقوبات الثنائية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية فهي على النحو التالي:

- في عام 1996 اصدر الكونجرس الأمريكي قانون العقوبات على إيران وليبيا، وتحت هذا القانون فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبتين من أصل سبع عقوبات على جميع الشركات الأجنبية التي تستثمر بأكثر من 2055 مليون دولار في مجال تنمية موارد النفط في إيران: (steven,2007).

1) الحرمان من ترخيص التصدير لصادرات الشركات المعاقبة.
2) الحرمان من المساعدة في بنك التصدير والاستيراد.
3) حظر على قروض أو ائتمانات المؤسسات المالية الأمريكية لأكثر من 10 مليون دولار لفترة 12 شهر.
4) حظر تصنيف تلك الشركات كتاجر أساس لصكوك الدين الحكومي الأمريكي.
5) منع خدمته كعميل للولايات المتحدة الأمريكية أو كمستحق من قبل الحكومة الأمريكية.
6) الحرمان من فرض المشتريات الحكومية الأمريكية (بما يتفق مع التزامات منظمة التجارة العالمية) ومنع جميع أو بعض واردات تلك الشركات.

وفي تموز/ يوليو أصدرت الإدارة الأمريكية قرارها بتطبيق دفعة جديدة من العقوبات على إيران متهمة إياها بالمضي في تنفيذ برنامج نووي عسكري وتصدير الإرهاب ، حيث تنطبق العقوبات

الجديدة على منظمات عسكرية إيرانية ومصارف أفراد، كما تم تجميد كل الحسابات الأمريكية لهذه الجهات ومنع المواطنين الأمريكيين من أي تعامل معها (الجزيرة نت ، 2012).

وكان من ابرز هذه العقوبات:

1) عقوبات ضد جيش الحرس الثوري الإيراني بتهمة مساهمته في نشر أسلحة الدمار الشامل لا سيما الصواريخ البالستية القادرة على حمل رؤوس نووية.

2) عقوبات شملت تسع شركات تابعة للحرس الثوري الإيراني تعمل في مجموعة من الصناعات في القطاعات النفطية والبناء والنقل وهي: (موقع وزارة النفط الإيرانية، 2012)

- شركة خاتم الأنبياء.
- شركة اورينتال أويل.
- شركة كيش (قرب نوح).
- شركة ساحل للاستشارات الهندسية.
- شركة قرب كربلاء
- شركة (سباساد) شركة هندسية.
- شركة عمران ساحل " شركة حراء (قرار كاه سا زندكي قائم).

3) كما شملت العقوبات ستة من قادة الحرس الثوري، بمن فيهم قائد سلاح الجو الإيراني الجنرال "حسين سلامي" وقائد فيلق القدس الجنرال "قاسم سليماني" حيث يتهم الفيلق بتأمين (الدعم المادي) لحركة طالبان وحزب الله اللبناني والمجموعات الفلسطينية المسلحة، إضافة إلى تقديم أسلحة وتمويل وتدريب وتوجيه مجموعات من الميليشيات العراقية التي تستهدف وتقتل حسب القرار قوات التحالف والقوات العراقية والمواطنين العراقيين.

4) شملت العقوبات وزارة الدفاع حيث تقول الحكومة الأمريكية أنها تملك " السلطة الأخيرة" في ما يتعلق بهيئة الصناعات الجوية، والمؤسسة الرئيسية التي تشرف على برنامج الصواريخ

البالستية الإيرانية، حيث وردت في اللائحة ثلاثة أسماء من كبار مسؤولي الهيئة بمن فيهم رئيسها "احمد وحيد داستجردي" (مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

5) شملت العقوبات " بنك ملي إيران" اكبر مصرف إيراني، بتهمة تقديم خدمات مصرفية للبرنامجين الصاروخي والنووي الإيراني، بما في ذلك فروعه في الدول الخليجية والعراق وباريس ولندن وكابول وموسكو بحسب ما جاء في القرار الأمريكي.

6) عقوبات شملت " بنك ملت" بتهمة تسهيل المعاملات المتعلقة بالمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية وشركة " نوفين" للطاقة إضافة إلى فروع المصرف في أرمينيا وبريطانيا وكوريا الجنوبية وتركيا.

7) عقوبات شملت بنك صادرات " إيران" بتهمة تمويل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 2003، وبعد أن احتلت العراق قد اتبعت مع إيران ذات الخطوات التي كانت قد اتبعتها مع العراق ، حيث أنها كانت تنظر إلى العراق على أنها دولة تساعد على الإرهاب، وأن هناك أدلة على تطوير أسلحة الدمار الشامل، حيث قامت الإستراتيجية الأمريكية بخطوات مدروسة عبر فترة زمنية انتهت بالتالي بالحرب على العراق عام 2003، وتضمن هذه الخطوات التي نرى فيها بعض التشابه مع الحالة العراقية، ما يلي: (Steven,2007).

- قائمة اتهام لإيران بدعم الإرهاب، وهي كانت جاهزة منذ عام 2004 وعليها إجماع دولي.
- قائمة اتهام إيران بدعم الحرب الأهلية العراقيه وهناك إجماع دولي وشعبي عراقي على ذلك.
- قائمة اتهام لإيران بأنها تقتل جنود أمريكيين في العراق، وقد تم تكثيف ذلك خلال بداية العام2007.
- زيادة العقوبات الاقتصادية ضد إيران، وهي قيد العمل بشرعية مجلس الأمن.

- تهديد أمريكي بضربات عسكرية إذا لم توقف إيران برنامجها النووي ، وتسمح للمفتشين الدوليين بالتأكد من ذلك.
- ضربة عسكرية تجريبية إسرائيلية، مشابهة للمفاعل النووي العراقي.
- ضربة عسكرية أمريكية مشابهة لتحرير الكويت.
- حظر الطيران الإيراني.
- الاحتلال الأمريكي لإيران.

ويمكن القول، أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الإدارة السابقة لا تقوم على السياسة العقلانية حيث أن المنهج الذي استخدم في العراق لم يكن ناجحاً، لأن السياسي المتشدد الذي يغامر حتى لو كانت نسبة نجاحه (99%) مقابل خسائر نسبتها (1%) هو سياسي متهور غير عقلاني ، وهذا ما يفسر سلوك الإدارة الأمريكية آنذاك(مركز دراسات الوحدة العربية ,2012).

ومما سبق يتبين لنا أن العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على إيران منذ عام 1979 أي بعد الثورة الإيرانية، كان الهدف منها الضغط على النظام السياسي في إيران من أجل تغييره، أو في أقل تقدير أن يكون ضمن المنظومة الغربية وأهدافها في المنطقة ، ثم بعد ذلك ازداد التشدد في العقوبات الاقتصادية والسياسية، وفُرضت عدة قرارات ضد إيران صادرة من مجلس الأمن، بعد اكتشاف البرنامج النووي الإيراني السري عام 2002، ومع استمرار فرض العقوبات ، استمرت المفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمريكا والدول الغربية من جهة وإيران من جهة أخرى.

ويتبين لنا كذلك قوة الاقتصاد الايراني الذي صمد في مواجهة العقوبات الشديدة التي فرضت عليه على مدار 36 عاماً، وهذا مؤشر على النهضة الاقتصادية التي سوف تحدث بعد رفع العقوبات عن ايران وهذا ما سنتناوله خلال المطلب اللاحق.

المطلب الثاني

أثر رفع العقوبات على الإقتصاد الإيراني

بموجب الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1) ، ومع دخول الاتفاق النووي بين إيران والغرب حيز التنفيذ في كانون الثاني /يناير 2016، ورفع العقوبات التي كانت مفروضة على طهران، تفيد التحليلات أن الاستفادة لن تكون سريعة بالنظر إلى تعدد مشاكل إيران مع جيرانها، وحاجة الاقتصاد الإيراني لفترة طويلة ليسترد عافيته، خاصة في قطاع النفط، وذلك سمح لإيران بتصدير واستيراد أسلحة مقابل منعها من تطوير صواريخ نووية وقبولها زيارة مواقعها النووية، وبذلك تفقد إيران ورقة ضغط كبيرة حيث استخدمتها ضد الغرب خلال المفاوضات، وسط تحذيرات من احتمال عدم التزام طهران ببنود الاتفاق، واحتفاظها بخطة تطوير برنامجها النووي، بعيداً عن أعين الخصوم (مركز دراسات الجزيرة، 2016).

وقد جاءت عملية رفع العقوبات بعد الاتفاق الذي وقعته إيران مع الدول الست وهي (الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، وروسيا، وألمانيا) وذلك في تموز/يوليو 2015 في فيينا عاصمة النمسا ، حيث أن الاتفاق كما ذكرنا سابقاً يقتصر فقط على تقييد أنشطتها النووية، ولا يضع عليها أي التزامات سياسية بخصوص ما يجري في المنطقة من أحداث، خاصة في سوريا، فإن ذلك يعني أن إيران ستحصل على مقومات مالية وعسكرية وسياسية أكبر قد تساعدها على توسيع أدوارها، خاصة في أزمات المنطقة الملتهبة، مضيفة إليها مزيداً من التعقيد بتنفيذه، ويشمل ذلك الانفراج عن جزء مهم من أموالها المجمدة في الخارج بمقتضى العقوبات الدولية والغربية، وبعد توقيع معاهدة فيينا، قدّر مسؤول في البنك المركزي الإيراني حجم الأموال المجمدة التي سيرفع عنها الحظر خلال خمسة أو ستة أشهر من تنفيذ الاتفاق بنحو ثلاثين مليار دولار (خوري، 2016).

إن رفـع العقوبـات عـن إيـران سـيؤدي إلـى إنعـاش قطـاع الـنفط والغـاز الإيرانـي لترتفـع الصادرات الإيرانية، وتتوقع طهران أن زيادة صادراتها النفطية في المرحلة الأولى من نصف مليون برميل إلى ما يقرب أربعة ملايين برميل يوميا، ورغم أن العائدات الإيرانية، لن تكون عالية جداً في الأشـهر القليلـة التاليـة لبـدء رفـع العقوبـات بفعـل تراجـع أسـعار الخـام العالميـة إلـى ثلاثـين دولار للبرميل، قبل الاستفادة من رفع الحظر قد تتحقق في المدى المتوسط عندما تعود الأسعار إلى مستويات أعلى (خوري، 2016).

وكان وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف"، قد قال في يوم 16 كانون الثاني /يناير 2016 وهو اليوم الذي وقعت إيران، اتفاق إنهاء البرنامج النووي (5+1): " أن يوم تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني هو يوم جيد لبلاده حيث سيضع حلاً لقرارات مجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية غير العادلة، ويُبطل العقوبات المفروضة على طهران نهائياً، وزير الخارجية الإيراني " محمد جواد ظريف" كان قد شدد لدى وصوله لفيينا لبحث التطبيق النهائي للاتفاق النووي على أنـه يـوم جيد للمنطقـة لأنـه سينهي قلق المنطقـة مـن إحتماليـة إنـدلاع نـزاع غيـر مبـرر (ظريـف، 2016).

رحب وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" (John Kerry) ببدء سريان الاتفاق الذي وقعته إيران مع مجموعة (5+1)، وإنهاء العقوبات المفروضة على إيران من قبل المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر سيسهل من التعامل مع الأزمات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وأن المجتمع الدولي الآن يجب أن يعمل على مواجهة التحديات الإقليمية الأخرى، ومن تهديد وشيك بوجود إيران مسلحة نووياً، بما في ذلك الأزمة في سوريا (خوري، 2006).

يأتي رفع العقوبات عن إيران في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط العديد من الصراعات، التي تُعد طهران طرفاً رئيسياً بها، ويرى بعض المراقبين أن رفع العقوبات عن طهران ربما يدفعها لتعزيز

تدخلاتها الإقليمية في إتجاه مزيد من الهيمنة والسيطرة في الإقليم، غير أن خبراء سياسيين واقتصاديين آخرين يرون أن التوقيت الذي جاء به رفع العقوبات عن طهران ربما يحرمها من جني ما كانت تطمح إليه من دور خاصة في ظل الإنخفاض الواضح في أسعار النفط والتوترات التي تشهدها المنطقة، وكذلك الترقب من قبل قوى دولية وإقليمية لمدى التزامها باتفاقها مع القوى الكبرى (مركز دراسات الجزيرة، 2016).

أما موقف إيران الرسمي من رفع العقوبات من قبل مجلس الأمن الدولي والمؤسسات الدولية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعربت إيران من جانبها أن اتفاقها النووي مع القوى الكبرى (5+1) سيصب في مصلحة الشرق الأوسط بشكل عام، ومنطقة الخليج على وجه الخصوص وأنه ربما يمكّنها من الاستمرار في دور إيراني أكثر فعالية، وعلاقات أكثر ثقة مع دول الجوار (ظريف، 2016).

إن العقوبات الاقتصادية الغربية والأمريكية على إيران كانت نتائجها قاسية على الاقتصاد الإيراني والشعب الإيراني ابتداءاً بإنهيار سعر صرف العملة الإيرانية (التومان) ومروراً بتوقف عجلة الماكنة الاقتصادية الإيرانية إضافة إلى ندرة العملة الأجنبية، وانتهاءً بتردي المستوى المعيشي للفرد الإيراني وهذا كان واضحاً وجلياً عندما أقدم كثير من الإيرانيين على طلب اللجوء إلى دول أوروبا وأمريكا بالذات، وبذلك أيقنت إيران أن بيد الغرب رفاهيتها وسعادتها (القدو، 2016).

إن رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران يعلن مرحلة جديدة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط التي ستترك أثرها على العلاقات الأمريكية الإيرانية، والعربية الإيرانية ، وقد جاء إعلان رفع العقوبات والاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة (5+1) بعد أسبوعين من التوتر السعودي الإيراني، ومهاجمة متظاهرين للسفارة السعودية في طهران احتجاجاً على إعدام رجل دين شيعي سعودي وهو ما أدى إلى قطع العلاقات بين السعودية وإيران، لكن هذا التحول يأتي في إطار علاقات إيران مع

العالم وسط تغييرات على خريطة التحالفات في الشرق الأوسط. إن إدارة الرئيس باراك أوباما نجحت بالدفع نحو حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية حيث جاء ذلك على حساب العلاقات مع الحلفاء التقليديين في السعودية وتركيا وإسرائيل ، وكانت أولويات الإدارة الأمريكية بعد الإنتهاء من الملف النووي الإيراني هو التفرغ لتنظيم الدولة الإسلامية لمكافحته في العراق والشام (درويش، 2016).

أمّا عن مستقبل اقتصاد إيران بعد رفع العقوبات: إن إيران بعد رفع العقوبات عنها استفادت اقتصادياً بعدة مزايا وعلى رأسها زيادة الصادرات النفطية، وغير النفطية، وتقليل تكلفة التجارة والمعاملات المالية الدولية، وعودة العمل بنظام التحويلات المالية (سويفن) وكذلك عودة الاستثمارات الأجنبية، وتحديث التكنولوجيا المتقادمة لسنوات طويلة، هذا فضلاً عن تطوير الاقتصاد الإيراني الذي يشغل الترتيب الثاني كأكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية، والثامن على مستوى العالم، وفقاً لتصنيف البنك الدولي (مركز الخليج للدراسات، 2016).

وكانت إيران قد اتفقت مع القوى الغربية على رفع العقوبات المفروضة على قطاعات اقتصادية منذ سنوات ومن بينها البنوك وشمل رفع الحظر عن قطاعات اقتصادية حيوية، والنفط والغاز، والبتروكيماويات ،والنقل البحري والموانئ وتجارة الذهب والسيارات، إضافة إلى تحديث أساطيل الطيران المدني وبيع الطائرات التجارية وقطع الغيار للأسطول الإيراني المترهل منذ سنوات، وفتح المجال أمام الشركات الأمريكية الرائدة في هذه الصناعات لعقد صفقات تجارية مع إيران، وكذلك إلغاء عقوبات تمس أجانب ممنوعين من التعامل مع إيران (مركز الخليج للدراسات، 2016).

والجدول التالي يبين إجمالي خسائر إيران الاقتصادية من عائدات التصدير التي تقدر ب17مليار دولار أمريكي:

	السنة	النسبة
معدل التضخم في إيران	2013	%40
	2014	%30
	2015	%17
معدل نمو الناتج المحلي	السنة	النسبة
	2014	%1.9
	2015	%2.8
معدل هبوط الاقتصاد الإيراني	السنة	النسبة
	2012	%6.8
	2013	%1.2

المصدر: التقرير السنوي (2015) صندوق النقد الدولي.

تشير المؤشرات الاقتصادية المتغيرة إلى معاناة اقتصادية من مشاكل متعددة تراكمت على مدار السنوات الماضية لعقد الاتفاق الإيراني مع مجموعة (5+1) وعلى رأسها البطالة التي تجاوزت نسبتها 14 في المائة، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي 2.8 في المائة في عام 2015، ومرتفعا 1.9 في المائة في عام 2014، (مركز دراسات الحزيرة، 2016).

لقد وصل معدل التضخم في عام 2015 إلى 17 في المائة، وذلك بعد أن كان بلغ معدلات قياسية في 2013 وصلت إلى 40 في المائة، وفقا للبنك المركزي الإيراني، وصُنفت إيران من أعلى الدول آنذاك ارتفاعاً في الأسعار ، وكان اقتصاد إيران انكمش بنسبة 6.8 في المائة في عام 2013 ، تزامناً مع فرض عقوبات غربية كبدتها خسائر في عائدات التصدير، بلغت حوالي 17 مليار دولار في الفترة من 2012 إلى 2014، وذلك وفقاً لإحصاءات البنك الدولي (إحصاءات البنك الدولي، 2014).

إن إيران قد استطاعت مواجهة العقوبات الدولية المختلفة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية في سبيل إتمام برنامجها النووي الذي اعتبرته ضرورة أمنية وإستراتيجية، ، لأن لذلك أهمية قصوى في تحقيق أمنها وأهدافها الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية في المنطقة، وأصبحت إيران خلال فترة العقوبات الطويلة عليها، تعاني من أزمات اقتصادية إلّا أنها أخيراً نجحت في فرض كلمتها على المجتمع الدولي بسبب دبلوماسيتها الهادئة التي اتصفت بالمرونة حيناً والثورة حيناً آخر في سبيل تحقيق أهدافها وقد نجحت في ذلك.

الفصل الرابع

أدوات الدبلوماسية الإيرانية في مواجهة الضغوط الدولية

يتسم النظام السياسي الإيراني بتعدد الأقطاب التي تؤثر في نظام السياسة الخارجية أو التي لها الحق في إبداء آرائها أو في اتخاذ القرار، وبالتالي تتنوع الأدوات الدبلوماسية لإيران، ورغم تعدد القوى المؤثرة وتنوع الأدوات الدبلوماسية إلّا أن منصب المرشد الأعلى يُعتبر أحد الأدوات الدبلوماسية المهمة في إيران في رسم السياسة الخارجية من خلال اتخاذ القرارات الكبرى بشأن السياسة الخارجية لإيران، وهذا ما تؤكده التجربة العملية وخاصة التعامل بشأن الملف النووي الإيراني تجسيداً للإطار الفلسفي للحكومة الإسلامية القائمة على فكرة الحاكمية، ومن المهم في هذا الإطار أن نعرف أن "ولاية الفقيه" والأسس الفلسفية التي قامت عليها تؤديان إلى توسيع حدود سلطة المرشد ونطاقها في السياسة الخارجية، وبالتالي فإن له سلطات واسعة في تقرير الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية (البطنيجي ، 2013).

يناقش هذا الفصل الأدوات الدبلوماسية في مواجهة الضغوط الدولية، حيث سيتناول ثلاثة مباحث الأول: سيناقش كيف إيران اصبحت تبحث عن الحل الدبلوماسي لإنهاء أزمة الملف النووي دون تكبد المزيد من الخسائر والعداء الدولي، وفي المبحث الثاني: نناقش الدبلوماسية الإيرانية التي تعتمد على الصبر الاستراتيجي وما يسمى دبلوماسية " حياكة السجاد" أما المبحث الثالث: سنحاول تحليل كيف استطاعت إيران بواسطة ذراعها العسكري في منطقة الشرق الاوسط من الضغط على دول (5+1) وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل الى الاتفاق النووي وانهاء الأزمة.

المبحث الأول

إيران والبحث عن الحل الدبلوماسي

كانت إيران تبحث عن حل دبلوماسي لأزمة ملفها النووي ومواصلة مساعيها الدبلوماسية؛ إذ أن مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي أوباما وهو"توماس دونيلون"[1](Thomas Donilon) قد أطلع رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نيتنياهو" على خطة أمريكية طارئة لمهاجمة إيران في حال فشلت الدبلوماسية في كبح برنامج إيران النووي، حيث أعربت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها "هيلاري كلينتون"(Hillary Clinton) قلقلها من البرنامج النووي الإيراني، وأعربت عن أملها في إيجاد حل دبلوماسي لأزمة الملف النووي الإيراني، لكن "ليون بانيتا"(Leon Panetta) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق أعلن بأن العقوبات لم تجدي نفعاً في إرغام إيران على التخلي عن طموحها النووي، في الوقت الذي كانت فيه إيران تبحث عن حل دبلوماسي لتجنب ما لا يُحمد عقباه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها (نولاند، 2012).

لإيفاء الدراسة حقها فإن الباحث سيتناول في هذا المبحث مطلبين، حيث سيكون المطلب الأول: التقارب الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما المطلب الثاني فسيكون بعنوان: الأدوات الدبلوماسية الإيرانية لحل أزمة الملف النووي الإيراني مع القوى العظمى.

---

[1] توماس دونيلون(Thomas Donilon) :منصبه مستشار للأمن القومي للرئيس باراك اوباما، وهو من أطلع الرئيس الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على خطط امريكا فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني. (وزارة الخارجية الأمريكية،2015)

المطلب الأول

التقارب الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد روحاني

حاولت إيران شعبياً وحكومياً بداية تسعينيات القرن الماضي في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل وجود نسبة 70% من الصحفيين في كلا البلدين ترغب في عقد لقاءات مشتركة بين الجانبين، يؤثر ذلك الشغف الموجود عند الطرفين لإكتشاف بعضها البعض، وقد عبّر إنتخاب حسن روحاني[1] في صيف 2013 على هذا التوجه المجتمعي الإيراني، والذي بلوره روحاني ضمن رؤية سياسية أطلق عليها " الاعتدال في السياسة الخارجية، والتعامل مع المجتمع الدولي" (Asgard,2008).

يتناول هذا المطلب محورين رئيسيين: الأول يسلط الضوء على سياسة حكومة روحاني في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، امّا الثاني سيناقش أدوات الدبلوماسية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني ، تلك الأدوات التي تم استخدامها في التفاوض مع الدول العظمى.

أولا: سياسة حكومة روحاني في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في عهد رئاسة الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني (1989-1997)، وفي ظل السياسة الواقعية البراغماتية كانت ثمة محاولات لفتح قنوات الاتصال والتنسيق بين الطرفين، إلّا أن اغتيالات (ميكونوس) في برلين عام 1992م أعادت العلاقات بين الغرب وإيران إلى المربع الأول وأدت إلى فشل التقارب، بينما شهدت رئاسة محمد خاتمي (1997-2005) عهد جديد في العلاقات الثقافية الإيرانية الأمريكية ؛ إذ شجّع خاتمي على التعامل مع المؤسسات الثقافية والعلمية الإيرانية الأمريكية، مثل مؤسسة الدراسات الإيرانية، والمجمع الدولي للدراسات الإيرانية، ومؤسسة إيران، ومركز البحث الأمريكي، في المجالات المشتركة بين البلدين، وقد بذل هذا المركز جهوداً كبيرة في الجمع بين الأكاديميين والنخب الإيرانية، والدبلوماسيين الأمريكيين من جهة أخرى، ولكن

---

[1] الرئيس حسن روحاني : مواليد 1948 ، وهو الرئيس السابع لإيران ، تولى منصب الأمين العام التاسع والعشرين لحركة عدم الإنحياز،عضو مجمع تشخيص النظام و عضو المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني ، كما كان كبير المفاوضين على البرنامج النووي الإيراني.(مركز الدراسات الاستراتيجية الايرانية،2011).

مع وصول الرئيس "محمود احمدي نجاد" إلى الرئاسة (2005–2013) تعرض المسار التقاربي الإيراني الأمريكي إلى مزيد من الانتكاسات (Asgard,2008) .

يعتقد الرئيس حسن روحاني بأن إعادة إيران إلى الساحة الدولية وإخراجها من عُزلتها وأزماتها الاقتصادية لن يكون إلّا بالتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية التي وصفها بـ" مختار العالم" (روحاني، 2013).

ويحاول الرئيس روحاني أن يتحرك داخل المساحة الفارغة بين التيارين الرئيسيين للثورة الإيرانية الأصولي والإصلاحي ، وهي الحركة التي يعرفها روحاني بعنوان " الاعتدال"، وفي الشق الثقافي في هذا الإعتدال يبدو روحاني قريب من طروحات التيار الإصلاحي ، وهو حريص على إستعادة هذه الطروحات ضمن خطاب محافظ لا يستفز الأصوليين ، وإذا عُدنا إلى تاريخ الرجل ومواقفه، نستطيع أن نلمس هذا التوجه، فهو مثلاً لا يستخدم المصطلحات والمفاهيم السياسية والفكرية الغربية مثل الديمقراطية والإصلاح الديني والحداثة، لكنك تجد خطاباً مليئاً بمضامينها ومعانيها، وقد عبر في هذا الإطار عن دعمه لحرية لباس المرأة، والانترنت، والشباب والنشر والكتاب، وخلافاً لنجاد الذي اعتمد على التبشير بالمهدوية لتسويق إيران خارجياً، يرى روحاني أن الثقافة الإيرانية قادرة على إبراز الصورة السياسية الايجابية لإيران في العالم، وهو ما ترجمه وزير الثقافة الإيراني "علي جنتي" عندما قال: " إن الفن هو أفضل سفير لإيران في الخارج" (روحاني، جنتي، 2013) .

وتراهن سياسة روحاني الخارجية على أداة الثقافة لإستدراك ما ألحقته سياسات الرئيس السابق نجاد بصورة إيران على المستوى الدولي، ولتسريع وتيرة التقارب مع الغرب عموماً و الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وقد عبّر مستشار روحاني ورئيس مؤسسة الميراث الثقافي "محمد علي" على هذا التوجه بوضوح عندما طرح بأن الدبلوماسية الثقافية كفيلة بمعالجة العلاقات المتدهورة بين طهران والولايات المتحدة الأمريكية (يلوح، 2014).

ويعني ذلك بوضوح أن حكومة الرئيس حسن روحاني ستهتم بتفعيل الدبلوماسية الثقافية المتقاطعة مع الطرف الأمريكي، وقد تكون هذه الحكومة من أكثر حكومات الثورة الإسلامية تأهيلاً لهذه المهمة، وذلك بالنظر إلى إطّلاع أعضائها على الثقافة الأمريكية وقربهم منها، فعدد الحاصلين على الدكتوراه في حكومته هم أكثر من عدد الحاصلين عليها في حكومة باراك أوباما نفسه (The atlantic,2013).

ويمثّل وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف"[1] أبرز مثال في هذا الإطار فهو خرّيج قسم العلاقات الدولية في جامعة دنفر بولاية كولورادو عام 1997، كما انه شغل مناصب دبلوماسية لبلاده في الأمم المتحدة، وتمكن من إقامة شبكة علاقات واسعة وسط النخب العلمية والسياسية الأمريكية طوال سنوات إقامته العلمية أو المهنية هناك منذ عام 1976م، وقد عبّر ظريف في كتاب " دبلوماسية المسارات المتعددة" عن هذا الفهم الواسع الشبكي للعمل الدبلوماسي الدولي الذي تلجأ فيه الآلة الدبلوماسية إلى كل المسارات والتفاصيل الممكنة من أجل ضمان المصالح القومية والدفاع عنها (ظريف ، وسجادبور، 1991).

ثانيا: أدوات الدبلوماسية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني:

في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، فإن الرئيس روحاني مقتنع بأنه يحتاج إلى تخفيف الضغط الخارجي على إيران، مما يعني التوصل إلى إتفاق نووي، وفي مقال أكاديمي نُشر في كانون الثاني /يناير 2013 والذي كتبه الرئيس روحاني قبل حملة الانتخابات الرئاسية شبّه ضمنياً المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الذي أنهى الحرب بين إيران والعراق، ويغلب أن تنظر النخبة التابعة للنظام إلى ذلك القرار منذ عام 1988 على أنه حل وسط ضروري، ولكنه مؤقت فيما يتعلق بالمُثل العليا للثورة الإيرانية و وسيلة للحفاظ على بقاء النظام،

---

[1] محمد جواد ظريف:وزير الخارجية الإيراني والممثل الدائم لإيران في الأمم المتحدة ، أختاره الرئيس حسن روحاني كوزير لخارجية إيران في 5 اب/اغسطس 2013،وقد ادار الملف النووي بحرفية عالية. (مركز إيران للدراسات الاستراتيجية،2011)

وبالمثل أكد أن الرئيس القادم ينبغي أن يكون مديراً للازمات، ويتمتع بالسلطة للتفاوض مع العالم (عبد الحسين، 2015).

ومنذ فوز الرئيس روحاني برئاسة الجمهورية الإيرانية في 2013 اتبع عدة أشكال من الدبلوماسية ومنها:

1) الدبلوماسية الشعبية: على الرغم من النشاط الكبير للجمعيات والمجموعات الإيرانية المختلفة في المجال المدني والسياسي الأمريكي لم يستطيع الإيرانيون حتى اليوم تشكيل مجموعة ضغط موحدة ومنسجمة في الكونغرس الأمريكي وهناك بعض المصادر تتحدث عن مساهمة مجموعة ضغط إيرانية بإسم " لجنة العمل السياسي الإيرانية – الأمريكية" في تمويل الانتخابات الأمريكية عام 2012 ؛ إذ احتلت المرتبة الثالثة من حيث حجم التمويل بعد كل من اللوبي الكوبي، واللوبي العربي الذي يحتل المرتبة الأولى، وقد خصصت هذه المجموعة 76% من دعمها للحزب الديمقراطي، بينما ذهب 24% إلى الجمهوريين (القروي، 2012).

ومنذ تولي حسن روحاني سدة الحكم في إيران وخلال زيارته إلى نيويورك اجتمع بممثلي الجالية الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية ؛ إذ وعدهم باتجاه تسهيل تواصلهم وتنقلهم نحو بلدهم الأم(إيران)، وفي هذا الإطار جاءت مبادرة الحكومتين الإيرانية والأمريكية لفتح خط نقل جوي مباشر بين طهران وواشنطن، وتنشيط العلاقات السياحية بين البلدين، وهي الخطوات التي أكدها عضو لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني "احمد رضا دستغيب" وعضو الفريق المشارك في زيارة الرئيس حسن روحاني إلى نيويورك (دستغيب ، 2013) .

2) الدبلوماسية الأكاديمية: في عهد الرئيس حسن روحاني تم تفعيل العلاقات الأكاديمية بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية، والهدف من وراء ذلك هو تقريب وجهات النظر بين

البلدين، حيث أصبح العديد من العلماء في إيران يشاركون في جامعات ومراكز أبحاث أمريكية، وقد حقق بعضهم انجازات علمية هامة، ففي عام 2011 كان هناك ثلاثة علماء إيرانيين من بين 94 عالماً خصص لهم الرئيس باراك أوباما جائزته السنوية للعلوم، وأصبح هنالك اهتمام بدراسة اللغة الفارسية والدراسات الإيرانية، ومما يميز حكومة روحاني أن عدد الحاصلين على الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية في طاقم الرئيس حسن روحاني أكثر من الحاصلين عليها في طاقم حكومة الرئيس باراك أوباما، الأمر الذي استغله الرئيس روحاني لأستثمار وإستمرار التواصل وخاصة في الملف النووي الإيراني بين طهران وواشنطن، ما ينفي وجود قطعية عدمية، بين الطرفين كما تصوّر ذلك بعض وسائل الإعلام، الأمر الذي يشير إلى توافق سياسي مهد له الرئيس روحاني فيما بعد للمفاوضات النووية (يلوح، 2014).

3) دبلوماسية الآثار والرموز الأدبية والقومية: يدرك الأمريكيون جيداً أن الشخصية الإيرانية تقع بقوة تحت تأثير مقوماتها الثقافية والقومية، لذلك يسعى هؤلاء إلى استخدام الأدوات الثقافية بكل أنواعها في التواصل مع الإيرانيين، وفي تعاملهم مع ممثلي الحكومة الإيرانية، وهي المنهجية التي أطلقت عليها الحكومة الأمريكية اسم " دبلوماسية المصارعة" وذلك عقب مشاركة الفريق الأمريكي لرياضة المصارعة في مسابقة بهذا الخصوص جمعه بالفريق الإيراني، وذلك سعياً من الأمريكيين في اقتحام الوجدان الإيراني من خلال الرياضة القومية الأولى في بلاد فارس (دستغيب ، 2013).

وفي إطار دبلوماسية الآثار والرموز الأدبية والقومية سلّم الأمريكيون قدحاً اثرياً إيرانياً للرئيس الإيراني حسن روحاني عند زيارته لنيويورك في خريف 2013، حيث كان القدح مهرباً قبل سنوات إلى أمريكا، حيث سعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك ليكون ذلك عنواناً على حسن نواياها تجاه طهران، وفي خطاب التهنئة بعيد النيروز الإيراني في 21 آذار / مارس 2013

تلى الرئيس باراك أوباما بيتاً شعرياً للشاعر الإيراني حافظ الشيرازي يقول فيه ،بما معناه " دلني على شجرة الصداقة التي تبهج ثمارها القلب، واقتلع غرس العداء التي لا تورث إلا الألم" وفي وقت لاحق من السنة نفسها أورد الرئيس حسن روحاني في ختام أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك بيتاً شعرياً للشاعر الفردوسي الإيراني يقول فيه: " اجتهدوا في فعل الخير، فقد شاهدتم كيف جلب الشتاء الربيع" ، وهذا يعني توظيف للغة والأدب في الخطاب السياسي والدبلوماسي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وقد أثمر ذلك فيما بعد في توقيع الاتفاق النووي، حيث أن تلك الإشارات كانت علاقات تقرب بين البلدين في عهد الرئيس حسن روحاني (وزارة الخارجية الإيرانية، 2013).

وفي رأيي، أن تلك المعطيات تؤكد أن الإتفاق الإيراني النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يأتي من فراغ بل كانت له مقدمات، حيث أن تلك الدبلوماسية (الشعبية، الأكاديمية، والآثار والرموز الأدبية والقومية)، التي اتبعها الرئيس الإيراني روحاني رفدت نسبة عالية من الفرص الثقافية والسياسية الايجابية والإمكانات بين إيران وواشنطن، ما يسهل أي جهود وخطوات تقاربية بين البلدين مستقبلا أي بعد 2013 وهذا يدل على الاسلوب البراغماتي الذي اتبعه الرئيس حسن روحاني في تواصله مع الولايات المتحدة من اجل الحصول على تنازلات فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

المطلب الثاني

الأدوات الدبلوماسية الإيرانية لحل الأزمة النووية

أولا: الملف النووي الإيراني في عهد الرئيس روحاني:

بعد تسلم الرئيس الإيراني مهام منصبه كرئيس لإيران عمل على تحويل ملف التفاوض النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني إلى وزارة الخارجية، لكي يصبح التفاوض الدبلوماسي من حصة وزير الخارجية محمد جواد ظريف، وهذا الانفراج انعكس على المواقف العالمية الايجابية التي صدرت بعد فوز الرئيس روحاني مثل تصريح منسقة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي " كاثرين آشتون" (Catherine Ashton) بأن فوز روحاني يسمح بالتوصل إلى حل دبلوماسي سريع للملف النووي الإيراني، حيث أعربت "آشتون" عن عزمها للعمل مع حكومة روحاني من أجل التوصل سريعاً إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية (عبد الحسين، 2015).

والملاحظ أن أسلوب التعامل مع الملف النووي الإيراني قد تغير في عهد الرئيس روحاني، وحيث تم انتهاج آلية جديدة بنقل الملف النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي (مجلس شواري ملى) إلى وزارة الخارجية، الأمر الذي يتيح لمؤسسة الرئاسة التعاون مع وزير الخارجية محمد جواد ظريف و الفرصة لأن يكون أكثر حرية، وأقل مركزية للتعامل مع عملية التفاوض، ومن ضمن الأسباب التي جعلت الرئيس روحاني يغيّر أسلوب التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني هي إنهاء عزلة إيران الدولية، وإنعاش الاقتصاد الإيراني في حال الموافقة على إعطاء مزيد من الضمانات على سلمية برنامج إيران النووي (ارجوماند، 2013 ؛ العتوم، 2015).

وهنالك أهداف أخرى لكلا الطرفين الأمريكي والإيراني من وراء إتباع الأسلوب الدبلوماسي في حل الملف النووي الإيراني، وبالنظر إلى الدوافع والأهداف لدى كل طرف فإننا نجد أن الأمريكيين أرادوا بذلك قطع الطريق على تشكل تحالفات روسية، في الشرق الأوسط مناهضة

لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أرادت الإدارة الأمريكية الدخول على الملف النووي بقوة مع إيران، عبر تفاهمات صلبة وشاملة تمكّن إيران من تقديم تنازلات قوية في حال شعرت بأن التحول في العلاقات يعمل لصالحها، وأرادت الإدارة الأمريكية دعم التيار المعتدل من الإصلاحيين وعلى رأسهم الرئيس "حسن روحاني" على حساب التيار المتشدد ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما اعتبرت الإدارة الأمريكية نجاحات إيران في تشكيل نفوذ ومشاركة حقيقية بمصالحها وحلفائها وقدراتها والتمدد في المنطقة من العراق إلى اليمن إلى سوريا ولبنان وغزة، اعتبرت ذلك نقطة ثقل إستراتيجية للدبلوماسية والسياسة الإيرانية وأنها أصبحت تشكل ظاهرة يصعب تجاوزها، كما أنها أصبحت تشكل ظاهرة دولة إقليمية عظمى تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة إسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في تفاهمات مع إيران فلربما يشكل ذلك مدخلاً وعاملاً مساعداً لحل مشكلتي سوريا وفلسطين عبر التفاهم مع إيران، حيث أوصلت الولايات المتحدة الأمريكية رسائل للتفاهم مع إيران في ظل الرئيس الإيراني الجديد "حسن روحاني" وفي ظل التفاهمات حول تدمير السلاح الكيمائي السوري (الحمد، 2013).

وكانت الإدارة الأمريكية بعد انتخاب حسن روحاني تعي أن الرئيس الإيراني "حسن روحاني" قادر أكثر من أي رئيس إيراني آخر منذ عام 1979 على الوفاء بإنجاز صفقة نووية مع الغرب، وانه بدعم من المرشد "علي خامئني" قادر على كبح جماح قوى التمرد في بُنية السلطة الإيرانية على نحو ما لم يكن متاحاً للرئيسين الواقعيين "رفسنجاني وخاتمي" وأيضاً إصلاح ما أفسده "احمدي نجاد" بسياسته الدبلوماسية الخارجية التي أدت لإنهيار في الاقتصاد الإيراني (ارجوماند، 2013) .

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد فوز روحاني بالانتخابات 2013 أنها مستعدة للتعاون مباشرة مع طهران حول ملفها النووي، وجاء ذلك على لسان كبير موظفي البيت الأبيض،

وأعلنت الإدارة الأمريكية أنها مستعدة للتعاون المباشر مع طهران حول ملفها النووي من أجل إيجاد حل دبلوماسي ، كما علق وزير الخارجية الفرنسي "لوران فابيوس" (Laurent Fabius)[1]، بأن بلاده "مستعدة للعمل معه، خصوصاً حول الملف النووي، وانخراط إيران في سوريا" لكن الكيان الإسرائيلي وعلى لسان وزير الخارجية صرح: " بأن قرار البرنامج النووي الإيراني حتى الآن بيد المرشد الأعلى "علي خامنئي" وليس بيد الرئيس الإيراني وعلى إيران أن تتجاوب مع مطالب المجتمع الدولي بوقف برنامجها النووي" (عبد الحسين ، 2015).

كان هناك ترقب دولي وإسرائيلي مع بداية ولاية الرئيس "حسن روحاني" في عام 2013 مما ستستقر عليه السياسة الإيرانية الجديدة فيما يخص البرنامج النووي، وخصوصاً أن الرئيس روحاني كان من المهتمين بالملف النووي الإيراني وكان الرئيس من المطلعين على خفايا البرنامج النووي باعتباره كان رئيس المفاوضين من تشرين أول/ أكتوبر 2005، وحتى آب /أغسطس 2006، واميناً للمجلس الأعلى للأمن القومي من 1998 إلى 2005م، إضافة إلى أنه كان من المحسوبين على التيار المعتدل في إيران ، حيث كان يمتاز بنظرة واقعية للملف النووي الإيراني، وكان يراهن على قدرة إيران في بلوغ الهدف في الوصول إلى (إكمال دورة الوقود النووي)، كما فعلت باكستان من قبل في أيار /مايو 1998 حين أذهلت العالم بإجرائها ست تجارب نووية في ذلك العام، ودخلت رسمياً النادي النووي، وكان الرئيس روحاني وقتها يراهن على عامل الوقت بالإضافة إلى استخدام سياسية أخف وطأة مع الإدارة الأمريكية والغرب للتعامل بواقعية مع البرنامج النووي الإيراني، إلا أن مشكلة عدم قدرة البرنامج على الوصول إلى إكمال دورة الوقود النووي هي المشكلة التي كان يواجهها البرنامج النووي الإيراني (الخزاعي، 2015).

[1] لوران فابيوس (Laurent Fabius) : سياسي فرنسي ولد عام 1946، تولى عدة مناصب منها وزير خارجية فرنسا و رئيساً للمجلس الدستوري الفرنسي. (وزارة الخارجية الفرنسية،2016)

وبعد تولي روحاني سدة حكم الرئاسة الإيرانية صرّح: " إن هناك فرصة سانحة لإقامة علاقات صداقة بين إيران والعالم" ، ويقول أيضاً: " نؤيد إبداء المزيد من الشفافية والثقة المتبادلة في البرنامج النووي خدمة لهذا البلد وسنعمل على تفعيل المحادثات بين إيران ومجموعة (5+1) ، لكن الحكومة لن تتخلى عن الدفاع عن حقوق الشعب الإيراني" (عبد الحسين، 2015).

لهذا وبعد مفاوضات ليست بالقصيرة تم الإعلان عن توصل إيران مع مجموعة الدول (5+1) إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني في جنيف، حيث يضمن الاتفاق لطهران حقها القانوني في تخصيب اليورانيوم فتحتفظ بحقها في التخصيب، بالمقابل تخصيب اليورانيوم بنسبة 20% لمدة ستة أشهر، فضلاً عن العمل في مفاعلي " آراك ونتانز" النوويين، ورفع بعض إجراءات الحظر عن عدة مجالات أهمها صناعة البتروكمياويات ومجال النفط والمصارف، قد تمت قراءته على أنه اتفاق مؤقت يشكل مقدمة لأتفاق نهائي بين الجانبين (عبد الحسين، 2015).

رغم الاتفاق المؤقت بين إيران ومجموعة (5+1) إلّا أن القلق الإسرائيلي لم يتوقف، ولقد بلغ أقصاه في الأسابيع الأخيرة بعد الأنباء التي تحدثت عن قرب توقيع الاتفاق بين مجموعة (5+1) وإيران في القريب العاجل، بعد تخطي الكثير من العقبات خلال المحادثات بين الطرفين (الخزاعي، 2015).

إن الاتفاق المؤقت الذي توصلت إليه إيران مع مجموعة (5+1) في 24 تشرين الثاني /نوفمبر 2013 مثّل نقطة جوهرية في مسار المفاوضات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني انتهت بالوصول إلى شبه تسوية شاملة للأزمة التي اندلعت بين إيران والغرب، والتي تجاوزت عقداً كاملاً رغم هذا المسار كان يواجه عقبات عديدة، ونجاح الطرفين الإيراني ومجموعة (5+1) في التوصل إلى اتفاق مؤقت في 2013 يرجع إلى عاملين رئيسيين وهما: (عبد القادر ، 2013)

الأول: تأثير العقوبات الدولية على الإقتصاد الإيراني ، خاصة منذ فرض عقوبات نوعية شديدة التأثير في صادرات إيران النفطية، والمعاملات التي تشمل مصرفها المركزي في عام

2012؛ إذ أدت إلى إنخفاض كبير في صادرات إيران النفطية التي تعتمد عليها بنسبة 7% من ميزانيتها كما أسهمت في هبوط لافت في قيمة العملة الإيرانية.

الثاني: تحديات البيئة الإقليمية التي تواجهها إيران خلال الفترة من 2011- حتى الآن.

وفي 14 تموز /يوليو 2015 تمكنت القوى الكبرى من إنهاء نزاع استمر أكثر من 13 عاماً، ما يعتبر ذلك نجاحاً للدبلوماسية التي اتبعها الرئيس الإيراني حسن روحاني عن طريق وزير خارجيته محمد جواد ظريف والرئيس الأمريكي باراك أوباما، وقد أشاد الرئيس روحاني بفتح صفحة جديدة بين إيران والعالم بعد دخول الاتفاق النووي الإيراني حيز التنفيذ، ورفع العقوبات الدولية المفروضة منذ سنوات على إيران، وأصبح الاتفاق النووي يمثل نقطة تحول لأقتصاد إيران التي تعتبر منتجاً كبيراً للنفط (روحاني، 2016).

ثانيا: الأوراق الإيرانية المستخدمة في حل الأزمة النووية

لقد اتبعت إيران في سبيل توقيع الاتفاق النووي مع مجموعة (5+1) اوراق وادوات عدة وهي:

1-دعم إيران لسوريا عسكرياً ودبلوماسياً:

تسعى إيران إلى تقوية وضعها التفاوضي حول ملفها النووي، وذلك من خلال سعيها في دعمها لسوريا، وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق مكاسب تفوق سياسة الحياد تجاه الأزمة السورية، حيث أن سيطرة الغرب على ما يحدث في سوريا ستكون نتيجة إحاطة إيران على المستوى الجيوسياسي، وإجبارها على شروط الإتفاق النووي، وفي هذا الإطار كتب "فريدريك هوف"(Frederic Hof) والذي عمل مساعداً للسيناتور الأمريكي السابق "جورج ميتشل" (George Mitchell) حين كان الأخير مبعوثاً للسلام في الشرق الأوسط مقالاً حول المفاوضات الأمريكية الإيرانية في جولتها الخامسة، التي استكملت في منتصف العام 2015، مشيراً إلى أن الجلسة تضمنت نقاشات مستفيضة بين مجموعات صغيرة من الإيرانيين والأمريكيين ،ممن لا يشغل منهم أي وظيفة رسمية، ولكن يتمتعون جميعاً بصلات وثيقة مع دوائر القرار العليا في

البلدين، خاصة المجموعة الإيرانية التي ترتبط بمسؤولين يشرفون على سياسات إيران في سوريا والعراق ولبنان، ويمثلون وجهات نظر الحرس الثوري وفيلق القدس، أكثر من تمثيلهم للرئيس الإيراني حسن روحاني أو وزير خارجيته محمد جواد ظريف، وذلك لبحث ملف الأزمة السورية. (الخوالدة، 2014).

2-دعم الميلشيات الشيعية:

ومما لا شك فيه أن تواجد " داعش" في سوريا والعراق و النفوذ الإيراني داخل كلا البلدين، فداعش بمذهبها السني المتشدد تتخذ من إيران الشيعية عدواً تعمل على تقليص نفوذه، كما ظهر ذلك في العراق، بعد هزيمة الدولة الإسلامية " داعش" للجيش العراقي في الموصل، سعت إيران إلى دعم الميلشيات الشيعية في العراق، وسوريا، واليمن، ولبنان، (حزب الله)، وكذلك قوات الصدر في حربها ضد داعش، وفي الوقت نفسه يمثل دعم النظام السوري جبهة حرب أخرى تجاه تنظيم " داعش" في سوريا (الخوالدة، 2014).

3- الأداة الاقتصادية:

سعت إيران إلى تقديم مزيد من الدعم للميلشيات الشيعية، وخاصة حزب الله في سوريا، والشيعة في العراق، وقوات الصدر، والنظام السوري للضغط على الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضاتها حول الملف النووي الإيراني، إيران كانت تعاني قبل حدوث الأزمة السورية عام 2011 من وضع اقتصادي متردي، كما أن سياسات تيار " المحافظين" مع الغرب حول الملف النووي زادت من العقوبات الاقتصادية وكذلك الوضع الاقتصادي الداخلي ,و دخولها كطرف رئيس في حماية النظام السوري، الأمر الذي كان له تبعات داخلية و خارجية أثرت على شكل وطبيعة الدعم الخارجي للحلفاء، فقد عمد الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى خفض كبير في

الموازنة، والبحث عن موارد أخرى، وبدا خطة لتقليل الاعتماد على النفط الإيراني ، وإن كان مدركاً أن مستقبله السياسي مرتبط بشكل أو بآخر بأسعار النفط وهي بدورها مرتبطة بمحادثات إيران والدول الكبرى (5+1) بشأن ملفها النووي، ولكن على الرغم من ذلك اعتمد روحاني موازنة العام 2014 الجديد بنحو 294 مليار دولار، بزيادة 4.3% (صحيفة الرأي العام الكويتية، 2014).

4- الأداة الإعلامية (الدعاية):

أكد الإعلام الإيراني أن موضوع ملف إيران في برنامجها النووي قد شكل نموذجاً لتقارب الرؤى لدى الشعب الإيراني وتياراته السياسية في الداخل والخارج وساهم في تبلور موقف شبه موحد تقريباً لدى إيران، ويعترف الإعلام الإيراني أن هذا الاتفاق المؤقت ثم الدائم لم يلبي تطلعات الشعب الإيراني، وأنه بات من الأفضل أن تتحول أجواء النقد أو الدفاع عن الإنجاز النووي إلى أجواء تُمكّن إيران من رسم أفضل صورة للتكاتف والوحدة الوطنية بدلاً من الإنحدار إلى الخلافات والنعرات والإنتقادات الهدّامة التي لا طائل منها، فقد عمل الإعلام الإيراني الدعائي على دعم فريق إيران المفاوض من خلال وزير الخارجية محمد جواد ظريف في مسألة التلاحم الوطني التي كانت ما تنفك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون عن وضعها في طريق التقدم والتطور النووي الإيراني. (العتوم، 2015).

وبالمقابل فإن الأداة الإعلامية الإيرانية كأداة دبلوماسية ركزت على الإنجاز الذي حققته إيران في المفاوضات النووية مع مجموعة (5+1) معتبرة أن هذا الإتفاق سيغير مسيرة العلاقات بين إيران والعالم، وأكدت الأداة الإعلامية الدبلوماسية أن مصادقة مجلس الأمن على القرار الخاص بإيران إنما يُعتبر نصراً للشعب الإيراني إذا لم يتم المساس بالخطوط الحمراء، وأن صدور القرار رقم (2231) عن مجلس الأمن الدولي يعطي الموافقة على الاتفاق النهائي، واعترافاً بقوة الفريق الإيراني المفاوض بقيادة وزير الخارجية محمد جواد ظريف الذي تمكّن من إرغام الغرب

على الإعتراف بالحق الإيراني المشروع، وإخراج إيران من خانة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة (العتوم، 2015).

وفي رأيي إن إيران قد استخدمت أدوات دبلوماسية وسياسية عديدة من أجل الوصول إلى هدفها الذي اضفت عليه طابع (التُقية) باستخدام دبلوماسية المراوغة للوصول في نهاية الأمر إلى أهدافها القومية وتحقيق ما كانت ترنو إليه في الفوز بمعركتها الدبلوماسية مع الدول العظمى (مجموعة 5 +1) فيما يخص برنامجها النووي، فقد قامت باستخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية والاعلامية والاقتصادية وحتى الثقافية، وقامت أيضاً بدعم سوريا في معركتها مع الجماعات المتطرفة وخاصة داعش، ودعم الميليشيات الشيعية، سواء في عهد نجاد أم في عهد روحاني، وقد أدى ذلك كله إلى توقيع الاتفاق النووي مع الدول العظمى (5+1) ، وتخلصها من الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عليها.

المبحث الثاني

إيران ودبلوماسية (حياكة السجاد)

تُعد صناعة السجاد من أقدم وأشهر الصناعات اليدوية في إيران، وحياكة السجاد بحاجة إلى صبر وحُلم وكفاءة ومهارة عالية، وقد اقتُبست سياسة ودبلوماسية حياكة السجاد الإيرانية منها، وذلك لأنها تحتاج إلى صبر وكفاءة عالية وبحاجة إلى أكثر من مرحلة، والمقصود هنا عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك من خلال تفاعل عدة مؤسسات رسمية وكذلك عدة عوامل داخلية وخارجية ، ومن المؤسسات الرسمية المسؤولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية الإيرانية: الدستور، القائد أو المرشد، مجلس الشورى الإسلامي (مجلس صناعة الدستور)، الحكومة أو السلطة التنفيذية (بيزن، 2000).

يتطرق هذا المبحث إلى مناقشة مطلبين مهمين، حيث سيكون المطلب الأول بعنوان، مؤسسات صناعة القرار السياسي الإيراني ، بينما يتناول المطلب الثاني: دور دبلوماسية (حياكة السجاد) في الاتفاق النووي الإيراني و ذلك لأن هذه الدبلوماسية تحتاج إلى صبر وحنكة ودهاء.

المطلب الأول

مؤسسات صناعة القرار السياسي الإيراني

إن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية هي تفاعل عدة مؤسسات رسمية، وكذلك عدة عوامل داخلية وخارجية، حيت تتميز السياسة الخارجية، في جميع الأنظمة السياسية بأن لها قنوات محددة ومحدودة لاتخاذ القرار بشأنها، وبعبارة أخرى أن نفراً قليلاً من المسؤولين والمصادر المختصة هم فقط الذين يملكون إمكانية رسم السياسة الخارجية واتخاذ القرار بشأنها، أمّا في إيران فإن عملية اتخاذ القرار تمر بعدة قنوات رسمية، وهناك مصادر غير رسمية يحق لها إبداء رأيها في صنع القرار السياسي الخارجي واتخاذه طبقاً للوثائق والمستندات لا سيما الدستور الإيراني المصدر الرسمي لصنع و اتخاذ القرار (محمود، 2005).

مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي الإيراني (حياكة السجاد):

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي تفاعل عدة مؤسسات رسمية وكذلك عدة عوامل داخلية وخارجية، ومن المؤسسات الرسمية المسؤولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية الإيرانية ، كما يلي:

أولا: الدستور الإيراني: (الدستور الإيراني، 2006):

ولا شك أن المبادئ الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية تُعد من أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية وتُعد بمثابة المنار الهادي لسبيلها المؤطّر لها حيث توضح المبادئ المذكورة وهي 152-153-154-155 المفاهيم الأساسية لسياسة جمهورية إيران الإسلامية.

مبدأ 152: تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدولة المسالة.

مبدأ 153: إن إبرام أي معاهدة تفضي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الصناعية والاقتصادية أو الثقافية والجيش والشؤون الأخرى في البلاد أمراً ممنوعاً بتاتاً.

مبدأ 154: تعتبر جمهورية إيران إن هدفها المقدس هو سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية وترى أن الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هو حق لجميع شعوب العالم.

مبدأ 155: تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبونه باستثناء الذين يعتبرون وفقا للقوانين الإيرانية مجرمين وخونة.

ثانيا: القائد: (المرشد الأعلى، الولي الفقيه، قائد الثورة الإسلامية):

يُعد منصب القائد في ظل الواقع الماثل , أعلى منصب في اتخاذ القرارات العظيمة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية وقد أثبتت التجربة العملية ذلك مراراً، ويتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها " الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" تتربع على قمة هرم السلطة ويخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة.

" والولي الفقيه" أو المرشد الأعلى" لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني وهي " ولاية الفقيه".وقد نشأت نظرية " ولاية الفقيه" على يد الشيخ احمد النراقي مؤلف كتاب " عوائد الأيام " في أصول الفقه والمتوفى عام 1829، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979 (قبيسي، 2006).

وكنا قد فصّلنا سابقاً الدور الذي يلعبه المرشد الأعلى في السياسة الخارجية الإيرانية وذلك من خلال المبحث الثاني في الفصل الثاني.

ثالثا: مجلس الشورى الإسلامي:

مجلس الشورى الإسلامي أو" مجلس النواب" يشرف عليه القائد بحكم منصبه إلا أن مكانة الأمة ونوابها في المجلس مكانة رفيعة وان سلطة الحكومة نفسها إنما هي مصلحة لإرادة الأمة

وللوقوف على دور مجلس الشورى الإسلامي في السياسة الخارجية يتعين علينا أن نتناوله في موضوعين: (بيزن، 2000).

1- تأثير المجلس على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية فلقد منح مجلس الشورى الإسلامي صلاحية دراسة ومناقشة كافة شؤون البلاد وفحصها وذلك بموجب المبدأ السادس والسبعين من الدستور ولعل مناقشته وتحريه بشأن السياسة الخارجية يعد مصدقاً على هذا وقد نص المبدأ على " لمجلس الشورى الحق في أن يتولى التدقيق والبحث في كافة أمور البلاد"، وهناك المبدأ الثمانون الذي يقول " لا يجوز أن تتم العمليات التي تقوم بها الحكومة من إقراض أو اقتراض سواء الداخلية والخارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامي عليها".

2- الإجراءات التنفيذية والمباشرة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في صورة قرار حسم وقرار موقف ؛ إذ اتخذ مجلس الشورى الإسلامي طيلة دورته التشريعية مجموعة قرارات تنفيذية مباشرة في مواقف خاصة بشأن قضايا تختص بها السياسة الخارجية ومن أبرز هذه القرارات ما اتخذه بشأن مسألة " سلمان رشدي" وقطعه للعلاقات مع بريطانيا بسببها، وكان مجلس الشورى الإسلامي في مثل هذه الأمور يقوم بإحاطة وزارة الخارجية بالقرار للتنفيذ واتخاذ اللازم، ولقد أصبحت هذه البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامي هو احد المصادر الرسمية لاتخاذ القرار بشأن سياسة إيران الخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس تقوم بدراسة السياسة العالمية وعلاقات جمهورية إيران الإسلامية مع الدول والشعوب الأخرى وتباشر الإشراف عليها بصورة مستمرة كما أنها تقوم في الأوقات اللازمة بطرح الأسئلة وطلبات الإحاطة حول أي

تحرك حكومي وخصوصاً وزارة الخارجية منها وتتلقى توضيحاتها عليها. (مجلس الشورى الإيراني الإسلامي، 2015).

وجدير بالذكر هنا أن مجلس صيانة الدستور هو احد المؤسسات التشريعية في إيران يمكن أن يكون له دور مؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية ويتكون هذا المجلس من فقهاء القانون وعلماء الدين ويقوم بدوره في مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية واستناداً على هذه القناة أصبح قادراً على الإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها.

فمجلس صيانة الدستور أو مجلس الرقابة على القوانين هو أعلى هيئة تحكيم في إيران ويتكون من 12 عضواً، و6 أعضاء فقهاء دينين يعينهم المرشد الأعلى للثورة، أما الستة الباقون فيكونون من الحقوقيين الوضعيين ويعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية، وتتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته.

تُناط بأعضاء مجلس صيانة الدستور مهمة مزدوجة هي: الاولى عند الترشيح لعضوية المجالس التشريعية ، والثانية عند إصدار المجالس للقوانين واللوائح، فهو يشرف على جميع الاستفتاءات التي تجري بدولة إيران، سواء تعلقت بالبلديات أم التشريعات أم الرئاسيات أم اختيار أعضاء مجلس الخبراء، فلمجلس صيانة الدستور تقييم المرشحين وإعلان رأيه بشان أهليتهم للترشح، ومن معايير المجلس في تقييم المرشح صحة العقدية الإسلامية والولاء للنظام، وكثيراً ما ألغى المجلس ترشح الشيوعيين والقوميين والأكراد وأعضاء حركة حرية إيران أو كل من لا يؤمن بمبدأ ولاية الفقيه (مجلس الشورى الإيراني الإسلامي، 2015).

ثم إن لمجلس صيانة الدستور أيضاً الحق في تفسير الدستور وتحديد مدى توافق القوانين التي يجيزها مجلس الشورى(البرلمان) مع مقتضيات الشريعة الإسلامية ، وله حق النقض تجاه

ذلك، و يترأس آية الله "احمد جنتي" مجلس صيانة الدستور وهو أحد فقهاء الحوزة العلمية بمدينة قم، وفضلاً عن كونه مرجعاً تقليدياً للشيعة الإمامية فهو أيضاً خطيب الجمعة المناوب في طهران، وجنتي وجه من وجوه المحافظين المساندين لخط المرشد الأعلى "سيد علي خامنئني" من أجل المحافظة على نقاء واستمرار نظام ولاية الفقيه أمام تيار الإصلاحيين الداعي إلى التخفيف من القوانين التي تُزيد من هيمنة الولي الفقيه المُطلقة.(نيفين ، 2001).

ويرى المراقبون أن احمد جنتي جعل من مجلس صيانة الدستور قلعة تتحكم في ثغور النظام وتحرسها ورقيباً على القوانين والقرارات، وقد عُرفت فترة رئاسته تأزيماً شديداً بين مجلس صيانة الدستور والبرلمان، وكثيراً ما ألغى مجلس صيانة الدستور قرارات مجلس الشورى بحكم صلاحياته مما حدّ من قدرة البرلمان على إصدار تشريعات حتى مع وجود أغلبية من الإصلاحيين داخل مجلس الشورى نفسه، وقد سبب إشراف مجلس صيانة الدستور على لوائح الترشيحات حدوث أزمة مع البرلمان بداية العام 2004 حين رفض المجلس 3605 مرشحين للانتخابات من أصل 8157 ، وكما رفض مجلس صيانة الدستور الكثير من تشريعات البرلمان ومن أهمها قانون زيادة صلاحيات رئيس الجهورية وتعجيل شروط التشريع والانتخابات، وكذلك رفض البرلمان بدوره تشريع زيادة ميزانية (مجلس صيانة الدستور، وتشريع مراكز أبحاث ومكاتب معلومات تابعة للمجلس). (رئاسة الحكومة الإيرانية ، 2015)

رابعا: الحكومة أو السلطة التنفيذية:

وتتكون من: رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء: وقد أعطاها الدستور بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية ونصّ عليها البند الخامس والسادس عشر من المبدأ الثالث وينص على: حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية.(النبالي، 2003).

وتم تأسيس مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية و وحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية ويقوم بالمهام الآتية:

1- تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

2- التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة.

3- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهتها التهديدات الداخلية والخارجية.

هذا ويتكون أعضاء المجلس من:

أ) رؤساء السلطات الثلاث.

ب) رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.

ج) مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.

د) مندوبين يعينهما القائد نيابة عنه.

هـ) وزراء الخارجية والداخلية والمخابرات.

و) الوزير المختص طبقاً لمقتضيات الأمور وأعلى مسؤول في الجيش والحرس الثوري ويقوم المجلس بتعيين المجالس الفرعية الأخرى.

ويخصص هذا المجلس جانباً من مهامه للسياسة الخارجية بينما الجانب الأعظم مكرّس للتعامل مع المسائل الداخلية والأمن الداخلي.

خامسا: وزارة الخارجية:

يُطلق على وزارة الخارجية في الأنظمة الحكومية الكلاسيكية في العالم " جهاز الدبلوماسية" والواقع أن الفارق بين عمل وزارة الخارجية وبين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها هو نفسه الفارق بين الدبلوماسي والسياسي ، فالأول منفذ والآخر مخطط.

فبعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر الأربعة السابق ذكرها: القائد، مجلس الشورى، الحكومة أو السلطة التنفيذية يحوّل الموضوع إلى وزارة الخارجية للتنفيذ ولكن ليس بالمقدور أيضاً اعتبار وزارة الخارجية فقط مجرد منفذ لأن هناك بعض الوجوه التخطيطية ضمن فعالياتها والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية إلى جانب قيامها بالتنفيذ(نيفين، 2001).

المطلب الثاني

دور دبلوماسية (حياكة السجاد) في الاتفاق النووي الإيراني

عرض الرئيس حسن روحاني تصوراته لعملية صنع القرار (حياكة السجاد) في مذكراته التي نشرها قبل انتخابه في موقع رئاسة الجمهورية والتي تقع تحت عنوان (دولت تدبير واميد) مقارناً الحالة التي كانت عليها بدايات الثورة الإسلامية بما بعدها (1979–2013) ، وذلك وفق التقسيم التالي: (عبد الحسين، 2015):

أولا: تصورات الرئيس روحاني حول صنع القرار الدبلوماسي وحياكة السجاد

1- في السنوات الأولى للثورة الإسلامية ، يرى روحاني أن هناك عدة مراكز لصناعة القرار واتخاذه في البلاد، مثل مؤسسة القيادة وبيت الإمام وشورى الثورة، فضلاً عن الحكومة المؤقتة، والحزب الجمهوري الإسلامي، وعلى الرغم من أن بيت الإمام، والحزب الجمهوري الإسلامي ، ليس لهما موقع رسمي في هيكلية الدولة، إلّا أنهما يُعتبران من مراكز القوى الرئيسية والأصيلة في الدولة، ويذكر أن كثيراً من القرارات وعمليات صنع القرار كانت تتم في هذين المركزين في ذلك الوقت، مع عدم وجود دستور، والمجلس كذلك مع ضعف قدرة الحكومة المؤقتة في ظلّ أجواء بدايات الثورة، وكانت أكثر القرارات تتخذ من قبل شورى الثورة.

2- يرى روحاني أن انتخاب رئيس الجمهورية ، وتشكيل مجلس الشورى الإسلامي، وتعيين الحكومة أي القوى التشريعية والتنفيذية ، ومناقشة هاتين المؤسستين للجان مجلس الشورى في مواضيع مهمة جداً، كل هذا يعني أن عملية صنع القرار أصبحت تتم في إطار قانوني على الرغم من وجود المشاكل في هذه العملية.

3- أمّا عملية صنع القرار وحياكة السجاد، في الوقت الحاضر فتتم من خلال أن مؤسسات صنع القرار في البلاد، إضافة إلى مؤسسة القيادة، تقع على عاتقها مهمة اتخاذ القرارات المهمة والنهائية، وحل المشكلات الأساسية ، إضافة إلى دور بارز لمجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور ،ومجلس الأمن القومي، و مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومجلس خبراء القيادة إضافة إلى وظائفهم الدستورية، فإن لديهم أعمالاً رقابية وتنسيقية لحل معضلات الدولة،وعند وجود مشكلة أو مُعضلة فإنهم يتدخلون من أجل الحل في ظل الأطر الدستورية، لذلك يرى حسن روحاني أن هيكل اتخاذ القرار في البلاد أصبح أكثر تنظيماً.

ثانيا: محمد جواد ظريف أنموذج الواقعية ودبلوماسية (حياكة السجاد)

كان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قد أكد أن اتفاق جنيف يمثل خطوة أولى في اتجاه التوصل إلى حل شامل للبرنامج النووي الإيراني، وأكد وزير الخارجية الذي يُعتبر أنموذج للمدرسة الواقعية الإيرانية أن إيران مستمرة بتخصيب اليوارانيوم وأن إجراءات جديدة لن تُفرض على إيران بالمقابل تدريجياً سينخفض الخطر الحالي، وركّز ظريف على حق إيران في التخصيب وفق معاهدة حظر الانتشار النووي وقال في هذا الشأن " لقد دخلنا الاتفاق بحسن نية وعلى الطرف الآخر إثبات ذلك بالمقابل" (واشنطن بوست ، 2015؛ وعبد الحسين، 2015).

ومن الجولات الأولى في باريس عام 2003 إلى آخر سطور فيينا عام 2015 رُسم شعار الحل السلمي النووي على مسودات التفاوض ومبيضاته بإبرة حائك السجاد الإيراني الماهر، إن المفاوض الإيراني محمد جواد ظريف بمدرسته وفكرة الواقعي استطاع أن ينصح الغرب بعدم تهديد إيران، وتجلّى بذلك الحزم باللين، أو بمفهوم الدبلوماسية المرنة التي أمر بها المرشد الأعلى خامنئي، حيث جاء اتفاق فيينا بعد سنوات من الترقب والتأجيل فرضتها صعوبة المفاوضات ،

لكنها تمخضت في نهاية الأمر عن توقيع اتفاق جيد للجميع، أمّا محمد جواد ظريف فقد وصف هذا الاتفاق بالتاريخي والجيد لكلا الطرفين (إسماعيل، 2015).

22 شهراً من المفاوضات المعقدة أنتجت في نهاية الأمر اتفاقاً نووياً بين الجمهورية الإيرانية ومجموعة دول (5+1) رَسَمت أُطره الخطوط الإيرانية الحمراء بعدما أُلغيت إجراءات الحظر الدولي عنها، فجاءت ابرز بنود الاتفاق على النحو التالي: (الاتفاق النووي الإيراني الغربي، 2015):

- تعترف القوى الكبرى رسمياً بالبرنامج النووي الإيراني السلمي وتحترم ممارسة الشعب الإيراني لحقوقه النووية في إطار المعاهدات الدولية.
- تعترف منظمة الأمم المتحدة رسمياً بأن إيران قوة ذات تكنولوجيا نووية وتمتلك برنامجاً نووياً سلمياً من ضمنه الدورة الكاملة للوقود والتخصيب.
- تلغى قرارات الحظر المفروضة من قبل مجلس الأمن الدولي على إيران دفعة واحدة ويتم إيجاد تحويل جوهري في كيفية تعاطي مجلس الأمن مع طهران.
- الإفراج عن الأصول والعوائد الإيرانية المحجوزة في خارج البلاد والتي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات بسبب الحظر.
- مفاعل آراك سيظل ينتج المياه الثقيلة وسيتم تحديثه.
- تدخل إيران الأسواق العالمية للمواد النووية لا سيما المنتجين الاستراتيجيين لليورانيوم المخصب والمياه الثقيلة بعد 35 عاما من الحظر.
- يلغى الحظر الاقتصادي والمالي على القطاعات المصرفية والمالية والنفطية والغازية والبتروكيماويات التجارية والنقل والمواصلات في إيران دفعة واحدة منذ بدء الاتفاق.

- يستبدل الحظر المفروض على إنتاج الصواريخ البالستية الإيرانية بحظر على إنتاج الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية فقط، علماً أن إيران لم تنتجها يوماً ولم تدرجها في برنامجها الصاروخي مطلقاً.
- يُلغى الحظر التسليحي المفروض على طهران واستبداله ببعض القيود وإلغاء الحظر تماماً بعد 5 سنوات.
- يُلغى حظر شراء الطائرات المدنية وإمكانية تحديث الأسطول الجوي الإيراني.

مجمل القول ، استطاع المفاوض الإيراني بدبلوماسيته " حياكة السجاد" ومن خلال تبنّي وزير الخارجية الإيراني لفكر المدرسة الواقعية من التوصل لهذا الإتفاق، حيث تحولت نظرة الغرب لإيران من أنها تهدد السلم والأمن الدوليين بفعل هذا الاتفاق إلى نقطة تقارب وتعاون دولي في إطار المعايير الدولية.

أعتقد أن دبلوماسية حياكة السجاد والتي برعت فيها إيران سياسياً، وشكلت إحدى أدواتها القومية المشهورة كان لها دور كبير في نجاح إيران في المفاوضات التي عقدتها مع الدول العظمى مجموعة (5+1) بشأن ملفها النووي، وذلك لأن تلك المهارة في حياكة السجاد بحاجة إلى صبر وحنكة ودهاء، حيث قادتها تلك الحياكة إلى دبلوماسية الصبر في حياكة الأمور التي تخص المفاوضات الأمر الذي جعل إيران تراوغ بحنكة حول مطالبها، وبالتالي حققت النجاح الذي تريد.

المبحث الثالث

دبلوماسية (الذراع العسكري) الإيرانية في منطقة الشرق الاوسط

تتولى طهران منذ بداية ثورات الربيع العربي، وخاصة منذ شهر نسيان /ابريل 2015 من خلال قوات الحرس الثوري الإيراني مباشرة قيادة ستة جيوش، وتدير أربعة حروب في أربع بلدان شرق أوسطية هي العراق واليمن وسوريا ولبنان، حيث يبلغ حجم الاستثمارات والنفقات الشهرية على تلك الجيوش والحروب ما يقارب نصف مليار دولار، وأحياناً أكثر من ذلك، وبعابرة أخرى إيران تنفق في السنة بين 6–8 مليار دولار على الحروب الضالعة فيها مُستخدمة تلك الحروب كدبلوماسية تسمى (الذراع العسكري) للضغط على واشنطن فيما يتعلق بملفها النووي الإيراني (كيا، 2015).

في هذا المبحث سيسعى الباحث إلى مناقشة دبلوماسية الذراع العسكري في منطقة الشرق الأوسط، حيث سيتناول المطلب الأول: دور دبلوماسية (الذراع العسكري) الإيرانية من خلال تدخل إيران في سوريا ولبنان (حزب الله). اما المطلب الثاني فإنه سيناقش دور دبلوماسية (الذراع العسكري الإيرانية من خلال تدخل إيران في اليمن).

المطلب الأول

دور دبلوماسية الذراع العسكري في (سوريا ولبنان)

لم يعد يمكن تجاهل دور جهورية إيران الإسلامية في الشرق الأوسط بسبب الخواء والبلبلة اللذين يتعمقان فيه، فمنطقة الشرق الأوسط تشهد تسارعاً تاريخياً جديداً، بعد مرور عشرين عاماً على إنهيار الكتلة الشيوعية السوفياتية، الذي فَتح المنطقة أمام التدخلات الغربية الرأسمالية المتعددة والتي خاضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وبعد الربيع العربي والإنتفاضات الشعبية العربية منذ 2011 ؛ إذ أدت عوامل عدة إلى تدخل إيران في سوريا ولبنان بالذات بسبب الهجمة النيوليبرالية في العقود الأخيرة، وفساد النخب الحاكمة، وطابع الاستبداد الخاص بدول المنطقة والسياسة الامبريالية ، وطمعاً في الحصول على تنازلات في ملفها النووي، مستخدمة دبلوماسية (الذراع العسكري لتحقيق مآربها) (كيا، 2015).

أولا: التدخل الإيراني في سوريا:

يشكل التحول في العلاقات الأمريكية – الإيرانية في حال اكتمال مساره السياسي والإستراتيجي النووي تحولاً مهماً في ميزان القوى الإقليمية ، حيث تتقدم إيران لتكون الدولة الشرق الأوسطية الأولى إلى جانب إسرائيل في امتلاك التكنولوجيا النووية مضافاً لها التوصل إلى منظومة تفاهمات دولية خاصة في ظل تراجع الدور التركي الإقليمي، كما أن التحول يمكن أن يُضعف الوزن النسبي لدول الخليج في الإستراتيجية الأمريكية، ويشجع على دفع إيران للمشاركة في عملية السلام بين إسرائيل والعرب والفلسطينيين ، كما يُمثّل هذا التحول ضربة مهمة للربيع العربي خاصة في ظل التوترات والفوضى في بعض الدول العربية ناهيك عن تأثير ذلك التحول فيما يتعلق بالمسألة السورية واليمنية وإرهاصاتها في العراق، وتأثيره ايجابياً على الملف النووي الإيراني (الحمد، 2013).

تنظر إيران إلى الحرب الدائرة في سوريا ودعمها لنظام الأسد على أساس أنها حرب بالوكالة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كذلك الدول الغربية، حيث تعد إيران نفسها "

محور المقاومة" ضد الغرب وهذا سبب تحالفهم مع النظام العلوي السوري وحزب الله اللبناني، وكذلك في قطاع غزة عن طريق حماس اللتين تمثلا أوراق ضغط في وجه إسرائيل (Manfreds,2014).

وهناك دعم بارز وواضح من جانب إيران للنظام السوري، وهو ما يظهر بشكل مباشر في رفضها لفكرة التدخل العسكري والتي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في آب /أغسطس 2013 بسبب ثبوت استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ، بالإضافة إلى طرح الأزمة السورية على الطاولة النووية بين إيران ومجموعة (5+1)، وهو الأمر الذي يرجّح اغلب المحللين أنه قد تم التوصل إلى تسوية بخصوصه في سبيل تحقيق التوافق لمشروع إيران النووي (smith,2014).

عبّرت وزارة الخارجية الإيرانية في أكثر من تصريح لها عن أن الأحداث في سوريا تأتي في إطار مؤامرة غربية لزعزعة نظام يؤيد المقاومة ضد إسرائيل، كما شددت في أكثر من موقف على دعم الجمهورية الإسلامية لصناديق الاقتراع كأفضل طريقة لحل الأزمة السورية، كما أنه لا يمكن حل الأزمة السورية بعيداً عن العامل الإيراني، ودليل ذلك مؤتمر جنيف حول سوريا، الذي استبعد مشاركة إيران، ففشل هذا المؤتمر، وما سياسة الذراع العسكري في سوريا وتدخل إيران في تفاصيل الأحداث في سوريا إلا دليل على رغبة إيران في تحقيق مكاسب سياسية في حل أزمة ملفها النووي (عبد الحسين، 2015).

ثانيا: التحالف الإيراني مع حزب الله اللبناني:

مما لا شك فيه أن تواجد الدولة الإسلامية " داعش " في العراق وسوريا هدد النفوذ الإيراني داخل كلا البلدين، فالدولة الإسلامية بمذهبها السني تتخذ من إيران الشيعية عدواً تعمل على تقليص نفوذه، وقد ظهر ذلك في العراق ولا زال، فبعد هزيمة الدولة الإسلامية للجيش العراقي، سعت إيران إلى دعم المليشيات الشيعية وقوات الصدر في حربها ضد داعش، وفي الوقت نفسه

يمثّل دعم النظام السوري جبهة حرب أخرى تجاه تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا (اكبرزاده، 2014).

وكي تحقق طهران أهدافها الإستراتيجية، في مجملها، كان عليها تقديم ذلك الدعم من خلال أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية، وربما تنحصر الأدوات السياسية في دعم الحل السلمي للأزمة السورية دون الإطاحة ببشار الأسد وكذلك طرح الأزمة السورية على مائدة مفاوضات مشروعها النووي، أمّا الاقتصادي فهو الدعم المالي للنظام السوري علاوة على تقديم النفط كأحد الموارد المهمة وسط العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وعلى المستوى الميداني العسكري الغير مباشر، يبرز دور حزب الله كأحد الأدوات الهامة والرئيسية في دعم النظام السوري، فعلى هامش العلاقة التي تجمع النظام السوري وحزب الله، والتي تتخذ سوريا الأخير فيه كأحد الفاعلين الضاغطين على الشأن الداخلي اللبناني لتحقيق مآربه، يأتي تعاون حزب الله مع النظام السوري في الأزمة السورية يرافقه تشجيع ودعم واضح من قبل طهران، وقد أوضح ذلك التعاون مدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن " ماثيو ليفيت" (Matthew Levitt) حيث أكد أن حزب الله وائم نفسه بشكل " وثيق" مع فيلق القدس الإيراني في الوقت الذي يقاتل فيه إلى جانب نظام الأسد (الصمادي، 2015).

وفي السنوات الأخيرة ومع تصاعد الأزمة السورية توطدت الشراكة بين حزب الله وإيران لدرجة أن ولاء الجماعة لخامنئي أصبح واضحاً و جلياً، وتترجم هذه العلاقة الوثيقة إلى سياسات دعم على المستوى العسكري والمالي أيضاً، حيث تفيد بعض التقارير إلى أن حجم المساعدات يتراوح بين 60-200 مليون سنوياً خلال العقد الماضي، وأخرى تبين أن الدعم السنوي يصل إلى 350 مليون ويقف البُعد الطائفي بالإضافة إلى البُعد المصلحي وراء تأثير إيران وتعاونها مع حزب الله في الدفاع عن نظام الأسد، ويتضح ذلك في مقالة نشرتها صحيفة " لوجورنال" حول الدور الذي يلعبه حزب الله في سوريا، مبينه خلاله أن الحزب يعتبر دفاعه عن نظام بشار هو فرض و واجب

حيث أن سقوط الأسد يعني خسارة تاريخية في معركة طائفية بين السنة المدعومين جزئياً من المملكة العربية السعودية، والشيعة المدعومين من إيران، هذا فضلاً عن أن حزب الله يرى أن إسرائيل تسعى للإطاحة بنظام الأسد وهو ما ترفضه إيران وحزب الله، ولذلك ينطلق الدعم الإيراني لحزب الله، الذي يصب في مصلحة نظام الأسد ، من مبادئ دينية وعقائدية وبرجماتية واضحة وثابتة لدى الطرفين (الخوالدة، 2014).

وكانت إيران قد اعترفت بأن الاتفاق النووي الإيراني شمل الملف السوري، حيث كشفت صحيفة وطن امروز الإيرانية عن اتفاق سري بين إدارة الرئيس باراك أوباما وحكومة الرئيس حسن روحاني، حول سوريا أثناء المفاوضات النووية بين طهران وواشنطن، حيث أكدت الصحيفة أن هناك اتفاق يسمى " برجام:" ويعني " الاتفاق الإيراني" واتفاق آخر يسمى " برشام" وهو تفاهم تم بين إدارة أوباما وحكومة روحاني حول الأزمة السورية ، وكانت الأوساط المحافظة قد انتقدت آنذاك حضور محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيرانية اجتماع لوزان حول سوريا، وأعلنت تلك الأوساط عن مخاوفها من تقديم تنازلات إيرانية كالتي قدمت في المفاوضات النووية في الملف السوري، لتحصل إيران على دعم أمريكي في رفع العقوبات البنكية (صحيفة وطن، 2016).

والملاحظ أنه في التقييم الأمني لعام 2014 للتهديدات الإرهابية المحتملة للمصالح الأمريكية، أورد التقييم كلاً من إيران وحزب الله اللبناني ضمن قائمة التهديدات الإرهابية للمصالح الأمريكية، لكن التقرير كان وصفاً عاماً وغير مستند إلى تصورات بعينها، خلافاً للتقييم الأمني لعام 2013 الذي أورد إيران وحزب الله اللبناني ضمن قائمة التهديدات الإرهابية للمصالح الأمريكية في سياق حدثين هامين (الزويري، 2015):

الأول: ما نسب إلى حزب الله من استهداف إسرائيليين في بلغاريا العام 2012 حيث قتل خمسة إسرائيليين في استهداف حافلة.

الثاني: ما نسب إلى إيران من محاولة اغتيال السفير السعودي عادل الجبير في واشنطن في العام 2011.

والحدثان معاً مثلا مبرراً قوياً لوضع إيران في القائمة للعام 2014، لكن الملفت للنظر أن الخلاصة التي توصل إليها التقييم هو أن إيران وحزب الله لا يرغبان في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وان لإيران أولوية بارزة في بقاء النظام السياسي في البلاد، وفي 2015 تم استبعاد إيران من قائمة التهديدات الإرهابية للمصالح الأمريكية في العام 2015، وذلك بسبب التقارب الدبلوماسي بين طهران وواشنطن وأدواتها في المنطقة مثل الحوثيين في اليمن، والنظام السوري، وحزب الله اللبناني (الزويري، 2015).

أرى أن إيران استطاعت من خلال سياسة الذراع العسكري، أن تفرض نفسها على المجتمع الدولي وأن تكبح جماح الدول العظمى التي كان لها معها مفاوضات حول برنامجها النووي، و مشاركة الحرس الثوري الإيراني في الحرب السورية، ودعم حزب الله اللبناني، والوقوف إلى جانب الميليشيات الشيعية في العراق ودعم الحوثيين، وسرايا الوطن ولجان الدفاع الوطني المعروفون بالشبيحة في سوريا ؛ إنما يأتي من باب فرض القوة، وتصدير الثورة ، حيث مبدأ تصدير الثورة الإسلامية قد ذُكر في المادة(11) من الدستور الإيراني ، وكان لسياسة الذراع العسكري الدور الكبير في فرض شروطها على الدول الكبرى بإعتبارها لاعب أساسي في سوريا ولبنان.

المطلب الثاني

دور دبلوماسية الذراع العسكري في (اليمن)

تحالف النظام الإيراني بدعم من المرشد الأعلى مع قوى في اليمن تسعى لزعزعة استقرار الحكومة المركزية وذلك عام 2001، وكانت السعودية تدعم آنذاك الرئيس السابق علي عبد الله صالح، من أجل المحافظة على مصالحها في اليمن، وكان الحوثيون ينتشرون على طول الحدود اليمنية السعودية، لذلك فإن الرياض تشعر بالقلق من ذلك الامتداد، وحيث أن الحوثيون قاموا في تشرين الثاني /نوفمبر 2009 بالسيطرة على جزء من أراضي المملكة، كما وقعت اشتباكات بين الجانبين أسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف الجيش السعودي، حيث لقي أكثر من (110) من الجنود السعوديين مصرعهم في تلك الاشتباكات، واسقط الحوثيين طائرة أباتشي سعودية، وقد وجهت السعودية اتهامات لكلاً من إيران وحزب الله اللبناني بأن كبار المسؤولين في فيلق الجيش الثوري الإيراني، وحزب الله اللبناني، اجتمعوا مع متمردين حوثيين لتنسيق عمليات ضد السعودية، وقد أكدت السعودية تورط إيران في القتال في اليمن ودعم الحوثيين (شينكر، 2010).

كان الرئيس الإيراني السابق محمد احمدي نجاد يدعم الحوثيين ويدافع عنهم، حيث أن الحوثيين يطلقون على فلسفتهم لقب " الشيعة الصافية" ويعلنون صراحة ولاءهم لطهران، وقد أعلن رجل الدين الحوثي "عصام العماد" أن زعيم الجماعة حسن الحوثي هو أشبه بزعيم " حزب الله " حسن نصر الله (شينكر، 2010).

وعقب الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة (5+1) في 14تموز/ يوليو 2015 قال المرشد الأعلى الإيراني علي خامئني: " إن الاتفاق لا يعني أن طهران ستتوقف عن دعم اليمن وسوريا والعراق، وأنها ستتواصل في دعمها للحوثيين الذين أطلق عليهم لفظ "مجاهدين"، إلى جانب أن الاتفاق سيرفع القيود عن السياسة الخارجية الإيرانية، وهو ما يعني زيادة النفوذ الإيراني في منطقة

الشرق الأوسط، الأمر الذي سيؤثر على الملفات والأزمات الإقليمية ، خاصة الملف السوري والعراقي والملف اليمني (عبد العاطي، 2015).

أما عن تأثير الاتفاق النووي يمنياً، فإن الاتفاق الإيراني مع مجموعة (5+1) سيكون له تأثير على السياسة الخارجية لإيران، والنفوذ الإيراني تجاه ملفاتها في الشرق الأوسط، وخاصة الأزمة اليمنية، حيث تسعى كلاً من السعودية وإيران إلى تعزيز نفوذهما داخل اليمن، وهذا ما سيؤدي بالسعودية إلى مزيد من الضربات المتبادلة مع الحوثيين، إضافة إلى زيادة قدرات الحوثيين العسكرية بسبب الدعم الإيراني وخاصة بعد إزالة الحظر الاقتصادي عن إيران بعد توقيعها الاتفاق اليمني، وأيضاً ستعمل إيران على المزيد من التعاون العسكري مع الحوثيين ، ومن جهة أخرى تنامي نفوذ القاعدة على اعتبار أنه حامي للقوى السنية في اليمن في مقابل زيادة النفوذ للحوثيين باعتبارهم المدافعين عن المد الشيعي الذي تسعى إيران إليه (شينكر،2010).

وبعد توصل إيران لاتفاق نووي بعد مفاوضات دامت أكثر من 22 شهراً مع مجموعة (5+1) وتوقيع الاتفاق النووي، أصاب جماعة أنصار الله " الحوثيين" حالة من الإحباط، بأن إيران سوف تضحي بالحوثيين من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه بند من بنود " اتفاق الإطار" خصوصاً وأنها ستبقى تحت مراقبة الدول الكبرى لإثبات حسن نواياها، حيث يشكل الاتفاق النووي بالنسبة للحوثيين حالة من الإرباك وخلط الأوراق الذين كانوا يراهنون على علاقة تصادمية بين إيران والغرب، وكانوا يبنون حساباتهم على الاستفادة من دعم مالي وسياسي وعسكري من قبل إيران، إلّا أن المصادر الإيرانية تؤكد عكس ما كان يعتقد الحوثيين بأن إيران ستظل تدعمهم وتتعامل معهم من منطلق مصالح طهران العليا في الخليج واليمن خاصة وأن جماعة الحوثيين قد خرجت من إطار الزيدية المعتدلة وهم الحارس الأمين على تنفيذ ورعاية مصالح إيران في اليمن (الهياجنة، 2015).

وفي رأيي ، فإن سياسة الذراع العسكري سواء في سوريا أم في لبنان أم في اليمن تكاد تكون سياسة متجذرة في الدستور الإيراني، ذلك لأن إيران تسعى من خلالها لتحقيق هدفين، الهدف الأول تصدير الثورة الإسلامية وتحقيقاً لرغبة رجال الدين في المؤسسة السياسية والدينية الإيرانية، أمّا الهدف الآخر فهو فرض القوة الايرانية اقليمياً حتى يُحسب لإيران حساب وتزيد من مكانتها دولياً.

وبهذا نرى أن سياسة الذراع العسكري لا تقل أهمية عن سياسة (حياكة السجاد) ، فالذراع العسكري بحاجة إلى قوة، أمّا سياسة حياكة السجاد فهي بحاجة إلى صبر ومهارة ، وقد حقق الصبر والقوة أهداف إيران في التفاوض مع الدول العظمى، وبهذا فإنني اجزم ان إيران حققت أهدافها السياسية والدبلوماسية والعسكرية عن طريق استخدامها لجميع الأدوات الدبلوماسية المتوفره.

الفصل الخامس

مستقبل الإتفاق النووي بين إيران والدول العظمى (5+1) الانهيار أو الالتزام

بعد أن وقّعت إيران الإتفاق المبدئي مع الدول العظمى(5+1) في تشرين ثاني/نوفمبر 2013 كان هناك عدة سيناريوهات حول الإتفاق تمثلت تلك السيناريوهات حول الإنهيار أو الإلتزام أو التمديد، لا رابع لتلك السيناريوهات والتي تترقب مصير إتفاق البرنامج النووي الإيراني، حيث أن هذا الاتفاق جاءت معه معضلة التباين في قراءة بنوده، ففي الوقت الذي أعلنت فيه الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي "كاثرين اشتون" (Catherine Ashton) أنه جرى التوصل إلى إتفاق على خطة عمل، جاء بعدها محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني ليصرّح بأنه جرى التوصل إلى إتفاق وخطة عمل، وشتان هنا ما بين (إتفاق على خطة عمل) وبين (إتفاق وخطة عمل)، يأتي بعده وزير الخارجية الأمريكية جون كيري ليؤكد أن هذا الإتفاق لا يعطي الحق لإيران في تخصيب اليورانيوم ، في حين أن جواد ظريف قد أكد اعتراف الدول العظمى(5+1) بحق إيران في تخصيب اليورانيوم (النعيمي، 2014).

ومن هنا يتبين لنا أن هذا الإتفاق يعطي قراءة مغايرة بين اطرافه، وهو بلا شك سينعكس على الإتفاق ذاته، الأمر الذي لم يعجب الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب (Gratowski,2016).

ولقد تمثلت المهمة الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا منذ دخول بنود الاتفاق النووي حيز التنفيذ في العام 2015، في مراقبة مدى التزام إيران بتطبيق ما تم الإتفاق عليه من تعهدات منصوص عليها في إتفاق "خطة العمل المشتركة الشاملة" المبرمة مع مجموعة (5+1) والتي تَضُم أبرز القوى العظمى.

ويخضع الإتفاق النووي الإيراني لرقابة مستمرة تتجسد من خلال التقارير الدورية التي يعدّها رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية "يوكيا امانو"(Yukiya Amano) كل ثلاثة أشهر، ثم يقوم بعرضها على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن للأمم المتحدة، وكان آخر تقرير قام بتقديمه رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية "أمانو" يوم 10 تشرين الثاني /نوفمبر 2016، وذلك خلال زيارته إلى العاصمة الإيرانية طهران في كانون الثاني/ ديسمبر 2016، وقد عبّر "أمانو" عن شعوره بالرضا تجاه سير الاتفاق (Lacrorix,2017).

في هذا الفصل ستعمد الدراسة إلى تحليل مستقبل الإتفاق الإيراني مع الدول الكبرى وخاصة بعد فوز الرئيس المنتخب دونالد ترامب بالإنتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية، وتتبع تطور موقف إيران والدول الكبرى من ذلك، من خلال مباحث ثلاثة ؛ إذ سنتطرق في المبحث الأول إلى مناقشة الدبلوماسية الإيرانية وإحتمالية العودة إلى المراوغة، وفي المبحث الثاني، سيتم مناقشة الإنتخابات الأمريكية 2016 ووصول الرئيس الامريكي دونالد ترامب للرئاسة وموقفه من الإتفاق وإمكانية التأثير على سير تنفيذ بنود الإتفاق أو حتى إلغائه، أما المبحث الثالث فإنه سيناقش طبيعة العلاقات الدولية وردود الفعل بعد الإتفاق وأنه سيكون بداية لفصل جديد في العلاقات الدولية.

المبحث الأول

الدبلوماسية الإيرانية والعودة إلى المراوغة

تُمثّل القضية النووية الإيرانية بالنسبة للإيرانيين (قيم وأهداف الثورة) ، بحيث التأكيد على الإستقلال السياسي والعمل على تحقيق مصالح إيران القومية، فمثل هذه القيم تؤثر في السياسة الإستراتيجية العامة والدولية والإقليمية وتؤثر كذلك في السياسية الإستراتيجية لإيران من خلال الدفع باتجاه الإتكال على الذات في العديد من المجالات، ويبرز هذا التحدي في قضية إكتساب التكنولوجيا النووية للوصول إلى الإستقلالية في مجال الطاقة ، وبإكتساب إيران للقدرة النووية ستصبح إيران منافساً في منطقة ذات حيوية وحساسيه (محمود، 2006).

وفي سبيل حصول إيران على إنتصار في مفاوضات ملفها النووي مع مجموعة (5+1) اتبعت سياسة المراوغة ، وقد إزدهرت المراوغة الدبلوماسية الإيرانية، حيث لا مكان للمصارحة في أجواء الصراع والمصالح السياسية، ومع استحالة التسويات والحلول السياسية للأزمات وللحروب، وللعنف السياسي والاجتماعي والديني، والكل يراوغ لتغطية العجز عن الحل، وكذلك إيران من ضمن الدول التي تتصف بالمراوغة، للتأجيل، وللعرقلة، أو حتى للإمعان في المبالغة في التعبير عن نجاح دبلوماسيتها في التسوية التي أجبرت مجموعة (5+1) للتوصل إليها، وقد استخدمت عقيدة " التقية"[1] كأداة للمراوغة المستخدمة في المذهب الشيعي الإيراني، (لكي يقول الأضعف ما يشاء لتجنب غضب الأقوى)، وقد استخدمت إيران هذا الفن في علاقاتها مع الدول الكبرى بالنسبة للاتفاق الإيراني للحصول على مزيد من المكتسبات والمصالح من الدول الكبرى، وربما لإقناع الغرب بأن لا حاجة لرادع نووي غربي، يكفي الإنضواء تحت مضلة حلف الحماية الأمريكية، كما استخدم وزير الخارجية السابق جون كيري دبلوماسية المراوغة في مفاوضاته مع ايران (الإمام، 2015).

في هذا المبحث سيتناول الباحث مناقشة سياسة المراوغة في الدبلوماسية الإيرانية في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني فإنه سيناقش أهداف سياسة المراوغة بعد الإتفاق النووي الإيراني.

---

[1] التقية : هي أداة استخدمت من قبل السياسة الخارجية الايرانية ، وهي تعني الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير ، تجنباً لغضب الطرف الاخر.

المطلب الأول

سياسة المراوغة في الدبلوماسية الإيرانية

إن المراوغة في الأخلاقيات عبارة عن إجراء يستخدم للخداع من خلال ذكر بيان غير صحيح لا تكون له علاقة بالموقف أو تؤدي إلى جعل المستمع يستنتج استنتاجات خاطئة، وتتميز المراوغة بشدة الغموض والتحفيز العقلي، وفي الحقيقة فإن بعض البيانات تقع تحت كلا الوصفين (Peter,2003).

وفي الوقت الذي تحاول إيران استخدام سياسة المراوغة في مفاوضاتها النووية مع الدول العظمى، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول استخدام سياسة القوة الذكية والقوة الغبية في توظيف سياستها الخارجية في مفاوضاتها مع إيران كذلك، حيث أنها استخدمت تلك القوة بنوعيها في أفغانستان 2001 والعراق 2003، لكن هذا الأسلوب يتناقض مع عصر المعلومات، حيث استخدمت الإدارة الأمريكية في عهد (باراك اوباما) سياسة القوة الناعمة، مع حفاظها على قوتها الصلبة، وجمعها في قوة واحدة ، تعرف بـ "القوة الذكية" (Nye,2004).

منذ بدء النشاط النووي الإيراني وطهران تتبع أسلوب المراوغة في دبلوماسيتها وسياستها مع العالم وخاصة مجموعة (5+1)، وكذلك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ففي 5 شباط /فبراير 2010، اتهم وزير الخارجية الألماني "غيدو فيستر فيله" (Guido Westerwelle) (إيران باعتماد أسلوب المراوغة) والحيل بدل حسم النزاع، حيث أن إيران ومنذ عام 2008 وهي تلجأ إلى أسلوب المراوغة حيال مشروعها النووي والتفاوض مع الدول الكبرى ؛ إذ أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل بأسلوب المراوغة والحيل الإيراني، لأن ذلك سيكون خطراً على المنطقة والعالم بأسره جراء تلك الدبلوماسية المخادعة (فيله، 2010).

إن إيران استخدمت أسلوب المراوغة والحيل بحيث أقنعت الدول العظمى بقرب الوصول إلى الإتفاق تارة، وتارة أخرى ببعد الوصول إلى الإتفاق النووي مع الدول تلك، ومن أساليب المراوغة المتبعة ما شكك به وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس" (Robert Gates) في 7

شباط /فبراير 2010 في أنقرة عاصمة تركيا عند إعلان قرب التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران حول المشروع النووي، حيث أن إيران لم تفعل شيئاً لطمأنة المجتمع الدولي آنذاك وكادت الدول العظمى أن تغير من منهجها الدبلوماسي مع إيران بسبب مراوغتها، وكانت إيران قد استخدمت هذا الأسلوب في عدة قضايا تخدم الملف النووي الإيراني منها مبادلة قسم من اليورانيوم الضعيف التخصيب الذي لديها بنسبة (3.5%) بوقود عالي التخصيب بنسبة(20%) يشغل مفاعل الأبحاث في طهران (فيله، 2010).

وفي العام 2010 أعلن وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي" في ميونيخ أن اتفاقاً نهائياً حول تبادل اليورانيوم مع إيران لمفاعلها للأبحاث في طهران بات في متناول اليد، ولكن لم يتم ذلك، بسبب استخدام إيران أساليب المراوغة والحيل والخداع الدبلوماسي لكسب المزيد من الوقت (متكي، 2010).

أولاً: التخوف الامريكي من المراوغة الإيرانية:

إن مبدأ استخدام القوة الناعمة للولايات المتحدة الأمريكية إزاء قضية التفاوض مع إيران حول ملفها النووي فإنه يرتكز إلى عدة أبعاد: (IERTRAIS,2007)

أ) البُعد الاقتصادي: حيث يقوم هذا البُعد على تحقيق المصالح النفطية والتجارية والمالية الأمريكية في المنطقة.

ب) البُعد الجيواستراتيجي: ويقوم هذا البُعد على أساس محاربة الإرهاب المتمثل في الصحوة الإسلامية ، وهو العنصر الذي تخشاه إيران كما في الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979؛ إذ أن ذلك يُهدد المصالح الأمريكية والمصالح الغربية في المنطقة.

ج) البُعد الأيديولوجي: ويقوم على أساس الإطاحة بالأنظمة الثورية في منطقة الخليج الرافضة للوجود والهيمنة الأمريكية والمعارضة للتسوية السلمية للصراع مع إسرائيل، ومن بينها إيران باعتبارها تُشكل تهديداً للتواجد الأمريكي في المنطقة.

د- البُعد السياسي والعسكري: يقوم على أساس منع أي وقف لإمدادات النفط للدول الغربية وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية مع التأكيد على التفوق الإستراتيجي الأمريكي على أية قوة أخرى.

ومن خلال هذه الأبعاد، تتضح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرافضة لإكتساب إيران للتكنولوجيا النووية، فإيران على خلاف كثير من دول المنطقة ترفض وبشكل مطلق التواجد الأمريكي وترى أن حماية أمن الخليج يتوقف على مسؤولية دول المنطقة، وأنه ليس هنالك الحق لأية قوة خارجية حماية أمنها، بإعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على حماية أمن وسلامة إسرائيل الداعمة للقيم الغربية في المنطقة، لهذا الغرض لا تثق إيران بالحلول والمقترحات الغربية ، وبالتالي لن تغير من موقفها رغم إمهال الإدارة الأمريكية إيران مهلة معينة للانصياع للقانون الدولي (intessar,2005) .

وبعد انتخاب الرئيس الإيراني " محمود احمدي نجاد" ازدادت المخاوف الأمريكية فاحمدي نجاد متهم في قضية احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران أثناء الثورة الإسلامية في عام 1979، لتعلن الولايات المتحدة الامريكية في 31 آب/ اغسطس2005 عن احتمال حل الأزمة عسكرياً، ويعود بذلك الملف النووي الإيراني إلى الواجهة وتبدأ معه فرض العقوبات الإقتصادية.

ثانياً : التخوف الأوروبي من المراوغة الإيرانية:

يرى الطرف الأوروبي أن الطموحات الإيرانية في إكتساب التكنولوجيا النووية يؤثر على أمن واستقرار أوروبا، وبالتالي فدول الاتحاد الأوروبي أمام تحد امني صعب، وعلى هذه الدول إظهار قدراتها كلاعب فعّال في هذه القضية سلمياً، فمصداقية الاتحاد وبالخصوص مصداقية الدول الثلاث الرئيسة في الاتحاد فرنسا، وألمانيا ، بريطانيا، وكذلك تماسك الاتحاد يعتبر مبدأ أساسي واستراتيجي لإندماج أعضائه وراء سياسة مشتركة (عتريسي، 2006).

كما أن إيجاد حلول ناجعة للأزمة النووية الإيرانية تساعد دول الاتحاد الأوروبي للتصرف ايجابياً على المستوى: السياسي ، والأمني، والدبلوماسي , لذا تُركت المبادرة للترويكا الأوروبية، وإذا فشلت الترويكا في التفاوض مع إيران حول ملفها النووي، فسيكون لهذا الفشل انعكاسات سلبية لدى شعوبها شبيهة بانعكاسات فشل التسعينيات المتعلق بقضايا يوغسلافيا، وكوسوفو، وحرب الخليج الثانية، فانفردت أمريكا بقيادة العالم مما وفّر الأرضية المناسبة لظهور ردود أفعال تمثلت في أخذ الاتحاد الاوروبي زمام المبادرة إزاء قضايا الشرق الأوسط والخليج بمعزل عن الولايات المتحدة عندما بدأت هذه الأخيرة تلوح بتوجيه الضربة العسكرية للعراق (موسوي، 2010).

كما قد يؤدي اكتساب إيران للتكنولوجيا النووية إلى رغبة دول أخرى في المنطقة وخصوصاً الدول العربية لاكتساب مثل هذه القدرات، قد تكون المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، أو الأردن أو تركيا، وتقوم بحماية امن هذه الدول الأربع القريبة والمحاذية لإيران الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت القضية بالنسبة للمملكة العربية السعودية مستبعدة في الوقت الراهن ولكن قد تتحالف مع قوة نووية تضمن لها الحماية كباكستان ؛ إذ تربطها مع هذا البلد علاقات متينه ، وقد تصبح المملكة خزاناً للأسلحة الباكستانية، فالسعودية تمثل العمق الاستراتيجي لباكستان في مواجهة الهند، وفي المقابل تقدم باكستان للمملكة الضمانات الأمنية (TERTRAIS,2007).

الدول الأوروبية الغربية تعاملت مع موقف الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد ووزير خارجيته منهو شهر متكي لإتباعهما سياسة المراوغة بالحذر والتشكيك في مصداقيتهما، وسط مخاوف من أن تتعمد إيران كسب الوقت، حيث أن إيران أيضاً وتنفيذاً لسياسة المراوغة قد أعلن رئيسها آنذاك محمود نجاد في مؤتمر صحفي أن إيران على استعداد للموافقة على الطرح الذي تقدمت به مجموعة 5+1 في إشارة إلى الدول الكبرى المعنية بالملف النووي الإيراني، وكانت إيران إنما تسعى من وراء هذه الخطوة مواصلة تخصيب اليورانيوم.(غيتس، 2010).

وكان من ضمن استخدام إيران لأساليب المراوغة والحيل والخداع في دبلوماسيتها النووية إنشاء فرعاً عسكرياً سرياً، لبرنامج الأبحاث النووي الإيراني وأن هذا الفرع مسؤول أمام وزارة الدفاع، وتركيبته وهيكله سريان، ووفقاً لتقرير مجلة " ديرشبيعل" الألمانية فإن هناك اسم يظهر كثيراً فيما يتعلق ببرنامج التسلح السري الإيراني، وهو كامران دانيشغو (وزير العلوم والأبحاث والتكنولوجيا الإيراني) والمقرب من نجاد، وقد أعلنت مجلة (دير شبيغل) الألمانية أن الوثائق التي لديها تشير إلى الهيكل التنظيمي لقسم التطبيقات الموسعة للتكنولوجيا المتطور وعلماء يعملون فيه، ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا الوثائق أيضاً، ولكن إيران استخدمت أسلوب الحيل والمكر والخداع والمراوغة وأعلنت أن الوثائق مزورة، وأن هدف إبراز تلك الوثائق هو التضييق على إيران ومحاصرتها (ديرشبيغل، 2010).

وقد كانت المستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" (Angela Merkel) في عام 2011؛ قد هددت إيران بسبب مراوغتها الدبلوماسية قائلة: " إذا لم يُغير النظام الإيراني نهجه في برنامجه النووي، فإن ألمانيا ستدعم القرار لفرض مزيد من العقوبات عليه، وإذا لم تتغير ردود أفعال النظام الإيراني، فإننا سنساعد بالعمل على فرض عقوبات أشمل (ميركل، 2010).

بقيت إيران تتبع أسلوب المراوغة الدبلوماسية منذ عام 2003 في تعاملها مع الملف النووي الإيراني، مروراً بعام 2011، وكسب مزيد من الوقت لتخصيب اليورانيوم حتى الأسبوع الأول من تموز /يوليو 2015، عندما استهلت إيران والقوى العظمى مفاوضات ماراثونية للتوصل إلى صفقة طويلة الأجل بحلول 14تموز/يوليو2015، لنزع فتيل الأزمة المتعلقة ببرنامج إيران النووي، والمستمرة منذ عام 2003، وكانت إيران خلال هذه الفترة تراوغ وتوهم المجتمع الدولي أنها على أعتاب صناعة قنبلة نووية، إلا أنّ النظام السياسي الإيراني نفى أي اهتمام له بصنع قنبلة نووية مستخدماً بذلك أسلوب المراوغة من خلال تجنب المناقشات العامة حول الحقائق المروعة للحرب النووية (آيزنشتات، 2014).

والمسؤولين الإيرانيين قاموا باستخدام أسلوب المراوغة الدبلوماسي من خلال الإفلات من المسؤولية عند التفوه بكلام مستهتر يتجاهل المخاطر الكامنة في سياسة إيران النووية الحالية، ومن ضمن استخدام إيران لسياسة المراوغة والحيل والمكر والخداع والمراوغة السياسية فإن المرشد الأعلى علي خامنئي خلال خطابه في 21آذار/مارس 2013 بمناسبة عيد النوروز هدد بتدمير تل أبيب وحيفا إذا ما شنت إسرائيل ضربة وقائية ضد البنية التحتية النووية الإيرانية، وكذلك كان أسلوب قائد فيلق الحرس الثوري الإسلامي العميد حسين سلامي عندما قال: " اليوم بإمكاننا تدمير كل بقعة موجودة تحت سيطرة النظام الصهيوني مع كمية حجم النيران التي نريدها من هنا" (آيزنشتات، 2014).

وقد هددت إيران إسرائيل أكثر من مرة في عهد نجاد بإزالتها عن الوجود، حيث أعلن المرشد الأعلى "علي خامنئي" إن زوال إسرائيل على يد إيران هدف استراتيجي في صُلب الثورة الخمينية ، التي لها أصول عقائدية ومذهبية، ففي الفكر الشيعي زوال إسرائيل سوف يتم على يد العمائم السود، كما أن توسعها في المنطقة التي يسود فيها المذهب السني يحتاج لقيامها بعمل ضخم كزوال إسرائيل أو على الأقل التهديد به، وكانت تلك التهديدات أبّان المفاوضات النووية الإيرانية مع الدول العظمى (خامئني، 2014).

وتبين لنا أن إيران إنّما تريد من خلال إلقاء تلك التصريحات ضد الكيان الصهيوني تعريف العالم وخاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على عناصر قوتها واستخدام أسلوب التهديدات من أجل كسب مزيد من الوقت ولحفظ مكانتها كدولة على العتبة النووية، وحتى تُشعر العالم بأهمية الطاقة النووية لديها لتحقيق مصالحها الخاصة من حصولها على الطاقة النووية والتكنولوجية، ولإشعار العالم بأحقيتها النووية كدولة لها أحقيتها إسوة بالدول النووية الكبرى وإسوة بإسرائيل التي تملك مفاعلاً نووياً المسمى "ديمونة".

وفي العام 2014 في شهر أيلول/ سبتمبر وجهت كلاً من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية تحذيراً مشتركاً لإيران من استخدامها لأسلوب المراوغة في المفاوضات التي كانت جارية آنذاك مع مجموعة (5+1) ، وأنه يتوجب على إيران الإلتزام بالسقف الزمني، وأنها ليست لمجرد التفاوض بل لإقناع إيران بضرورة وحتمية التخلي عن برنامجها النووي والحصول على حقها بالاستخدام السلمي للطاقة النووية مع الالتزام بالمعايير الدولية التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت إيران خلال تلك المفاوضات وخلال عام من المفاوضات العقيمة التي استخدمت إيران خلالها أساليب المراوغة والحيل لكسب الوقت في محاولة تخصيب اليورانيوم، وعدم اتخاذ إيران أي مبادرة جدية ملموسة عبر السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدخول موقع "بارتشي" العسكري قرب طهران، وقد أعلن الاتحاد الأوروبي آنذاك أنه ينتظر من إيران أن تقوم بخطوة أولية لبناء الثقة حتى يتمكن من تخفيف العقوبات الأوروبية على طهران بشكل جزئي (جريدة الأهرام، 2014).

وكان من ثمار سياسة المراوغة الإيرانية في المفاوضات النووية مع مجموعة (5+1)، أنها مُنحت فرصة جديدة تمتد حتى حزيران/يونيو 2014 لتمديد المفاوضات الأمر الذي دفع مسؤولين غربيين للتصريح بعدم جدوى التمديد، مشككين في رغبة القيادة الإيرانية في التوصل إلى تسوية، حيث حصلت إيران خلالها على رفع جزئي للعقوبات تحصل بموجبه على 700 مليون دولار شهرياً، وكان رأي بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أن تمديد المفاوضات آنذاك يجب أن يكون مصحوباً بزيادة في العقوبات على طهران بشرط أن يُرسَل أي اتفاق إلى الكونغرس (ظريف، 2014).

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قد استخدم أسلوب المراوغة في المفاوضات النووية مع مجموعة (5+1)، عندما أعلن أن إيران على استعداد للتوصل إلى حل شامل، مشيراً إلى أن الجميع يتفهم مدى التعقيدات التقنية المتصلة ببرنامج إيران النووي، وكانت

إيران قد حققت من وراء أسلوبها المراوغ، رفع جزئي للعقوبات الدولية بموجب ذلك سيتم تسليم إيران شهرياً مبلغ 700 مليون دولار على مدى سبعة أشهر، والتي تم بموجبها تمديد اتفاق جنيف المرحلي، ولغاية موعد الجولة الحادية عشرة من المفاوضات النووية، وقد استمرت محادثات الخبراء من جانب إيران ومجموعة (5+1) حتى شهر آذار/ مارس 2015، وقد أتت المفاوضات الإيرانية مع مجموعة 5+1 باستخدام أسلوب التمديد والمراوغة أُكلها، حيث أن تلك المفاوضات أحرزت تقدماً في كل القضايا الأساسية الخاصة بالملف النووي الإيراني، وحصول إيران على نسبة معينة من تخصيب اليورانيوم (ظريف، 2014).

وفي الوقت نفسه تعتقد إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول مجموعة (5+1) استخدمت أيضاً أسلوب المراوغة والمخادعة ضد إيران من خلال ممارسة ضغوط لا إنسانية كما يقولون الإيرانيون، الأمر الذي يؤدي بعد ذلك إلى عدم الوثوق في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول مجموعة (5+1)، واستخدام الحذر الشديد عند الحوار والمباحثات مع تلك الدول، حيث اعتمدت واشنطن على استخدام أسلوب المراوغة والخديعة، وأعلنت أنها ستغادر قاعة المفاوضات إن لم ترضخ إيران لرغباتها وأمنياتها، إلا أن إيران أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على الرضوخ لإرادتها من خلال استخدام إيران للنفس الطويل وأسلوب المراوغة والتمديد ودبلوماسية والتقية احياناً في مفاوضاتها مع مجموعة (5+1) (مركز دراسات الجزيرة،2014).

وتفيد متابعة التطورات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك " حدوداً " للاستخدام التقليدي للقوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كشفت الاستخدامات غير التقليدية للقوة وتقدم المفاوضات في أزمة البرنامج النووي الإيراني مثالاً جيداً لإمكانية حل الأزمات الدولية الصعبة من خلال الخيار السلمي و المفاوضات، فرغم حديث إسرائيل المتكرر عن توجيه

الضربة العسكرية لإيران منذ سنوات، وتأكيد إدارة أوباما، أن الخيار العسكري لا يزال مطروحاً، " حتى أثناء المفاوضات" إلّا أنه في النهاية انتهت هذه الأزمة الدولية دون استخدام القوة (NYE,2011).

المطلب الثاني

أهداف العودة إلى سياسة المراوغة في الدبلوماسية الإيرانية

لم تأت دبلوماسية المراوغة الإيرانية من فراغ، أو كمجرد اجتهاد، إنما تطلبتها ظروف إيران بعد انتصار ثورتها عام 1979، فواشنطن حاولت محاصرة إيران، بل سعت أيضاً إلى تقويض ثورتها بالقوة، وهذا الحصار الطويل هو الذي فرض على الشعب الإيراني أن يبتدع ويبتكر في مختلف ميادين التطور لضمان قدرته على الصمود، وللحفاظ على حريته واستقلاله، وللدفاع عن نفسه. ومن أجل مقاربة هذه الدبلوماسية، يستطيع المرء القول أن دبلوماسية المراوغة الإيرانية بعد الاتفاق النووي الإيراني الأخير أي بعد 2016 كانت تقوم على مبدأين متوازيين وهما: (مرعشلي، 2016).

1) إحكام العلاقة مع الصديق، ورفعها إلى مستوى التحالف الاستراتيجي وما يفرضه من التزامات، وينجم عن ذلك تشكيل جبهة صلبة قادرة على الصمود في عالم يتعرض للتحولات الجزئية منها والجذرية بشكل متسارع.

2) السعي إلى إيجاد موطئ قدم في العلاقة مع الأطراف غير الحليفة سواء بالحفاظ على العلاقات القائمة أو تطويرها للأفضل، وعدم السماح لما هو سلبي بالطغيان على ما هو إيجابي، مهما كان حجم التباين بين السلبي والايجابي في تلك العلاقات.

إن الدبلوماسية الإيرانية المراوغة بعد الاتفاق النووي مع مجموعة (5+1) تنطلق من العناصر والمسائل التالية: (مركز دراسات الجزيرة، 2016).

1- لإيران أهدافها الإستراتيجية المحددة والمعلنة والمعلومة، وعلى دبلوماسيتها أن تخدم هذه الإستراتيجية ، والتكتيك المعتمد في هذا المجال يسعى إلى مراكمة الانجازات الكبيرة أو الصغيرة عن طريق تحقيق الإستراتيجية، ولا شك أن أول أهداف إيران الإستراتيجية يتمثل

في نصرة الشعب الفلسطيني، كما يَرد في خطابات القادة الإيرانيين وان يسترد حقوقه ومواجهة القوى العالمية والاستعمارية.

2- إن هدف سياسة المراوغة هو أن تحصل إيران على تحقيق أهدافها والسعي إلى تطوير علاقة فعلية مع الدول العظمى و بناء علاقة جديدة مع الدول العظمى بعد الاتفاق تحل محل العلاقات التي كانت قائمة وانقطعت وذلك لان الأنظمة والسياسات والعلاقات كانت عرضة للتغيير في الفترة من 1979- 2016.

3- مهما كانت الفروق بين ظواهر السياسات وبواطنها، فإن التعامل المدروس مع الظاهر والباطن أفضل من القطع الكلي للعلاقة مع الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة، ومن المؤكد أن السعي إلى توافق كلي على كل شيء بين الدول هو حلم يتعذر بلوغه، لكن وجود العلاقة يمثل الأساس الذي يمكن من خلاله تطوير التفاهم والتكامل والتعاون لمصلحة طرفي العلاقة (إيران والدول العظمى)، وأن يكون الطرف الآخر صديقاً إلى حد ما، خير من أن يكون عدواً.

4- إيران كانت تسعى إلى رفع سقف مطالبها منذ بداية المفاوضات، ولذلك استخدمت هذه السياسة، لكن هذا ما فعلته أمريكا أيضاً، وهو سر المفاوضات الماراثونية، حيث ربح الطرفين في النهاية، لكن إيران تعتقد أنها ربحت أكثر عندما تقارن مكاسبها بالاعتماد على معايير حقيقية ومقارنتها بما حققته المفاوضات، وهنا ينبغي الرجوع إلى قوانين وأحكام مجلس الأمن السابقة الخاصة بالقضايا ذات الصلة من أجل المقارنة مع القرارات الخاصة بإيران، وسنجد بأن هناك قرارات لمجلس الأمن الدولي ضد بعض الدول الطامحة للمشروع النووي شددت بشكل صارم على إيقاف تخصيب اليورانيوم بشكل تام، بينما ما هو واضح من القرارات الخاصة بإيران أن هناك هامشاً لا بأس به من التصرف بالبحوث والتطوير (خوالدة، 2015).

وهنا لابد من السؤال: لماذا تعمل الولايات المتحدة على إغاثة اليمن لوقف الحرب، وفي الوقت نفسه لاتعمل من أجل إغاثة سوريا والعراق لوقف الحرب فيها؟

والجواب عند الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" والذي كان من المقرر أن يبيع قادة الخليج مشروع الاتفاق النووي الإيراني، واوباما استخدم لغته السياسية لإقناعهم بأن لا داعي لقلقهم، وليس هنالك تهديد لأمن الخليج إذا ما امتلكت إيران القنبلة النووية، فالملاحظ من كلام الرئيس اوباما أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم أيضاً أسلوب المراوغة مع الخليج العربي كما كان يستخدمها أوباما مع مجلس الكونغرس، وكما تستخدمها إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مفاوضاتها (الإمام، 2015).

ومن هنا يتضح لنا أن السياسة الإيرانية اتسمت بعد الاتفاق النووي الإيراني في مفاوضاتها مع مجموعة (5+1) بطبيعة معقدة ومتشابكة، والباحث في الدبلوماسية الإيرانية يرى فيها الثورية، والابهامات ظاهرة في جوانب كثيرة منها، حيث يتداخل الديني بالقومي، والثورية بالبراجماتية، وكذلك فقد اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالإثارة حيناً والمراوغة حيناً وتوزيع الأدوار حيناً آخر واللعب على عامل الزمن، وقد انعكست كل هذه الملابسات على طبيعة السياسة والدبلوماسية الإيرانية تجاه المنطقة العربية متأثرة بالعوامل والمرتكزات خاصة الاساسية منها، المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب وقضاياهم.

لقد كان السياسيون الإيرانيون يراوغون في أزمة الملف النووي الإيراني في مفاوضاتهم مع الأوروبيون والولايات المتحدة الأمريكية لأنهم ما كانوا ليتقبلوا أبداً التعامل مع بلدهم باعتباره دولة من الدرجة الثانية في إطار معاهدة منع الانتشار النووي ولم يصبح تحقيق التقدم في حكم الممكن إلا عندما اعترفت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بهذه الحقيقة وأمرت بإدارة محادثات مباشرة عبر قنوات خلفية في العام 2011، وكان المفتاح هو الاعتراف بضرورة استيعاب شعور الشعب الإيراني (ايفانز، 2015).

كانت إيران وحتى مع استخدامها لدبلوماسية المراوغة في مفاوضاتها مع مجموعة (5+1) مدركة بشكل شديد الوضوح دوماً للمخاطر المتعددة المترتبة على اجتياز الخط الأحمر، فهي تعلم أنها ستواجه هجوماً من إسرائيل الأثقل تسليحا في المنطقة، سواء بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية أو من دونه، وأن القوى السنية في المنطقة ربما تتحرك لمواجهة القنبلة الشيعية بأسلحة نووية خاصة بها، وأن عقوبات دولية إضافية ساحقة قد تفرض عليها، هذا وفضلاً عن عامل آخر لا يجوز أن نستبعده على الفور كما يفعل المنتقدون الهازئون عادة وهو رفض زعماء إيران القول وبشكل متكرر لبعض الدول الإقليمية والدولية ان أسلحة الدمار الشامل الإيرانية مبنية على أسس دينية، ولم تسير إيران خلال الفترة السابقة التي سبقت اتفاق فيينا عبثاً بل كانت تستخدم أساليب الصبر والمراوغة مع الأوروبيون والولايات المتحدة الأمريكية حتى قبل المفاوضات حتى أصبح المشروع النووي الإيراني أمراً واقعياً (ايفانز، 2015).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة، ما هو السبب الذي جعل إيران تواصل هذا المشروع رغم العقبات والصعاب التي واجهتها إيران ؟ ، بكل تأكيد ، الكبرياء الوطني والمصلحة القومية الإيرانية هو الذي جعلها وشعبها تتشبث بذلك، وأنها دولة تمتلك البراعة الفنية المبهرة، وان هنالك حدوداً لتحملها للضغوط الدولية.

ولكن وبعد توقيع إيران الاتفاق النووي مع مجموعة (5+1) في 14 تموز/ يوليو 2015 وبعد عام من الاتفاق ما زالت الدول الأوروبية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تراقب المشروع النووي في محاولة للكشف عن التحركات غير المنتظمة وتنفيذ أي إجراء مخالف للقانون ومخالف للإتفاق، وكذلك رصد إيران في الساحة الدولية، وما زالت إسرائيل تعمل على الرصد الاستخباراتي لإيران بسبب العديد من الفجوات في الاتفاق كما تراها إسرائيل (وطن ، 2016).

ولكن إيران ما زالت تجيد سياسة المراوغة الدبلوماسية، وما زالت تمتلك أوراق رابحة تلعبها أثناء مفاوضاتها مع الدول العظمى، رغم شعور الإيرانيين بالإحباط من نتائج الاتفاق الذي وقع فيما بعد، ومع ذلك فإيران ما زالت تواصل سياستها في دعم دول المنطقة مثل سوريا، والعراق، والحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، لبناء قوة عسكرية ضد إسرائيل، وتعزيز برنامج الصواريخ البالستية الذي يهدد الدول المجاورة لها والدول البعيدة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها (وطن ، 2016).

استطاعت إيران كدولة مفاوضة وبفضل دبلوماسيتي "حياكة السجاد" و "المراوغة" التي اتبعتها في المفاوضات مع الدول الكبرى ومنذ عام 2003 أن تحوّل برنامجها النووي إلى أزمة سياسية دولية تصدرت جدول أعمال المجتمع الدولي، فبدأت مساع حثيثة لاحتوائها دامت طويلاً، وتخللتها اجتماعات كثيرة سادتها الحيلة والمكر والهدوء من قبل إيران، إلى أن توصلت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق نهائي (هو لصالح إيران بالدرجة الأولى) تلتزم فيه إيران بوقف تخصيب اليورانيوم مقابل رفع تدريجي للعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها (الرشدان، والخماش، 2016).

إن استخدام إيران لدبلوماسية المراوغة لم يأتي من فراغ وعبثية بل لتحقيق جملة من الأهداف كان من ضمن تلك الأهداف ما يلي: (الطوالبة ، 2014)

1) استثمار الوقت وكسبه لصالح المفاوضات التي أجرتها إيران مع الدول الغربية (5+1).
2) الحصول على مزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية من خلال كسب الوقت بالمبادرات والمناورات والمراوغة السياسية من خلال خطط ومشاريع التسوية.
3) كانت دول الغرب تدرك مقدار مراوغة نظام الملالي في إيران في كل القضايا التي يتعاملون بها مع هذا النظام، ولكن دول الغرب تُغلّب مصالحها وترضخ أحياناً من أجل تحرير هذه المصالح.

4) وكانت إيران تسعى من وراء استخدام سياسة المناورات والمراوغة والحيل للاتفاق على فك العقوبات الدولية ضد إيران وفك الحصار الأمريكي، وفي هذا الشأن قال المرشد الأعلى لإيران: " يجب أن لا يتم ارتهان احتياجات البلاد وبعض القضايا مثل العقوبات بالمفاوضات على المسؤولين أن يعالجوا موضوع العقوبات بطريقة أخرى".

واعتقد أن الطريقة الأخرى التي تحدث عنها المرشد الأعلى علي خامنئي هي إتباع سياسة المراوغة، والحيل والخداع والمناورات مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق المصلحة القومية والدينية الإيرانية.

فالمفاوضات الإيرانية مع مجموعة (5+1) سادتها دبلوماسية المراوغة، ولكن المفاوضات برمتها كان الهدف منها هو تحقيق مزيد من الخطوات في المجال السياسي، وفي ذلك قال رئيس النظام الإيراني حسن روحاني: " إلا أننا لا نريد أن نتراجع ولو خطوة واحدة في مجال التقنية، ومن أجل هذه الغاية، فقد بذل علمائنا ومؤسساتنا للطاقة الذرية الغالي والنفيس. وها نحن واصلنا ونواصل جميع نشاطاتنا العلمية والعمل القانوني وعلى جميع الغربيين والشرقيين ومجموعة (5+1) أن يعلموا ذلك" (الطوالبة، 2014).

ومما يؤكد نجاعة نظام المراوغة الذي اتبعته إيران في المفاوضات ما قاله علي لاريجاني رئيس برلمان نظام الملالي: " المفاوضات النووية لن تكون محل تسامح ، لأن كمية التقنية النووية في المفاوضات لا تقبل التسامح" (لاريجاني ، 2014).

إن دبلوماسية المراوغة الإيرانية أصبحت سلوك في سياستها الداخلية والخارجية، وأصبح من خصائص النظام السياسي الدبلوماسي الإيراني وما يميز السلوك الإيراني تجاه الآخرين هيمنة المصالح الإيرانية وسوء الظن أو الارتياب بالاخرين، والقلق وعدم الاستقرار، وعدم الرغبة في العمل الجماعي، وعدم الإحساس بوجود الآخرين (عبيد ، 2010).

المبحث الثاني

مستقبل الإتفاق في ظل الانتخابات الامريكية 2016

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1979 في التعامل مع النظام الإيراني من خلال استخدام عدة أساليب منها الأساليب السياسية الدبلوماسية، وفرض العقوبات الاقتصادية هو خيارمن بين مجموعة خيارات دبلوماسية راهنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف في وجه أطماع إيران النووية ، وفي 14تموز /يوليو 2015 وقّعت إيران مع مجموعة (5+1) اتفاقاً نووياً شاملاً عرف هذا الاتفاق رسمياً بالإتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني، وكان هذا الاتفاق يهدف إلى الحد من الطموحات النووية الإيرانية، إلا أنّ هذا الإتفاق كان له نتيجة عكسية تمثّلت بوضع الولايات المتحدة الأمريكية في مأزق حقيقي. (Middle East,2016).

إنّ الإتفاق الذي وقعته إيران مع مجموعة (5+1) أدى إلى منح إيران حرية اكبر، بمقابل تقييد خيارات الولايات المتحدة الأمريكية، وطالما أن هناك تقدم في بنود الاتفاق النووي فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى غير قادرة على أي ردة فعل تجاه إيران، لأن ذلك قد يقود إلى إنهيار الإتفاق، حتى أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران بسبب اختبارها للصاروخ البالستي، لا يمكن أن تؤدي إلى فشل الاتفاق لأنها ليست الاّ عقوبات شكليه (مركز دراسات الجزيرة، 2016).

يتناول هذا المبحث مطلبين، يتناول المطلب الأول بالتحليل تأثير الانتخابات الأمريكية على الإتفاق النووي الإيراني، أمّا المطلب الثاني فسيناقش مصير الإتفاق النووي في عهد الرئيس الامريكي المنتخب دونالد ترامب.

المطلب الأول

تأثير الانتخابات الأمريكية على الإتفاق النووي الإيراني

تكتسب الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي تجرى كل أربعة أعوام، أهمية كبرى ، نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تقف على رأس النظام الدولي، وتتشابك في الكثير من أزماته وتفاعلاته , ومنها منطقة الشرق الأوسط ، ورغم أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران والشرق الأوسط بشكل عام تحكُمها ثوابت معينة ومحددات ومصالح، بغض النظر عن طبيعة الإدارة ما إذا كانت جمهورية أو ديمقراطية، ورغم أن عملية صنع السياسة الخارجية تقوم على المؤسسات، وليس الأفراد، إلّا أن شخصية الرئيس الأمريكي والفريق الرئاسي المعاون له في الإدارة تؤثر بشكل كبير في تلك السياسة، سواء من حيث التدخل أو الإنعزال، أو من حيث آلياتها ما بين استخدام الأدوات الصلبة مثل (القوة العسكرية ، العقوبات والضغوط السياسية) ، وبين الآليات الناعمة، مثل (المساعدات , الاحتواء ، الحوار، والدبلوماسية) (احمد، 2016).

شكّل الإتفاق النووي الإيراني مع الدول العظمى(5+1) والذي دخل حيز التنفيذ بعد توقيع الاتفاقية في 14/تموز2015، قضية مثيرة للجدل لإدارة باراك أوباما، كما أصبحت قضية حاسمة في الحملات الانتخابية لإنتخابات 2016، حيث يدعم الديمقراطيون الاتفاق، بينما يعارضه الجمهوريين بشدة ، إلى حد أنّ كثيراً من المرشحين هدد بالإنسحاب عند تولي منصب الرئاسة، وقضية الملف النووي الإيراني وقضايا الشرق الأوسط برُمتها تعتبر قضايا حاسمة من الناحية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، كما أن استقرارها أو غياب الاستقرار فيها مهم بالنسبة إلى الشؤون المالية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة ومختلف أنحاء العالم (هوداك، 2016).

وحول نظرة كل من المرشحين هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) ودونالد ترامب (Donald Trump) حول الإتفاق النووي الإيراني، فقد قدمت " كلينتون" خطة إستراتيجية خماسية للتعامل مع إيران كما يلي: (احمد، 2016)

أولا: تعميق التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل من خلال دعم الدفاع، وتحديداً في مجال الكشف عن الإنفاق والدفاع الصاروخي.

ثانيا: التأكيد على أن منطقة الخليج العربي تُشكّل مصلحة حيوية، من خلال وجود عسكري قوي، والحفاظ على مضيق هرمز وفتحه امام الملاحة العالمية وزيادة التعاون الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثا: مكافحة وكلاء إيران في الدول الأخرى، وإشراك دول مثل تركيا في تضييق الخناق على الدعم المقدم لهؤلاء الوكلاء.

رابعا: التصدي لانتهاك حقوق الإنسان في إيران.

خامسا: العمل مع دول عربية لوضع إستراتيجية إقليمية شاملة.

وقد صرّحت كلينتون بأنها تؤيد الإتفاق النووي الإيراني مع مجموعة (5+1)، ولكنها تصفه بأنه مقاربة "غير موثوق بها، ولكن تحققت"، وأضافت أنها إذا ما فازت بالإنتخابات الرئاسية فإنها ستلجأ إلى عقوبات إضافية أو إلى القوة العسكرية، إذا لزم الأمر لفرض بنود الاتفاق.

ورأت أن الإتفاق من شأنه تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية ، وإسرائيل وكذلك منطقة الشرق الأوسط، وأكدت أنها لا توافق على أي تهديد إيراني لإسرائيل، لأنها في هذه الحالة ستشن هجوماً نووياً على إيران، إذا ما حاولت القيادة الإيرانية قصف إسرائيل أو تهديدها (عبد العاطي، 2015).

أمّا دونالد ترامب فقد اثار جدلاً شديداً بشعاراته ومقولاته الصادمة، خلال حملته الانتخابية منها طرد المسلمين من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض رقابة على أحياء المسلمين وإقامة جدار مع المكسيك، واعتزامه الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، وبهذا فإن ترامب اثار بذلك حالة من التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالمين العربي والإسلامي؛ إذ أن تضخم ظاهرة الإسلام فوبيا وتطرف ترامب سوف يغذي بدوره العنف والحقد لدى الجماعات المتشددة، وهو ما يعني دخول مرحلة جديدة من العنف والإرهاب (مطر، 2016).

كذلك فإن ترامب يعارض العلاقة مع إيران والإتفاق النووي، وكان أبان حملته الانتخابية يقول أنه قادر على التفاوض على صفقة أفضل، وأكد انه سيتوقف البرنامج النووي الإيراني " بأية وسيلة متاحة "، كما يؤيد زيادة العقوبات الاقتصادية على إيران لأكثر مما كانت عليه قبل الإتفاق (Burns,2016).

وخلال حملته الانتخابية بمدينة بينساكولا في ولاية فلوريدا، تحدث الرئيس المنتخب "دونالد ترامب" بلهجة قاسية تجاه إيران، وخلال رده على احتمال حدوث أي مضايقة إيرانية للسفن الأمريكية في الخليج "هدد بنسف الاتفاق النووي مع إيران" ، حيث وصف إيران بأنها: " تستهزئ بنا وتتلاعب بنا تماما" أي تستهزئ وتتلاعب بالولايات المتحدة الأمريكية (RT. Arabic,2016).

والقاسم المشترك بين شعارات هيلاري كلينتون و دونالد ترامب فيما يخص البرنامج النووي الإيراني هو مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل، لأن في ذلك مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية، لما في هذه الاسلحة من تهديد لحليفتها إسرائيل، ولشركائها في منقطة الخليج العربي، والقوات الأمريكية في المنطقة، وتحت هذه الذريعة تحاول الولايات المتحدة الأمريكية العمل على احتواء البرنامج النووي الإيراني، ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي (توفيق، 2017).

إن تصريحات القيادة الإيرانية ورغم محاولتهم بث الطمأنة لشعبهم إلا أنها أفصحت عن رعب كبير يكتنفهم من مصير الاتفاق النووي بعد تسلم ترامب السلطة، وذلك لأن تصريحات ترامب تهدد بوقف الاتفاق ، إلا أن الرئيس "حسن روحاني" قلل من قيمة فوز دونالد ترامب أو تأثيره على بلاده قائلاً: " إن نتيجة الانتخابات الأمريكية ليس لها تأثير على السياسات الإيرانية، حيث أكد أن الإتفاق النووي لا يمكن تغييره بقرار من إحدى الحكومات (المياني، 2016).

ومع قرب الإنتخابات الامريكية، وبعد المفاوضات التي أجرتها إيران مع الدول الكبرى (5+1) والتوصل إلى اتفاق معها في 14تموز /يوليو 2015، كان واضحاً خسارة إيران في كثير من المناطق التي لها نفوذ فيها في سوريا ولبنان والعراق واليمن بسبب حجم الأعباء التي ألقتها العقوبات الأمريكية الأوربية عليها، حيث تراجع إنتاج النفط الإيراني بما يزيد عن خمسين بالمئة، وارتفعت معدلات البطالة بما يزيد عن عشرين بالمئة، فضلاً عن أن هناك تياراً سياسياً معارضاً يزداد تبلوراً وانتشار منذ 2009، وفي حال فوز ترامب واتخاذه الإجراءات الإنتقامية التي هدد بها ليس من المستبعد تدهور الإقتصاد الإيراني، وقد تضطر إيران إلى التضحية بطموحاتها النووية من أجل الحفاظ على وجود الإمبراطورية الفارسية والنفوذ الإقليمي الكبير الذي انجزته في السنوات السابقة , نظراً لكثرة المشاكل الداخلية التي تعاني منها إيران من فقدان نفوذها لأكثر من الثلثين، والمشاكل الاقتصادية الداخلية، ودخولها بحروب استنزافية كما في سوريا، واليمن والعراق، ورضوخ الشعب الإيراني المغلوب على أمره والذي ينتظر الفرصة للخلاص بسبب الوضع الاقتصادي السيء والذي سيزداد سوءاً مع تولي الرئيس الفائز بالانتخابات الأمريكية ترامب إذا ما نفذ تهديداته (البغدادي، 2015).

ويُعد تمديد العقوبات على إيران لمدة عشرة أعوام اخرى ضربة جديدة لإيران ؛ إذ هدد الرئيس الإيراني حسن روحاني بأن بلاده سترد على القرار الأمريكي ، وتهديدات روحاني هذه يبدو أنها " لن تسمن ولن تغني من جوع" لأن الكونغرس الذي طلب منه روحاني استخدام الفيتو لم يعد

" كونغرساً" ديمقراطياً كما كان سابقاً بل هو كونغرس بأغلبية جمهورية ويستطيع أن يغير ويبدل أي اتفاق سواء كان الاتفاق النووي مع إيران أم غيرها (الحامد، 2016).

وفي إطار الحقائق وردود الأفعال السابقة سواء من قبل الرئيس المنتخب دونالد ترامب أو المسؤولين في طهران، فقد ثار تساؤل حول المسارات المحتملة لمستقبل البرنامج النووي الإيراني في ظل الانتخابات الأمريكية والموقف المتشدد للرئيس الأمريكي الجديد" ترامب" من الإتفاق النووي، وقبل وصول ترامب البيت الأبيض كان هناك ثلاثة احتمالات للإتفاق النووي مع إيران ، على النحو التالي: (مركز دراسات الجزيرة، 2016).

الأول: إلغاء الإتفاق النووي، لأن الاتفاق كان التزام سياسي وليس اتفاقية اقرّها أعضاء الكونغرس، مما يجعل للرئيس الأمريكي الجديد صلاحية تعديل بنوده، لا سيما وأن ترامب يوافقه عدد كبير من أعضاء الكونغرس و يدعمونه في رأيه، الأمر الذي يساعده على فرض المزيد من الضغوط على إيران، وهكذا يصبح الإتفاق النووي على المحك، فضلاً على أن أعضاء الفريق الجديد يجاهرون بمعاداتهم لإيران، وأن إيران تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

الثاني: الالتزام بالاتفاق النووي، وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة " وول ستريت" أن إدارة الرئيس باراك أوباما، تدرس اتخاذ إجراءات جديدة خلال فترته المتبقية في منصب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الإتفاق النووي مع إيران، ومن بين الإجراءات التي لا تزال قيد البحث توفير تراخيص للشركات التجارية الأمريكية لدخول السوق الإيرانية، ورفع المزيد من العقوبات الأمريكية، مع محاولة إقناع إدارة الرئيس ترامب وفريقه بتجنب الإضرار بالإتفاق النووي الإيراني بسبب آثار تلك الخطوة السلبية.

الثالث: تعديل الإتفاق النووي، حيث أن هناك تصريحات لترامب تدعو إلى إصلاح الصفقة النووية، وذلك بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع طهران، حيث روّج لهذه الرؤية عدداً من

مستشاري ترامب خلال الحملة الانتخابية، فقد أكد مستشاره للشؤون الخارجية "وليد فارس" على أن ترامب لن يلغي الإتفاق النووي الإيراني، لكنه سيطالب بتعديله مشيراً أن هذه الصفقة تروق لترامب صيغتها الحالية، ويرى إمكانية تحسين شروطها بمساعدة المشرعين، وانه سيتم إرسال الإتفاقية إلى الكونغرس لإعادة النظر فيها (عبد الحليم، 2016).

وهنا فإنني أرى، أن إيران لن تهتم باجراءات الولايات المتحدة الأمريكية سواء بإلغاء أو تعديل الإتفاق ولن تستجيب للضغوط الأمريكية من أجل إعادة التفاوض حول إتفاق نووي جديد، باعتبار أنها توصلت إلى أفضل النتائج مع الولايات المتحدة والدول العظمى (5+1)، في الاتفاق الحالي ولا يمكن أن تراهن على اتفاق جديد يتضمن مزايا جديدة واكبر، وهو ما يعكسه وزير الخارجية جواد ظريف، الذي أعلن انه غير مهتم بإقامة علاقة مع وزير الخارجية الأمريكي الجديد في إدارة ترامب، على غرار تلك العلاقة التي أسسها مع وزير الخارجية السابق " جون كيري"، باعتبار انه لم تعد هناك حاجة لإجراء مفاوضات جديدة مع واشنطن سواء حول الاتفاق النووي أو غيره من الملفات.

وأياً كان الأمر، فإن إدارة الرئيس ترامب ستمارس ضغوطاً على طهران في جميع الملفات، الأمر الذي سيضع الاتفاق النووي على المحك، وإمكانية تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن التزاماتها ببنود الإتفاق ، وستقتصر كل مناورات ترامب بالنسبة لإيران على العقوبات الأمريكية الأحادية في مجال البرنامج الصاروخي البالستي، ودعم الإرهاب وحقوق الإنسان.

المطلب الثاني

مصير الإتفاق النووي في عهد الرئيس دونالد ترامب

أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني في الكلمة التي ألقاها في التاسع من شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2016 خلال اجتماع رئاسة مجلس الوزراء في العاصمة الإيرانية طهران إلى أن نتيجة الانتخابات الأمريكية لن تؤثر على سياسات بلاده وأشار روحاني إلى أن تلميحات الرئيس دونالد ترامب الفائز بالانتخابات الأمريكية حول عزم هذا الأخير على فسخ الإتفاق النووي المُبرم بين إيران ومجموعة (5+1) حال فوزه بالانتخابات طول مدة حملاته الانتخابية، وبناء على ذلك الاتفاق تم في 16 كانون الثاني /يناير 2016 الإعلان من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عن رفع العقوبات الاقتصادية المرتبطة بالملف النووي الإيراني، بعد أن أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران امتثلت للالتزامات المطلوبة بشكل يتناسب مع الإتفاق الموقع (روداو، 2016).

وقد حذّر وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" الرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" قائلاً: " انه يتوجب على الرئيس الأمريكي الالتزام بالاتفاق النووي الإيراني" وأضاف " أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، انه خيار الشعب الأمريكي، المهم بالنسبة لنا هو التزام الرئيس الأمريكي بتعهداته المتعلقة بخطة العمل المشترك الشاملة. (الاتفاق النووي)، ونعتقد أن المجتمع الدولي لديه نفس التوقعات من الولايات المتحدة الأمريكية.(ظريف، 2016).

وكان ترامب بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد شن هجوماً شديداً على الإتفاق النووي الإيراني حيث وصف الإتفاق بـ "الصفقة الفاشلة" ؛ إذ أنه علّق على بنود الاتفاق بـ "أنه كان يجب تضمين بنود الاتفاق شرطاً حول احترام إيران لليمن وكل تلك الأماكن الأخرى"، ويقصد بها

سوريا والعراق ولبنان، وكان ذلك كلام الرئيس المنتخب ترامب أبّان حملته الإنتخابية في إحدى المناظرات الرئيسية في أيلول /سبتمبر 2016 (الجزيرة ، 2016).

والمُلاحظ أن هناك تضارب في تصريحات الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب حول موقفه من الإتفاق النووي مع إيران، حيث وصفه ذات مرة بأنه عار على بلاده ، وقال عن المفاوضات التي أدت إلى ذلك الاتفاق أنها أسوء ما رآه في حياته وعبّر في مناسبة أخرى عن رغبته في تفكيك هذا الاتفاق الذي وصفه بـ " الكارثي" , بينما اقرّ في موقف آخر بصعوبة إلغاء اتفاق نصّ عليه قرار للأمم المتحدة مشيراً إلى أنه لن يلغي الإتفاق وسيكتفي بتسليط مراقبة شديدة على تنفيذه (الطاهر، 2016).

إن تلك التصريحات التي أدلى بها ترامب دفعت بالمرشد الأعلى للثورة الإيرانية "علي خامنئي" في حزيران /يونيو 2016 إلى التهديد بحرق الاتفاق النووي الذي وقعته إيران مع مجموعة (5+1) في حال إذا تراجع عنه الرئيس الأمريكي الجديد، وقال خامنئي بهذا الصدد: " إذا تحوّل التهديد من مرشحي الرئاسة الأمريكية بالقضاء على الإتفاق إلى شيء عملي، فإن الجمهورية الإسلامية ستشعل النيران في الاتفاق" ؛ اذ انه كان يرى أن لا فرق بين المرشحين الديمقراطي والجمهوري (الطاهر، 2016).

وعلى الرغم من أن البيت الأبيض حاول التخفيف من روع إيران بعد فوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأمريكية، وما كانت تراه طهران من ثورة على ذلك الاتفاق الذي وقّع مع مجموعة (5+1) حول الملف النووي، إلا أن هذه الطمأنة يبدو أنها لم تمنع المسؤولين الإيرانيين من التعبير عن مخاوفهم الكبيرة من كيفية تعامل الرئيس الأمريكي الجديدة مع هذا الملف (المياني، 2016).

وكان ترامب خلال حملته الانتخابية وجولاته أكد مراراً على أن الاتفاق النووي الذي تم توقيعه بين إيران ومجموعة (5+1) كان خطأً كبيراً من إدارة الرئيس المنتهية ولايته بارك أوباما وأنه يهدد أمن العالم و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ويهدد أمن إسرائيل وهذه قضايا حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبذلك فإنه سيعمل على نقض هذا الاتفاق الذي تم برعاية مجلس الأمن فور فوزه بالسلطة (المياني، 2016).

إلّا أن هناك تأكيد من جانب البيت الأبيض بعد فوز دونالد ترامب للتأكيد على أن إدارة الرئيس باراك أوباما ما تزال ملتزمة بتنفيذ اتفاق باريس بشأن التغير المناخي والإتفاق النووي مع إيران في الشهور الأخيرة للإدارة في السلطة ، إلا أن ترامب الذي انتقد بشدة اتفاقي إيران وباريس وانتقد كذلك الطمأنة التي قدمها البيت الأبيض لإيران قبل تسلمه الإدارة الأمريكية ، لكن ماصرح به البيت الأبيض يؤكد أن الموقف سيتغير حتماً بعد انتهاء ولاية أوباما حيث أخلى البيت الأبيض ساحة أوباما من أي تغيير قد يحدث بعد مغادرته السلطة ، وترك الأمر إلى عهدة الرئيس المنتخب ترامب ليقرر فيه ما يشاء (مركز الجزيرة للدراسات. 2016).

روجت إدارة الرئيس المنتهية ولايته باراك أوباما للإتفاق النووي الذي يُعد إنجازاً لها في مجال السياسة الخارجية، على أنه سبيل لإيقاف مسعى طهران لتطوير أسلحة نووية، وفي المقابل وافق أوباما وهو ديمقراطي على رفع معظم العقوبات المفروضة على إيران، وقد جرى التوصل إلى الإتفاق بعد المراوغات الكثيرة من إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وقد عارض الجمهوريون هذا الاتفاق بشدة في الكونغرس كالتزام سياسي وليس اتفاقية اقرّها أعضاء الكونغرس، مما يجعله تحت رحمة الرئيس الجديد " ترامب" الذي قد يختلف مع شروطه (هوداك، 2016).

وفـي مطلـع كـانون الأول مـن العـام الماضــي 2016 مـدد الكـونغرس الأمريكـي" قـانون العقوبـات علـى إيـران" الـذي تنتهـي مدتـه نهايـة العـام المنصـرم ولمـدة عشـرة سنوات ، حيث أجاز الرئيس باراك أوباما، الذي ساهم بشكل كبير في إبرام الاتفاق النووي التاريخي مع إيران في تموز / يوليو 2015 هذا التمديد، لكنه امتنع عن التوقيع على القانون (المطيري، 2016).

وفـي هـذا الصـدد فـإن مستشـار الـرئيس الأمريكـي دونالـد ترامـب للسياسـة الخارجيـة "وليـد فـارس" قـال: " إن الاتفـاق النـووي مـع إيـران سيتغير بشـكل يضـع فـي الحسـاب دول المنطقـة التـي تضررت من التدخلات الإيرانية، وفارس في تصريحاته التلفزيونية أشار إلى أن "دونالد ترامب" أكد خـلال حملاتـه الانتخابيـة أن الاتفـاق النـووي الإيرانـي لا يعجبـه، وقـد أوضـح انـه من الممكن إعـادة التفاوض بشأن بعض بنود الاتفاق وإعادة إرساله إلى الكونغرس الأمريكي ليوافق عليه مرة أخرى (اورينت نت , 2016).

ويرى ترامب قبل فوزه بانتخابات الولايات المتحدة الأمريكية أن واشنطن أعطت كل شـيء لطهران ولم تأخذ فـي المقابل أي شـيء، كمـا ان إيـران لـم تراعـي مصـالح الـدول العربيـة المجـاورة، ولفت إلـى أن هـذه الـدول يجـب أن تكـون جـزءاً مـن أي ترتيبـات تخـص هـذا الملـف خاصـة فـي ظـل تنـامي التهديـدات الإيرانيـة، وكـان مستشـاره للسياسـة الخارجيـة قـد أكـد أن ترامـب سيجتمـع مـع الحلفـاء والشركاء وسيبحثون كيف يتم التعامل مع الدور الإيراني، مشيراً إلى أن العلاقات مع الدول العربية في عهد ترامب ستتحسن خاصة مع دول الخليج و مصر (مركز دراسات الخليج، 2016).

إن إيران كانت تتأمل من خلال توقيع اتفاقها مع مجموعة (5+1) تعزيز آمال الإيرانيين بأن يتعافى اقتصادهم الذي عانى طويلاً جراء العقوبات الدولية، ففي أعقاب الإعلان عن الإتفاق قفزت العملة الإيرانية أكثر من 3% مقابل الدولار الأمريكي، كما أفرجت الولايات المتحدة الأمريكية عـن 8 مليـار دولار مـن الأرصـدة الإيرانيـة المجمـدة مـن جانبهـا، ومـن المتوقـع أن تتـدفق عشـرات

الشركات الأجنبية من أجل الاستثمار في القطاع النفطي الذي يحتاج إلى استثمارات بمليارات الدولارات لإنعاشه (الحديثي، 2016).

وقد تلجأ إيران إلى المحكمة الدولية بخصوص تطبيق الإتفاق إذا ما حاول ترامب إلغاء الاتفاق وعدم تطبيقه، وذلك لأن الاتفاق قانوني، حيث يعتبر المسؤولون الإيرانيون أن المادة (26) في الاتفاق النووي، تؤكد على ما يلي: " تمتنع الإدارة الأمريكية التي تعمل بشكل متوافق من خلال الأدوار المناطة بكل من الرئيس والكونغرس عن إعادة طرح العقوبات أو إعادة فرضها، والتي توقفت عن تطبيقها بموجب هذه الخطة دون الإخلال بعملية فض النزاعات المنصوص عليها بموجب هذه الخطة" (الوطن نيوز , 2016).

وفي هذا الشأن فإن أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران " فؤاد أزادي" قال إن الإتفاق النووي الذي وقعته إيران مع مجموعة (5+1) لم يحظ بتأييد الكونغرس الأمريكي أبداً , وانه يريد الاستفادة من انتهاء ولاية باراك أوباما لإيجاد وسيلة لخرقه دون أن يلاحظ احد (المطيري ، 2016).

ومن الدلائل التي تشير على أن الكونغرس الأمريكي قد يبادر إلى نقض الإتفاق، أن الجمهوريين كانو غير راضين عن الاتفاق، بالإضافة إلى تجديد قانون العقوبات على إيران في كانون الأول / ديسمبر من العام 2016؛ إذ أن قانون العقوبات على إيران سيبقى مطبقاً حيث أن الكونغرس تعمد تجديده لعشر سنوات بدلاً من خمس سنوات حسب " أزادي" والذي أضاف: " أياً كان الرئيس القادم في عام 2023 , لن يتمكن من وضع حد للعقوبات لأن هذا القانون سيبقيها حتى العام 2026، إلا أن هذا الاتفاق لن يأت بالنتائج المرجوة وإيران لن تحصل على ما كانت تأمل به من انفراج كامل للعقوبات الاقتصادية عليها (مركز دراسات الجزيرة، 2016).

ويشير الخطاب السياسي للرئيس الأمريكي المنتخب ترامب إلى وجود حالة من التشاؤم الكبير بخصوص استمرار مسار الانفتاح على إيران، والذي أُقر في ضوءه الاتفاق النووي الإيراني

مع الدول الكبرى(5+1) في مرحلة إدارة الرئيس باراك أوباما، ومن المؤكد أن إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب ستلجأ إلى إعادة ترويج صورة " الشيطان الإيراني" داخليا وخارجيا، وهو ما سيضيف تعقيدات أكثر على طريق تنفيذ الإتفاق النووي، وهناك إجماع على أن الاتفاق النووي الإيراني لم يكن ليحصل لولا رغبة وإصرار إدارة أوباما التي انتقدها ترامب بشكل شديد (Gratowoski,2016).

ومن جهة أخرى، هناك من يقول أن الاتفاق النووي اتفاق أممي، وأن العقوبات كانت تحت الفصل السابع وأزيلت، وبالتالي من الصعب إعادة العجلة إلى الوراء، ولكن مثل هذه التأويلات غير صحيحة، لأن الإدارة الجديدة تمتلك خيارات عدة لتجاوز كل ذلك، فالكونغرس هو ملك للحزب الجمهوري وضد إيران، وإدارة ترامب الجديدة في مُجملها أيضاً ضد الإتفاق الإيراني، وأن ترامب قد عهد إلى فريقه ضمن حملته الانتخابية للعمل على تقويم شامل للإتفاق النووي والمزايا التي تحصل عليها إيران بموجب الإتفاق، لأن هذا التقويم سيصبح هو مرجعية لخطواته القادمة نحو إيران (الحامد، 2016).

ومن المؤكد أن خيارات الرئيس الأمريكية الفائز بالانتخابات "دونالد ترامب" بالنسبة لرؤيته للملف النووي الإيراني ومعالجته ستدفع النظام السياسي في إيران إلى إتباع سياسة أكثر عدائية، وربما ستنعكس في رفض أي مقترحات أمريكية بخصوص إعادة التفاوض أو حتى إبطاء خطوات تنفيذ الإتفاق، ما يدفع إلى تصعيد سياسي وهو ما ظهر جلياً ومبكراً في تصريحات الرئيس الإيراني حسن روحاني وبعض القيادات الإيرانية ضد تمديد العقوبات الاقتصادية على إيران (مركز الدراسات الجزيرة، 2016).

واليوم، وبعد فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية وتهديده بإيقاف الإتفاق النووي مع إيران، باتت احتمالات إلغاء الإتفاق متساوية مع احتمالات استمراره، رغم أن الرئيس أوباما الذي غادر منصبه في 17 كانون الثاني / يناير 2017 قال: " إن ترامب سيلتزم بالإتفاق النووي، لكن

الإيرانيون قالوا: " أن لديهم بدائل أخرى إذا ما أخلّ ترامب بالإتفاق" , والاتحاد الأوروبي أشار إلى أنه ملتزم بالإتفاق النووي مع إيران، داعياً جميع الأطراف للإلتزام بتعهداتها في إطار هذا الاتفاق، غير أن المتحدث الرسمي بإسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونز قال: " أنه لا يوجد أي مانع يحول دون انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاق المبرم مع إيران ، إذا ما أراد الرئيس ترامب ذلك لكنه حذّر في الوقت نفسه من عواقب ذلك القرار إذا ما اتخذه ترامب (Gratowoski,2016).

وبما أن الرئيس ترامب غير مقتنع ومعه الحزب الجمهوري، وهو من اشد المعارضين لهذا الاتفاق فقد يعمد إلى إلغاءه مرتكزاً على ثلاث دوافع في ذلك وهي: (صقر ، 2016)

الدافع الأول: الإلتزام بالتصريحات العلنية التي كررها أمام الناخبين في حملته الانتخابية بأنه سيمزق الإتفاق حال فوزه وتسلمه مقاليد الأمور في البيت الأبيض.

الدافع الثاني: إرضاء الأكثرية الجمهورية في الكونغرس التي ترفض الإتفاق منذ البداية.

الدافع الثالث: كسب ود تل أبيب التي بذلت جُلّ جهدها لكي لا يتم توقيع الإتفاق بين إيران والدول العظمى(5+1).

ويرى الباحث، أن ترامب قد تتغير نظرته للأمور مستقبلاً وبالذات حول الإتفاق النووي الإيراني وذلك بعد الجلوس على مقعد الرئاسة جيداً وأنه سيعيد حساباته وأقواله التي صرّح بها أبان حملته الإنتخابية، وأنه سيدرس عواقب أي خطوة يقدم عليها، وهناك تبعات كبرى بلا شك في الموضوع النووي الإيراني، ولأن ترامب الذي جاء أساساً كي: يلتفت " للداخل الأمريكي بدل الخارج وحروبه وصراعاته، لا يجد أمامه بديلاً عن ذلك الإتفاق سوى الإقتراب من الواجهة مع إيران، وربما يعدل الاتفاق، أو يلجا إلى الضغط على إيران في ملفات أخرى، لكنه لن يكون ساذجاً بأن يضع مصالح أمريكا القومية والإستراتيجية في منطقة الخليج (موضع الخطر).

المبحث الثالث

الإتفاق النووي الإيراني فصلاً جديداً في العلاقات الدولية

حقيقة يعتبر الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين إيران والقوى الدولية مجموعة (5+1) مرحلة جديدة قد تعيد بناء الثقة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبين العالم، ففي الرابع عشر من تموز /يوليو 2015 أعلنت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني (Federica Mogherini) التوصل لإتفاق نووي بين إيران والقوى الكبرى الست (5+1) يتم بموجبه الحد من البرنامج النووي الإيراني مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية على الجمهورية الإسلامية ، وقد أضافت موغيريني: " يشرفنا أن نعلن أننا توصلنا لإتفاق في شأن القضية النووية الإيرانية، هذا اليوم تاريخي لأننا أوجزنا الظروف لبناء الثقة وفتح فصل جديد في علاقاتنا"(موغريني، 2015).

وبناء على هذا الإتفاق الذي تم التوصل إليه يتم رفع جزئي للعقوبات الاقتصادية على إيران، وقد أكد وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" أن هذا الاتفاق الذي تم توقيعه مع الدول العظمى (5+1) يعتبر لحظة تاريخية فاصلة وصفحة أمل جديدة، كما أكدت موغيريني أن هذا الاتفاق مهم للغاية، ويمكن اعتباره فصلاً جديداً في العلاقات بين إيران والعالم (ظريف، 2015).

في هذا المبحث يتناول الباحث مطلبين، المطلب الأول سيناقش أهم المواقف الدولية من الإتفاق النووي الإيراني، أمّا المطلب الثاني فسيكون حول الاتفاق النووي الإيراني ومرحلة بناء الثقة الدولية.

المطلب الأول

أهم المواقف الدولية من الإتفاق النووي الإيراني

امتدت المفاوضات التي أجرتها إيران مع القوى العظمى(مجموعة (5+1)) لمدة اثنان وعشرين شهراً من المفاوضات الصعبة التي انتهت بالتوصل إلى اتفاق مؤقت في جنيف في تشرين الثاني /نوفمبر 2013، وبعد إتباع إيران دبلوماسية المراوغة والحيل وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت الاسلوب ذاته، وبعد عدة تأجيلات وتمديد للمهلة حتى الموعد النهائي للإتفاق، أعلنت مجموعة القوى العظمى (5+1) عن التوصل إلى إتفاق نهائي مع إيران حول برنامجها النووي، وينص الإتفاق في مبدئه العام على رفع العقوبات الدولية عن إيران مقابل تخليها عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي، وقد رحبت أطراف دولية عديدة بالاتفاق، في حين تحفظت أطراف أخرى، فيما عارضته إسرائيل بشدة (Kershnerjaly,2015).

أما أهم المواقف الدولية من الإتفاق النووي الإيراني فكانت على النحو التالي:

أولا: الموقف العربي (الخليجي):

الحقيقة أن الإتفاق النووي الذي وقعته إيران مع الدول العظمى مجموعة (5+1)، يساعد إيران على الاحتفاظ ببرنامجها النووي بمكوناته الأساسية مع العمل على إيجاد بعض الآليات لضبط هذا البرنامج، ووقف أي تطور قد يمكّن إيران من امتلاك السلاح النووي، وهذا بحد ذاته لا يثبت أن إيران قد أوقفت هذا البرنامج الذي تعتبره دول الخليج خطر على المنطقة برُمتها (الزيات، 2013).

ترى دول الخليج العربي أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى في اتفاقها مع إيران في اختبار حقيقي أمام تحدي نظام دولي مناوئ لسيطرتها بشكل متزايد، ومعقد بدرجة تفوق قدرة مواردها على ضبطة، وضبط تحولاته، وفاقم هذا الوضع من حدة خطورة تداعيات ما بات يبدو عجزاً قيادياً أمريكياً عن ضبط التطورات السياسية في دوائر انخراطها (عوني، 2015).

يخشى الخليج العربي أن ينتج عن الاتفاق النووي مشكلات، جلّها يتعلق بالآثار الإقليمية التي يتوقع أن تظهر بعد الإتفاق ، وأول المشكلات التي تخشاها دول الخليج العربي تتعلق باحتمالات استمرار إيران في إتباع سياسات توسعية في المنطقة بعد إتمام الإتفاق، وقد أعلى من اسهم هذا الاحتمال تزامن تصاعد أحداث الأزمة اليمنية والدور الإيراني الكبير فيها مع المراحل الدقيقة من المفاوضات، وهو ما يؤشر إلى أن الاتفاق لن يلعب دوراً مساهماً في كبح رغبات إيران في توسيع نفوذها في المنطقة، خصوصاً من خلال دعم الجماعات الشيعية في الدول الأخرى كما حدث مع الحوثيين في اليمن (عبد اللطيف، 2015).

وبدلاً من العمل على الحد من رغبات إيران التوسعية، يبدو أن الاتفاق سيعمل على الدفع بالإتجاه المعاكس، أي باتجاه تعزيز رغبات إيران في المنطقة، وخاصة مع الإفراج عن أموال إيران المجمدة في الخارج بفعل العقوبات، وتخشى دول الخليج العربي كثيراً من أن يتم استخدام هذه الأموال، التي تقدر بنحو 140 مليار دولار، في دعم الهيمنة الإيرانية في المنطقة وقد تكون محقة في ذلك (Gratowski,2016).

1- موقف السعودية:

تُعد السعودية دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط لمكانتها الدينية والإستراتيجية ومواردها النفطية ودورها في الاستقرار في منطقة الخليج العربي ونظراً لكبر مساحتها وصعوبة مراقبة المناطق الصحراوية البعيدة، ومع تزايد التهديدات المتمثلة بجماعة الحوثيين الذين تدعمهم إيران على السلطة في العاصمة صنعاء، حيث اتخذت السعودية مبادرة بتوجيه ضربات عسكرية متمثلة في عاصفة الحزم التي شاركت فيها عدة دول عربية، وتذهب السعودية من خلال هذه العملية إلى وقف المد الإيراني، الذي بات متغلغلاً ومرتبطاً بجماعة الحوثيين في الدولة اليمنية، وهذا ما حذر منه الرئيس ترامب وانطلق منه في إلغاء الاتفاق النووي الإيراني لمنع توسع إيران في المنطقة (عمروش، 2015).

أعلنت المملكة العربية السعودية أنها كانت دائماً مع أهمية وجود إتفاق حيال برنامج إيران النووي، يضمن منعها من امتلاك ذلك السلاح بأي شكل من الأشكال، وقد حذرت إيران في هذا الشأن، من أن قيامها بإثارة الاضطرابات في المنطقة سيواجه بردود فعل حازمة من دول المنطقة، والمملكة العربية السعودية ضد وجود برنامج نووي لأي دولة أو السعي لامتلاكه في المنطقة وعلى رأسها إسرائيل ومن ثم إيران، وهي تقف بجانب اتفاق دولي يشمل آلية تفتيش محددة وصارمة ودائمة لكل المواقع بما فيها العسكرية، مع وجود آلية لإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعّال في حالة إنتهاك إيران للاتفاق، وهي في الوقت نفسه تشارك دول مجموعة (5+1)، والمجتمع الدولي بضرورة استمرار العقوبات المفروضة على إيران بسبب الإرهاب وانتهاكها للإتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتسليح (وزارة الخارجية السعودية، 2015).

2- **موقف الإمارات العربية المتحدة:**

غلّبت دولة الإمارات العربية المتحدة الدبلوماسية والعقلية السياسية حيث هنأت الرئيس الإيراني حسن روحاني، عبر برقية أرسلها الرئيس الإماراتي خليفة بن زايد آل نهيان، بتوقيع الاتفاق النووي واصفاً اياه بـ " التاريخي " ، داعياً رئيس الدولة إلى أن يسهم هذا الإتفاق في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، وكذلك كان موقف نائب رئيس الدولة محمد بن راشد آل مكتوم (بيان وزارة الخارجية الإماراتية. 2015).

3- موقف قطر:

أعلن وزير الخارجية القطري "خالد العطية" بأن الإتفاق النووي "أمر إيجابي ليس بالنسبة للعالم فحسب وإنما لدول المنطقة عموماً" حيث أكد أن " قطر كانت أول من دعم وشجّع على ان تتم تسوية هذا الملف بالطريقة السلمية" , كما اجرى الرئيس حسن روحاني اتصالاً هاتفياً مع أمير قطر الشيخ "تميم بن حمد" معبراً عن اعتقاده بأن الإتفاق النووي سيحسن العلاقات مع دول الجوار وخاصة دولة قطر (ميدل ايست اونلاين , 2015).

4- **موقف عُمان:**

لعبت سلطنة عُمان دوراً محورياً في الإتفاق النووي الإيراني الذي وقعته إيران مع مجموعة (5+1)، الذي أُعد الترتيب له منذ أكثر من ست سنوات، ظهر ذلك جلياً في تسريبات ويكليكس التي كشفت على أهمية الدور الذي لعبته سلطنة عُمان في تسوية الملف النووي الإيراني ؛ إذ عُقدت عدة اجتماعات سرية في العام 2009 بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على ساحل مسقط، وكان دور مسقط اكبر من مجرد يسهل عملية التفاوض بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ، ففي اللحظات التي يتعثر التواصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران كان الدور العُماني يتنامى من مجرد توصيل الرسائل إلى وسيط موثوقاً بين الطرفين الأمريكي والإيراني، وذلك نظراً للعلاقة القوية التي تربط سلطنة عُمان بإيران و الولايات المتحدة الأمريكية, وهنا يجب ان لا ننسى دور العامل الديني في دعم عُمان لإيران والتقارب ما بين المذهب الشيعي و الأباضية (الجزيرة .نت , 2015).

ثانياً: الموقف الإسرائيلي:

منذ إنشاء المفاعلات النووية الإيرانية وإسرائيل تهدد باستخدام القوة العسكرية ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق توجيه ضربات عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية إن لم تستجيب إيران للمطالب الغربية بضرورة وضع برنامجها تحت الرقابة الدولية المباشرة بما يمكّن من منع تحوله من الأغراض السلمية إلى المجال العسكري، وهو ما كان يتوقف على شروط أربعة هي: (كامل ، 2015)

- توفر معلومات دقيقة عن مواقع المفاعلات النووية الإيرانية، وهذا أمر تتكفل به فرق التفتيش الدولية عادة، كما أن الأقمار الصناعية الإسرائيلية والأمريكية المصممة لغايات التجسس تزود بمعلومات مهمة في هذا الشأن.

- القرب المكاني الضامن لوصول الطيران العسكري إلى أهدافها داخل إيران وضربها والرجوع إلى القواعد، وهذا يثير إشكالاً للإسرائيليين الذين يبعدون عن المفاعلات النووية الإيرانية حوالي 1500 كيلو متراً، لكن مصاعب المسافة يمكن التغلب عليها بالإنطلاق من إحدى الدول المجاورة لإيران.
- القدرة على مفاجئة السلاح الجوي الإيراني، وإلا فإن سلاح الطيران المهاجم قد يتعرض نظريا للإسقاط، كما يمكن إبعاد بعض المواد والتجهيزات عن منطقة الخطر إذا لم تحصل مفاجأة , لكن سلاح الطيران والدفاع الجوي في إيران متخلفان جداً بالمقارنة مع القوة الأمريكية والإسرائيلية.
- غطاء سياسي عالمي، وهذا غير متوفر الآن لكن من الوارد أن يتوفر مستقبلاً بيسر، فالمظلة الدولية الوحيدة التي تحتمي بها إيران هي روسيا والصين، وهما حليفان ولا يمكن الوثوق بهما في ساعات الحرج ولديهما من المصالح المتبادلة مع واشنطن وأوروبا ما يصلح لمقايضات من وراء الستار في شأن إيران (مركز دراسات الجزيرة، 2016)

وهذه المرحلة مرحلة استنكار شديد من قبل إسرائيل للملف النووي الإيراني، حيث شهدت حالة صراع بين إيران وإسرائيل في الحشد والتعبئة، واستطاع الطرف الإسرائيلي أن يُكبد الإقتصاد الإيراني خسائر فادحة، فهي مرحلة حرب باردة بين الطرفين، كان الجانب الإيراني في هذه المرحلة يساند الفلسطينيين في حربهم على إسرائيل، بالإضافة إلى الوقوف إلى جانب النظام السوري ضد المعارضة التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية (محمود، 2015).

وبعد توقيع الاتفاق بين إيران ومجموعة (5+1) في 14تموز/يوليو2015 اتسمت ردود فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو" ووزراءه بالتشدد في رفض الإتفاق النووي الإيراني ؛ إذ شرع نتنياهو فور الإعلان عن التوصل إلى إتفاق بشن حملة ضده، ادعى فيها أن الإتفاق " خطأ تاريخي"، وأن الدول العظمى، تجازف بمستقبلنا الجماعي، وأن العالم أصبح بعد هذا الإتفاق

أكثر خطورة مما كان عليه في الأمس وأن الاتفاق يمكّن إيران من إمتلاك القدرة على إنتاج كمية كبيرة من الأسلحة النووية، وأكد نتنياهو أن إسرائيل ليست طرفاً في هذا الاتفاق، وأنها ليست ملزمة وأنها ستسمر في الدفاع عن نفسها (رفيد، 2015).

المطلب الثاني

الاتفاق النووي الإيراني ومرحلة بناء الثقة الدولية

أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف وبعد الاتفاق الذي وقعته إيران مع الدول الكبرى العظمى مجموعة (5+1) ، أن الاتفاق النووي نتيجة مهمة، لكنه ليس إلا خطوة أولى، آملاً أن يتمكن الطرفان من التقدم بطريقة تسمح بإعادة بناء الثقة (وزارة الخارجية الإيرانية، 2015).

أمّا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف "رحب بالاتفاق ، مبدياً ثقته بتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشيراً إلى أن الاتفاق يعني " أننا موافقون على ضرورة الإعتراف بحق إيران بالذرة السلمية، ومن بينها حق التخصيب"، وشدد وزير الخارجية الروسية على أن الاتفاق النووي قد ينعكس إيجاباً على الأزمة السورية" (بيان الرئاسة الروسية، 2015).

أمّا الرئيس الأمريكي باراك أوباما رحب بالاتفاق قائلاً: "انه خطوة أولى مهمة، مؤكداً أن لا عقوبات على إيران، خلال الستة أشهر إذا التزمت بالاتفاق، بالإضافة إلى ذلك اعتبر وزير الخارجية جون كيري أن الإتفاق حول البرنامج النووي سيجعل العالم أكثر أمناً"(بيان الإدارة الأمريكية ،2015).

أمّا فرنسا، فقد رحبت بالإتفاق حيث أن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند "رحب بالاتفاق النووي الإيراني مع المجموعة الدولية (5+1) ، حيث أعتبر ذلك الإتفاق خطوة هامة في الإتجاه الصحيح، وبالتالي نحو " تطبيع علاقات فرنسا مع إيران"، كما أن وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس رحب باتفاق جنيف، واصفاً إياه بأنه "تقدم مهم على طريق الأمن والسلام" (بيان الرئاسة الفرنسي، 2015).

أما ألمانيا وعلى لسان وزير الخارجية الألماني غيدو فستر فيلله اعتبرت اتفاق جنيف نقطة تحول، "وأن هذا الاتفاق سيعمل على تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط"(بيان الخارجية الألمانية، 2015).

وكذلك كان موقف بريطانيا التي رحبت هي بدورها في تعزيز هذا الإتفاق الذي وقعته إيران مع المجموعة الدولية (5+1) ، وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط، وأنه بمثابة مرحلة جديدة وفصلاً جديداً في العلاقات الدولية (بيان الخارجية البريطانية، 2015).

وبتوقيع الاتفاق النووي الإيراني بين إيران الدول العظمى (5+1)، دخلت العلاقات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية مرحلة جديدة؛ إذ أن إيران ستبدء بتنفيذ البروتوكولات الإضافية ضمن إطار الضمانات التي تطلبها الوكالة، مما يزيد من قدرة المسؤولين في الوكالة على مراقبة الأنشطة النووية في إيران والتحقق من أنها سلمية، وتتضمن تلك الإجراءات التي أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عن تطبيقها " يوم التنفيذ " هي الإعفاءات الأمريكية التي ستشمل مبيعات النفط والنقل والخدمات المصرفية في إيران وغيرها.

وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية جون كيري من فيينا أن " التزامات الولايات المتحدة الامريكية المرتبطة بالعقوبات كما هي واردة في اتفاق تموز /يوليو دخلت من الآن حيز " التنفيذ" وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت أنها أعطت الضوء الأخضر لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، مشيرة إلى أن طهران التزمت بما تعهدت به للحد من برنامجها النووي، وكان البيت الأبيض قد أعلن أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وقّع أمراً تنفيذياً، بإلغاء العقوبات المفروضة على إيران والمتعلقة ببرنامجها النووي بعد أن أوفت طهران بالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي مع القوى العالمية، وقد كتب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الأمر التنفيذي الذي أعلنه البيت الأبيض أن

تنفيذ إيران للاتفاق " يمثل تحولاً جذرياً في الملابسات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني "(فؤاد وجمعة، 2016).

ويتيح الإتفاق النووي الإيراني إمكانية بدء صفحة جديدة في العلاقات الإيرانية وعلى كافة المستويات مع أوروبا من جهة، وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وبين إيران والعالم وتتجسد آمال فتح صفحة جديدة بين إيران وأوروبا , بالزيارات الدبلوماسية على غرار زيارة وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فريدريكا موغيريني لإيران، والتأكيد على الرغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الطرفين (عبيد، 2015).

ومهما يكن من أمر، فإنني أرى أن الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعته إيران مع المجموعة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين، إضافة إلى ألمانيا مجموعة (5+1) يشير إلى بدء مرحلة جديدة من العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران والعالم، ومن المرجح التعاون بين إيران من جهة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ودول الخليج العربي والعالم من جهة أخرى، في مجالات الطاقة والنقل والتجارة والبيئة وحقوق الإنسان والإرهاب.

ولكن ما زال الإتفاق النووي الإيراني يواجه التهديد من قبل الرئيس الأمريكي الفائز بالانتخابات الأمريكية "دونالد ترامب" الذي أعلن بأنه سيعمل على إصلاح الاتفاق الحكومي النووي الإيراني أو تمزيقه، والذي وصف الاتفاق بأنه واحد من أسوء الاتفاقات التي صنعتها أي دولة في التاريخ، وكان رد إيران على تهديدات ترامب بأنها ستجتاح الشرق الأوسط إذا ما حاول الرئيس الأمريكي ترامب المساس بالاتفاق، وأن إيران لديها إجراءات أخرى موازية لما ستفعله الإدارة الأمريكية الجديدة (عيسى، 2015).

وفي رأي الباحث، فإن السياسة الأمريكية التي كانت تتجه بشكل متزايد إلى تعديل موقفها من إيران تطرح في عهد "ترامب" تهديدات جيوسياسية حقيقية لحلفاء الولايات المتحدة من الدول العربية في منطقة الخليج العربي. ولكن المُلاحظ على الموقف الأمريكي عجز القيادة الأمريكية، فضلاً عن عدم عدالته , الأمر الذي أعاق بشكل جوهري فُرص النمو السليم والعادل والمنصف للقوى العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية وحضورها في النظام الدولي.

ودليل ذلك أن مجموعة (5+1) لم تأخذ رأي الدول الحليفة لها في المنطقة وجيران إيران في الإتفاق الذي عقدته مع الأخيرة في فيينا في 14تموز /يوليو2015 ، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة السياسة الإقليمية أعباء وتحديات جيوسياسية تعجز قواعد الضبط الأمريكية وأدواتها عن الحد من مخاطرها على الدول العربية وخاصة الخليجية ، الأمر الذي قد يطلق يد إيران مستقبلاً، لعجز الولايات المتحدة الأمريكية عن إعادة قراءة محيط المنطقة واكتشاف قدراتها الجيوسياسية الذاتية.

الخاتمة والنتائج

لقد أحدثت الأسلحة النووي انقلاباً عميقاً في الإستراتيجية ، فمنذ استعمال القنبلة النووية ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية، اقتنعت الدول الكبرى أنها لن تكون قوية دون حيازة سلاح نووي، وأصبح هذا الأخير معياراً مركزياً في تفسير القوة وتحليلها، فدخلت الدول سباقاً استراتيجياً يرتكز على حيازة السلاح النووي الاستراتيجي، وفي الوقت ذاته سعت الدول التي امتازت بهذا التفوق، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل السلاح النووي سلاحاً متحكماً فيه ويضمن تفوقها، وقد كان بداية ذلك خلال مشروع برنارد باروخ (Bernar Barouch) الشهير عام 1946 والذي ارتكز على تشكيل سلطة دولية للرقابة النووية.

ووفقاً لذلك، ونظراً لموقع إيران في منطقة الشرق الأوسط فإنها سعت إلى امتلاك سلاح نووي، وكانت بدايات ذلك السعي في عام 1953 ويعتبر العام 2003 هو البدايات الجدية لتطور برنامجها النووي وقد مرّ في مراحل متعددة، واليوم تقع المشكلة النووية الإيرانية ضمن إحدى المشكلات الإستراتيجية العالمية وخاصة في منطقة ملتهبة، والواقع فإن هذه المشكلة لا تأتي من حيازة إيران للسلاح النووي وحده، وإنما من آثار ذلك على القيادة الأمريكية وحلفائها وشركائها في المنطقة وخاصة إسرائيل والسعودية إلا أن إيران وضعت برنامجها تحت المراقبة الدولية بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً اقتصادياً عليها، أدى بالتالي ذلك إلى مفاوضات مع الدول العظمى مجموعة(5+1) الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا، وقد أثمرت المفاوضات عن اتفاق مبدئي في 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2013، ثم تابعت تلك الدول المباحثات والمفاوضات التي استخدمت خلالها إيران دبلوماسية (حياكة السجاد) التي تتطلب الصبر، واستخدمت خلال ذلك أيضاً دبلوماسية المراوغة والحيل إلى أن تم توقيع إتفاق نووي نهائي مع إيران في 14تموز /يوليو 2015، حصلت بموجبه إيران على الإفراج عن أرصدتها المجمدة،

وفك الحصار الاقتصادي عنها، وتحسين علاقاتها مع الدول الغربية، و الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن فوز "دونالد ترامب" في الانتخابات الأمريكية التي أجريت عام 2016 قد يكون عائقاً أمام الاستمرار في الإتفاق النووي، حيث أن ترامب هدد بإعادة الإتفاق أو تمزيقه ، لأن إيران هي الدولة الوحيدة الرابحة بميزات ذلك الإتفاق حسب إعتقاده.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- لقد دفعت التكنولوجيا النووية العسكرية المتفوقة، والحسابات السياسية بين القوى العالمية الأساسية إلى تزويد هذه الدول (إيران) أو تلك (إسرائيل) بالبرنامج النووي، وأحدثت هذه الدول التي حازت على البرامج النووية باعتمادها على روسيا وأمريكا , مما أثر على العلاقات الإقليمية لـ (إيران و إسرائيل) مع الدول المجاورة، حيث أثرت إسرائيل على دول الشرق الأوسط، وإيران كذلك على السعودية والبحرين وأذربيجان.
- يشكّل السلاح النووي الإيراني عبئاً استراتيجياً (اقتصادياً وسياسياً) على إيران، لذا فهو ليس سلاحاً متاحاً لكل الدول، وإنما يتاح للدول التي تتميز ببعض عناصر القوة، مثل مستوى النمو الاقتصادي، وتوفر الموارد الأساسية ، ووجود قدر من الإرادة.
- إن إيران سعت لأمتلاك أسرار الصناعات النووية السلمية داخل الإطار القانوني الشرعي الذي تسمح به معاهدة منع أنتشار الأسلحة النووية، ولكن السلوك الإيراني يؤكد فعلياً نية إيران امتلاك السلاح النووي العسكري، أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه، والتي تشكل ضمانة لصد محاولات تغيير النظام الإيراني ، كما تضمن موطئ قدم لها على الساحة الإقليمية والدولية , و إن احتياجات إيران الأمنية وطموحاتها للعب دور إقليمي بارز لم تتغير في عهد الجمهورية الإسلامية عما كانت عليه في زمن حكم الشاه، وكل ما شهدته المنطقة المحيطة بها

من تطورات لم يبدل من أولويات إيران الأمنية والدفاعية وخصوصاً لجهة بناء قوة عسكرية تؤهلها للدفاع عن مصالحها في أكثر من اتجاه.

- إن الدبلوماسية الايرانية قد نجحت في امتصاص غضب (الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل) الدول الرافضة بشدة للمشروع النووي و ثنيها من اللجوء الى الحل العسكري ضد ايران، بالاضافة الى ذلك فإنها كسبت في بعض الأوقات الاتحاد الاوروبي الى جانبها من خلال الإعلان عن الرغبة الايرانية في اللجوء الى المفاوضات والحل السلمي، بالإضافة الى كسب تأييد روسيا والصين ودعمهما لايران دولياً.

- إن إيران بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها قد أنعشت اقتصادها إنعاشاً كبيراً ؛ إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد فرضت بعض تلك العقوبات على إيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979 ، وبعد رفع العقوبات عادت إيران وبقوة لتلعب دورها الإقليمي والدولي بقوة بدعمها اقتصادها القوي والدال على ذلك دعمها للنظام السوري اقتصادياً وكذلك دعمها لحزب الله وللمتمردين الحوثيين في اليمن، ولم تكن لتفعل ذلك لولا وجود اقتصاد قوي يساعدها على تنفيذ أهداف سياستها ودبلوماسيتها الخارجية.

- استطاعت إيران من خلال استخدامها لدبلوماسية (حياكة السجاد)، وسياسة (المراوغة) في المفاوضات التي أجرتها مع الدول العظمى أن تصل في نهاية الأمر إلى التوقيع على اتفاق نووي مع تلك الدول تعتبره لصالحها.

- إن سياسة المراوغة و سمات الشخصية السياسية الإيرانية التي تتمتع بـ (الصبر و الحنكه) قد نجحت إلى حد ما في تحقيق المصالح القومية والدينية العليا للسياسة الخارجية الإيرانية، حيث تم استثمار الوقت من خلال تلك السياسة التي أعادت اقواء إيران ، وإنهاء عزلتها، والحصول

بالنهاية على مرادها من وجود برنامج نووي إيراني على مستوى عالمي، رغم اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإسرائيل وغيرها.

- استطاعت إيران أن تثبت مركزها وموقعها على خارطة العالم، وأن تثبت وجودها بأنها دولة قوية وذات إرادة إستراتيجية وان لديها القدرة للوصول إلى طموحات الدولة النووية.
- يعتقد الجمهوريون في الإدارة الأمريكية أن المفاوضات مع إيران والاتفاق الذي تم توقيعه معها في 14تموز/يوليو 2015 لم يفلح في ثنيها عن الاستمرار قدماً في برنامجها النووي، ولذلك فإن ترامب يسعى إلى معاقبة إيران وإعادة الإتفاق النووي معها مرة أخرى.
- أمّا الديمقراطيون في إدارة اوباما السابقة فإنهم كانوا يعتقدون أن المفاوضات مع إيران والاتفاق معها قد يثنيها عن أحلامها وطموحاتها النووية وعدم تهديد أمن إسرائيل.
- استطاعت إيران أن تقاوم كل التهديدات والإغراءات في الاستمرار في برنامجها النووية ولو كانت نسبة التخصيب بسيطة إلا أن ذلك لن ينزع القلق من منطقة الشرق الأوسط.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً:المصادر والمراجع باللغة العربية

- احمد، احمد سيد، " هيلاري كيلنتون: هل تصبح أول رئيسة لأمريكا؟" ، **صحيفة الأهرام**، مركز الدراسات الأهرام، القاهرة، 6 نيسان/ 2016
- إدريس، محمد جلاء، **مناهج البحث العلمي (نظريا وتطبيقيا)**، الجامعة الإسلامية العالمية, 2002.
- ارجوماند، سعيد أمير، " الملف النووي الإيراني في عهد الرئيس روحاني "، **صحيفة السبيل الأردنية**، عدد يوم 12 تشرين الثاني /نوفمبر 2013، عمان، الأردن
- إسماعيل، محمد صادق، **من الشاه إلى نجاد .... إيران إلى أين؟**، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر ، 2010.
- أصل، زينب ، **الصراع السياسي بين المحافظين والإصلاحيين في إيران 1979- 2012**(رسالة ماجستير غير منشورة) ، 2014 ، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.
- اكبر زاده، شهرم، " ماذا لا يزال آيات الله يدعمون الأسد "، أيلول /سبتمبر 2014، للاطلاع انظر الرابط التالي: http://www.noonpost.net/ontend/9/2014
- ألوف، بن ، " شارون لا يقترح مهاجمة إيران أو المبادرة إلى القيام بعملية ضدها "، **صحيفة هارتس الإسرائيلية**، تل أبيب، 20/آب /أغسطس 2004.
- اورينت نت ، " الاتفاق النووي الإيراني في مهب سياسات ترامب وطهران تتخوف "، 10/تشرن الثاني/ نوفمبر /2016، انظر الموقع: orient-news.net/10/11/2016/
- ايفانز، غاريت، " صفعة إيران النووية جاءت متأخرة عشر سنوات " ، **صحيفة الغد الأردنية**، عمان، الأردن، الجمعة، مقال من دراسة، 31/تموز /يوليو/2015.
- البدران، عبد العظيم، **كيف تحكم إيران؟** ، ط1، 2014، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت
- بريجنسكي، زبينغيو، **رقعة الشطرنج الكبرى**، ط1 ، 1999، ترجمة أمل الشرقي، عمان، الأردن.
- البطنيجي، عياد، " أنماط السياسة الخارجية الإيرانية "، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 77، 2013.
- البغدادي، احمد، " المشروع النووي الإيراني في مهب الريح " ، دنيا الوطن، 4/نيسان/ ابريل/ 2015، انظر الموقع: pulpit-alwtanvice.com/4/4/2015:9

- بن احمد، خالد، إيران تنتهك القانون الدولي، **مؤتمر صحفي بين وزير الخارجية البحريني ورئيسة وزراء بريطاني تيريز ماي**، على هامش قمة دول مجلس التعاون الخليجي 2016
- تصريح الرئيس حسن روحاني، موقع وكالة (مهر نيوز) 13/ أيار /مايو 2013، انظر الرابط: http://www.mehrnews.com/defail/News/13/5/2013
- تصريح المرشد الأعلى الإيراني، السيد علي خامنئي، **تهديدات إيران بزوال إسرائيل عداء معلن ومصالح في الخفاء**، 17/كانون الأول، ديسمبر 2016، الجزيرة ، قطر.
- تصريحات الرئيس روحاني، علي جنتي (وزير الثقافة الإيراني)، موقع وكالة (عصر إيران) 15/ آب/أغسطس /2003، انظر الرابط: http://www.arsiranL.com/fa/news/15/8/2003/11:22
- توفيق ، انجي مهدي، **الاتساع في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي: المبدأ والتطبيق**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، 2007، جامعة القاهرة ، القاهرة، مصر.
- آيزنشتات ، مايكل، " التحدث عن المستحيل: النقاش المتوجب على إيران بشأن مخاطر وأخطار الحرب النووية "، معهد واشنطن للدراسات والأبحاث العسكرية والأمنية، واشنطن، 2014.
- الجراون، محمد خير، **اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط، من عام 2001-2011** (رسالة ماجستير غير منشورة)، 2013 ، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- جريدة الأهرام، **تحذير أمريكي سعودي لإيران من المراوغة في مفاوضاتها النووية**، جريدة الأهرام، القاهرة العدد 8551، 2014.
- قناة الجزيرة ، **مناظرة الرئيس ترامب مع هيلاري كلنتيون** ، 2016، قناة الجزيرة ، الدوحة، قطر.
- الجوجو، عبد الله محسن، **الأنظمة السياسية المقارنة، دراسة مقارنة**، (د.م.ن) الجامعة المفتوحة، 1997م.
- الحامد ، فهيم، " انتهاء شهر العسل مع الحقبة الديمقراطية الكونغرس وإيران الاتفاق النووي في مهب الريح " ، **صحيفة عكاظ السعودية**، الثلاثاء 7/آذار /مارس /1438هـ، 6/كانون الأول/ ديسمبر 2016.
- الحديثي، نهاد، **الاتفاق النووي الإيراني في مهب الريح (دراسة)** ، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2016.
- حماده ،أمل، " إيران ودلالات عودة الإصلاحيين "، **مجلة الديمقراطية**، وكالة الأهرام للدراسات، القاهرة، مصر ، 2013.

- الحمد، جواد ، " خيارات التحول في العلاقات الأمريكية الإيرانية وتداعياتها "، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 65، 2013 .
- خالد، الوليد، " قراءة تحليلية في إطار الاتفاق النووي الإيراني "، **مجلة كتابات الرياض**، 2015.
- الخزاعي،خضر عواد، " البرنامج النووي الإيراني الرعب الإسرائيلي وفن إدارة الأزمة "، **صحيفة المثقف العراقية**، العدد 3104، الجمعة 6 آذار / مارس 2015.
- خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني)، النسخة العربية الأمم المتحدة، نيويورك 14/تموز/ يوليو / 2015.
- الخوالدة ، غيث ياسين، **اثر تطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات الإيرانية العربية 2005-2014 ، حالة الدراسة (العراق وسوريا)**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014، جامعة آل البيت ، معهد بيت الحكمة، المفرق، الاردن.
- الخوالدة، هاشم اجريد، **السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، (1991-2012)** رسالة ماجستير غير منشورة، 2013، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.
- درويش، إبراهيم، " ما بعد رفع العقوبات عن إيران تراجع الحلفاء التقليديين وعصر جديد للأصدقاء الأعداء" ، **صحيفة القدس العربي**، العدد 23، حزيران /يونيو / 2016.
- دستغيب، احمد رضا، **خط نقل جوي وتنشيط السياحة بين إيران وأمريكا**، وكالة أنباء الرسمية للتراث الثقافي (خبرك زاري مرى رانفر هي كي). 5/تشرين أول، أكتوبر 2013.
- الدستور الإيراني، الفصل السادس (مجلس الشورى الإسلامي) الفصل الثامن (القائد أو مجلس القيادة) الفصل التاسع (السلطة التنفيذية)، الفصل العاشر (السياسة الخارجية، (القانون أساسي جمهوري إسلامي) مجلس الشورى، طهران، إيران، 2006.
- دير شبيغيل، " بيانات الملف النووي الإيراني، وثائق تتحدث عن فرع سري لبرنامج إيران النووي " ، **مجلة دير شبغيل**،2010.
- ذو الفقاري، عباس ، " الطاقة الذرية في ظل الوحدة الوطنية "، **صحيفة بوستان دانش**، طهران، إيران 2007.
- الرشدان، عبد الفتاح ورنا الخماش، **الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني**، ط1 ، 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر .
- روداو روحاني، نتيجة الانتخابات الأمريكية لن تؤثر على سياسات إيران، انظر الموقع: rudaw.net/9/11/2016/6:22.
- رياست جمهري، رئاسة الرئيس حسن روحاني ، 2013، مركز بريسهاس، استراتزيك: http://www.CSS.ir/25/11/2013/10:15

- زهرة، عطا محمد، **البرنامج النووي الإيراني** ، ط1، 2015، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الزويري، محجوب، **إيران وحزب الله خارج قائمة الإرهاب (الدلالات والانعكاسات)** ، ط1، 2015، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، قطر .
- الزيات، مجاهد، **الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإستراتيجية** ، 2013، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، القاهرة .
- سعيد، رؤى خليل، " الأدوات الدبلوماسية للسياسة الخارجية العراقية تجاه دول الجوار تركيا – إيران "، **صحيفة الحياة (اللبنانية)**، العدد (14892)، 2014.
- السويدي، جمال سند، **آفاق العصر الأمريكي (السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد)**،ط1، 2014، مركز الإمارات العربية للدراسات، دبي.
- السيد، علاء الدين **البرنامج النووي الإيراني بدأته الولايات المتحدة الأمريكية وانتهى إلى اتفاقية تاريخية**، 2015 ، انظر الموقع: www.sasapost.com/15/9/2015/18:15
- سينغ، مايكل، دبلوماسية واضحة المصالح: التحولات الإستراتيجية المطلوبة في المفاوضات مع إيران، **معهد واشنطن للدراسات السياسية والدبلوماسية والإستراتيجية**، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، 18 شباط / فبراير ، 2014.
- شينكر ، ديفيد ، من يقف وراء الحوثيين، **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى** ، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010.
- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية (2013)، " الملف النووي الإيراني " ، انظر الرابط: http://aechive.aawsat.com/details.asp?/VNFYDKSWKO/25/4/2013/10:10
- صحيفة واشنطن بوست، " حياكة السجاد والصبر"، 2014 ، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- صحيفة وطن امروز ، " إيران تعترف: الاتفاق النووي الأمريكي الإيراني شمل الملف السوري "، 2016 ، انظر الموقع: www.shahdon.com/17/10/2016/12:30
- صقر ، تركي، " ترامب وسيناريوهات ما بعد انتهاء الاتفاق النووي الإيراني "، **صحيفة تشرين السورية**، 2016.
- الصمادي، فاطمة، **التيارات السياسية في إيران**، المركز العربي للأبحاث والدراسات ، الدوحة، قطر ، 2012.
- الصمادي، فاطمة، **لماذا تواصل إيران المأزومة اقتصادياً دعم حلفائها؟**,مركزالجزيرة للدراسات والأبحاث، الدوحة، قطر, 2015.

- الطاهر، محمد،(2016)، **قلق إيران على مستقبل الاتفاق النووي**، قناة RT روسيا اليوم: www.RT.com/10/11/2016/7:00
- الطوالبة، حسن، **نظام الملالي مراوغة مع الغرب وعنف مع الوطنيين**،المدينة، 29ايار / مايو /2014.
- ظريف ، محمد جواد، (2016)، **يتوجب على الرئيس الأمريكي ترامب الالتزام بالاتفاق النووي الإيراني**، مركز الدراسات الجزيرة ، الدوحة، قطر، 9تشرين الثاني /نوفمبر 2016.
- ظريف محمد جواد (2014) **المراوغة الإيرانية تمدد المفاوضات وتمنح خزينتها 700 مليون دولار شهريا**، اليوم أخبار ، انظر الموقع: www.alyaum.com/26/11/2014/17:22
- ظريف، محمد جواد ، **الاتفاق النووي سينهي قلق المنطقة من نزاع غير مبرر**، وكالة أرنا الإيرانية، طهران، إيران، 16كانون الثاني /يناير 2016.
- ظريف، محمد جواد وسيد محمد كاظم سجابور، **الدبلوماسية متعددة المسارات**،مركز الدراسات والأبحاث الدولية، وزارة الخارجية الإيرانية، طهران، 1391، 2013 .
- ظريف، محمد جواد، **الاتفاق النووي الإيراني مع الدول العظمى**، وكالة الانباء الأمريكية رويترز, 2015.
- عبد الحسين ، ياسر، **السياسة الخارجية الإيرانية(مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني)** , ط1 , 2015 , المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

عبد الحليم، إيمان احمد، **إلى أين يتجه مستقبل الاتفاق النووي الإيراني في ظل ولاية ترامب**، مركز دراسات الخليج، الدوحة , قطر، 2016.

- عبد العاطي عمرو،**احتدام التنافس: تأثيرات الاتفاق النووي الإيراني على الصراع اليمن**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015.
- عبد العاطي، عمرو، **رؤى مرشحين الانتخابات التمهيدية للرئاسة الأمريكية لقضايا الشرق الأوسط**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، مصر,2015.
- عبد القادر ، اشرف عبد العزيز، **هل يمكن تسوية الملف النووي الإيراني؟** مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية ، القاهرة، العدد 196.
- عبد اللطيف، صلاح ، ما هي مخاوف الخليج من الاتفاق النووي، 2015: انظر الموقع: www.masralarabiq.com/16/7/2015/8:4
- عبيد، كمال، **أوروبا وإيران صفحة جديدة سطرها الأول الاقتصاد**، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2015 ، القاهرة، مصر .
- العبيدي، محمد عبد الرحمن، دراسة في العقوبات الدولية على إيران، **مجلة دراسات إقليمية** ، مركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، العراق، 2012.

- العبيدي، محمد عبد الرحمن، روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، **مركز الدراسات الإقليمية** ، جامعة الموصل، العراق، 2011.
- عتريسي، طلال، **الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية** ، ط1، 2006, دار الساقي، بيروت، لبنان.
- العتوم، نبيل، **القطار النووي الإيراني ينطلق بلا كوابح نحو محطة العسكرة**، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، اسطنبول ، 2015.
- العتوم، نبيل، **إيران(بعد الاتفاق النووي، والعلاقات مع واشنطن)**، وحدة الدراسات الإيرانية، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، اسطنبول ، تركيا , 2015.
- عطية، ممدوح حامد عبد الرحمن رشدي الهواري ومحمد جمال الدين مظلوم، **البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في امن الخليج**، ط1 ,2003 , مراجعة جلال عبد الفتاح ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- علاوي، ستار جبار، النظام السياسي في إيران، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** بغداد، العراق، 2014.
- عليان، ربحي زكريا، وعثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي (الأسس النظرية والتطبيق العملي)** , ط1 , 2013 , دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.
- عمروش، عبد الوهاب، إدارة التهديدات الحدودية، خبرات عربية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 201، المجلد 50، 2015.
- عيسى ، جورج، بعد حلب إيران تهدد ترامب باجتياح الشرق الأوسط،2015 , انظر الموقع: www.24.ae10/4/2015/12:22
- غازي، وداد ، التجربة الإصلاحية في إيران (1997-2005)، في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي أنموذجا، **مجلة المستنصرية**، للدراسات العربية والدولية، العراق، 2013.
- غيتس، روبرت، **غيتس يشكك في قرب التوصل إلى اتفاق مع إيران حول الوقود النووي**، لجنة الشؤون الخارجية، المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ، طهران، 2010.
- الفتلاوي، سهيل ، **الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، ط1 , 2013 , دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
- فؤاد ، إسراء احمد واحمد جمعة، الغرب يفتتح صفحة جديدة مع طهران، **صحيفة اليوم السابع** ،القاهرة، عدد يوم 17 كانون الثاني /يناير/ 2017.
- فيستر فيله، غيدو، **ألمانيا تتهم النظام الإيراني: (المراوغة) في ما يتعلق بمشروعه النووي**، وكالة الأنباء الأمريكية رويترز , واشنطن ، 2010.

- فيشمان، الكس، جيش الدفاع يستعد للقنبلة الذرية الإيرانية في العام 2007، **صحيفة يديوعوت احرنوت**، تل أبيب ، 2004.

- القدو، محمد حسن ، لغز الإصرار الأمريكي على رفع العقوبات عن إيران، موقع ترك برس، 2016، انظر الموقع: www.turkpress.co/15/1/2016/11:22

- القروي، هشام، **قضية التمويل وتأثيرها على خيارات المرشحين في الانتخابات الأمريكية**، دراسة غير منشورة، تونس، تونس،2012.

- القيمري، عطا، الخطر الإيراني في الرؤية الإسرائيلية ، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، العدد 14، 2013.

- كامل حسام , النووي الإيراني وإسرائيل (رب ضارة نافعة) دون مصر ، 2015، انظر: http://goo.gl/dRFoyo/1/3/2015/11:30

- كامل، حمودة، **الخارجية تتابع باهتمام الاتفاق بين إيران والدول الستة وتدرس بنوده**، 2015, وزارة الخارجية المصرية، القاهرة.

- كشك، اشرف، البرنامج النووي الإيراني، مختارات إيرانية، **مجلة البينة**، العدد (62) , 2015.

- كوهين، افنر، **الحلف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة ,2010.

- كي مون، بان، **بيان حول الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة 5+1**، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية،2015.

- كيا، باباك ،جمهورية إيران الإسلامية والخواء في الشرق الأوسط، **مجلة الثورة الدائمة** ، باريس، العدد الخامس ، 2015.

- الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ط1 , 1984 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

- كيري، جون , واشنطن على استعداد للتفاوض مع الأسد في إطار جنيف لإنهاء الأزمة السورية،2015 , انظر الموقع: http://Arabic.rt.com/news15/3/2015/10:10

- كيسنجر، هنري، **هل تحتاج امركيا إلى سياسة خارجية** ، ط2 , 2003 , ترجمة محمد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- لاريجاني، علي، **تصريح عن المفاوضات النووية** ، وكالة الأنباء الإيرانية ايرنا، طهران، إيران، 2014.

- متكي، منو شهر، **بيانات الملف النووي الإيراني**، المجلس القومي للمقاومة الإيرانية، لجنة الشؤون الخارجية، طهران ، 2010.

- محارب، محمود، **إيران النووية**، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة. قطر، 2007.
- محافظة، علي ، **إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية** ، ط1 , 2013, المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- محمد خالد، وليد، **صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** ، دنيا الوطن عمان، الأردن، 2005.
- محمد ناصر، شحادة، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني حدود التأثير واهم الملامح**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، 2014.
- محمد، محمد عبد الله، **السياسة الخارجية الإيرانية**، صحيفة الوسط البحرينية المنامة، العدد 14447، 2013.
- محمد، مرنا، **مذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط، (2003-2015)** المركز الديمقراطي العربي، بيروت، لبنان، 2015.
- محمود ، احمد إبراهيم، البرنامج النووي الإيراني، 2015 , انظر الموقع: www.albainah.net.index/2003-2015
- محمود، هديل ، المفاوضات النووية الإيرانية ما قبل الاتفاق النهائي، 2015 انظر الرابط: http://goo.gl/FJDY/2/26/2015/11:30
- مركز دراسات الجزيرة , ماذا يعني رفع العقوبات عن إيران، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة قطر، 2016 انظر الموقع www.aljazeera.net/11/2016/11:33
- مركز دراسات الجزيرة ، **أهمية المفاوضات النووية**، مركز دراسات الجزيرة، قطر الدوحة، 2015.
- مركز دراسات الخليج العربي للدراسات الإيرانية، **مستقبل اقتصاد إيران بعد رفع العقوبات الدولية** ، مركز دراسات الخليج العربي، الرياض، 2016.
- مسعد، نيفين ، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص78، 2001.
- مصلوح، كريم ،الأبعاد الدولية في سياسات الانتشار النووي، **مجلة دراسات شرق أوسطية،** العدد 63، عمان , الاردن ,2013.
- مطر، جميل ، تأملات وتحليلات في الانتخابات الأمريكية ، **صحيفة الخليج الإماراتية**، دبي، 2016.
- المطيري، خالد، **تجديد قانون العقوبات الإيرانية يضع الاتفاق النووي في " مهب الريح"** ،مركز دراسات الخليج، الدوحة، قطر، 2016.

- المقداد، محمد احمد , تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية ، **مجلة دراسات (المنارة)** , جامعة آل البيت، المفرق، الأردن،2013.
- موغريني، فريدريكا، التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والقوى الدولية، **صحيفة النهار**، بيروت، عدد 14 تموز/ يوليو , 2015.
- موسوي، سيد حسن. **مفتاح العلاقات الإيرانية الأمريكية**، مجلة شؤون الأوسط العدد (135) ربيع 2010، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت، لبنان.
- فيتزباتريك، مارك، **قدرات إيران النووية والكيميائية والبيولوجية تقييم شامل**، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 2001 انظر : http://www.iiss.org/publicationsstratigic-dossiers/Irans-neclear-chemical-and-bilogical-copabilites/2011/2:30
- ميدل ايست، **كيف تؤثر انتخابات أمريكا على نووي إيران**، موقع ميدل ايست ، 2016، انظر : www.nidle.east.com/13/8/2016/6:58
- ناجي، محمد، كيف أدارت إيران والقوى الدولية الاتفاق النووي الإيراني, **مجلة السياسة الدولية**، العدد (202) ، القاهرة، مصر , 2015.
- النبالي، عبد الله ، **الحياة السياسة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** ، ط1 , 2003 , مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- النعيمي، سلطان محمد، مستقبل الاتفاق النووي بين إيران و5+1، **صحيفة الشرق الأوسط**، العدد (21829) , الرياض، 2014.
- نولاند، فكتوريا، **نميل إلى الوسائل الدبلوماسية للتعامل مع إيران لكن جميع الخيارات مطروحة**، مؤتمر صحفي ، وزارة الخارجية الامريكية ، واشنطن،2012 .
- هوداك، جون، **تقرير عن " ماذا تعني الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 بالنسبة للشرق الأوسط**، مركز بروكنجز للدراسات والأبحاث، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، الاثنين 22/شباط، فبراير، 2016.

هياجنة، عدنان، أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل (دراسة إستراتيجية) ،**مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 40 عمان , 2007.

- هيكل، محمد حسنين، **مدافع آية الله**، ط7 , 2006 , دار الشروق، بيروت.
- وزارة الخارجية الإماراتية، **موقف الإمارات من الاتفاق النووي الإيراني**، دبي، الإمارات العربية، 2015.
- وزارة الخارجية الإيرانية (2013-2014) **المفاوضات الدبلوماسية الإيرانية**، مراكز البحوث الإيرانية الخاصة بصنع القرار السياسي والدبلوماسي ، طهران، إيران ، 2014.
- وزارة الخارجية الإيرانية، 2013 ، انظر الموقع: www.mfa.gov/16/3/2013/7:33

- وزارة الخارجية السعودية، موقف السعودية من الاتفاق النووي الإيراني، الرياض، السعودية، 2015.
- وزارة الخارجية السورية، بيان عن الاتفاق النووي الإيراني، وزارةالخارجية السورية، دمشق، سوريا، 2015.
- وزارة الخارجية العُمانية، موقف عُمان من الاتفاق النووي الإيراني، مسقط، عُمان، 2015.
- وزارة الخارجية القطرية، موقف قطر من الاتفاق النووي الإيراني ، الدوحة قطر ، 2015.
- وطن، بعد عام من اتفاق إيران والغرب العالم يكتشف مراوغة خامئني، (2016) , انظر الموقع: www.watanserb.com/18/9/2016/7:33
- وكالة اسوشيتد برس، **انجيلا ميركل: إذا لم يغير النظام الإيراني نهجه النووي سنفرض عليه مزيدا من العقوبات** ،وكالة اسوشيتد برس ، 2010.
- وكالة العربية , (الأزمة النووية الإيرانية), 2007 , انظر الرابط: http://news.bbc.co.uk/hi/Arbic/middle-east-newsid/28/7/2007
- وكالة رويترز الأمريكية , ترامب يتوعد إيران واشنطن، 2016 , انظر الرابط: http://arabic.rt.com>news/10/9/2010/8:35
- يلوح، رشيد ، **الخلفية الثقافية للتقارب الإيراني الأمريكي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، قطر، ربيع 2014.
- اليماني، هشام , النووي الإيراني في مهب رياح ترامب لم يستطيع قادة إيران إخفاء رعبهم وصدمتهم، بوابة اللين الإخبارية، 2016 , انظر الرابط: http://al-ain>iran-us-trup-nuclear/9/11/2016/7:00

ثانياً:المصادر والمراجع باللغة الأنجليزية

- Adib, Arshin(2006), **The International politics of the Persian Gulf**, A cultural genealogy, London, Routledg.

- Agreement in Iran Nuclear Talk,BBC News, 11 July 2004 see: http://news.bbc.co.uk/11/7/2004/13:30

- Asgard, Ramin,(2008), **U.S. Iran Cultural Diplomacy: A Historical perspective**,F. O Washington, U.S.A.

- Burns, Alexander،(2016),**Anti Trump Republicans call for a third – party option** The New York Times march 2/2016; at: http://anti.ms/iwwdylp/2/3/2016/10:10

- Doun، Hoveyda, Iran and Amarcian foreign policy Intrests 28/2006.

- **Doctrine Iran (2004) federation of American scientist:** http://fas.org/nuke/guidel/Iran/docteine/1/11/2004/13:32

- George, perkovich, "**Democratic Bomb" : failed strategy**, Carnegie Endowment for International peace, 2006.

- Gomart, Thomas**, La Russle face au Nucleaire Iranian: La logique de l'ambiguite**،: http://www.lefigaro.fr/debuts/3/8/2008/1:05 .

- Howard, Roger, **Iran Oil: The New Middle Challenge To America**, I.B.TAURIS. London، 2007.

  http://www.aljazeera.net/news/pages/??7eb8ac-a537-4f8b-9428-35a1738b735

- IRIB world service، Iran frim to boost ties with latin America: president Rouhanis 10 february: http://english.irin.ir/mews/iran/item/178359-Iran-frim-to-boost-ties-with-1-tin-Amarica-persedent-rounhani-accessed12february2014

- Kershnerjuly، Isabel ،(2015) Iran Deal Denounced by Netanyahu as " Historic Mistake" The New York times، July، 14/2015/at: http://nyti.ms/IRwmlsy/14/7/2015/10:22

- Kori، Shake، Judith Yapge، **The Strategic Implication Of Nuclear Armed Iran** University، Washing ton، 2001.

- Manfred، primos، (2014) **why Iran supports the Syrian Regime** to see more: http://middleast.about.com/od/Iran/tp/why-Iran-supports-the-syrain-Regime-htm .

- Mohammad، Aman، M. **The Persian puzzle: The Conflict between and America** By ken th Pollack، Bool Review، Digest of middle east studies fall، 2006.

- Mustafa، kibaroglu، An Assessment of Iran Nuclear program، The Review of Internation Affairs، 1(3) 2003.

- Nye، Joseeph(2011) **Has Economic power Replaced Military Might**, June 2011 pro J ect syndicate: http://www.project.syndicate.org.commenxary ،has.economic-power

- Nye, Joseph, (2004**), power in the Global information Age: from Realists to Global**. Rutledge، New York، p.5.

- Ottolenghi, Emanuel, (2010), **Iran The Looming Crisis: Can The West Live With Iran Nuclear Threat?**, Foundation for Defense Of Democracies, London

- Peter, Ball(2003), **The microanalysis of political communication: claptrap and Ambiguity**, Routledge.

- Robinson James and snyder، Richard، **Decision making in international politics**، In: Hervert Kelman ced International Behavior(Holf)، Richurd and Winston، New York 1966.

- Smith، Philip (2014), **Iran's Afghan shite fighters in Syria**. The Washington in statute، Jun 2014 to see more: http://www.wasgingtoninstitute.org/6/2014/10:33

- Tertrais، Bruno (2012), **Iran: La prochaine guerre** " Le cherche midi", Paris

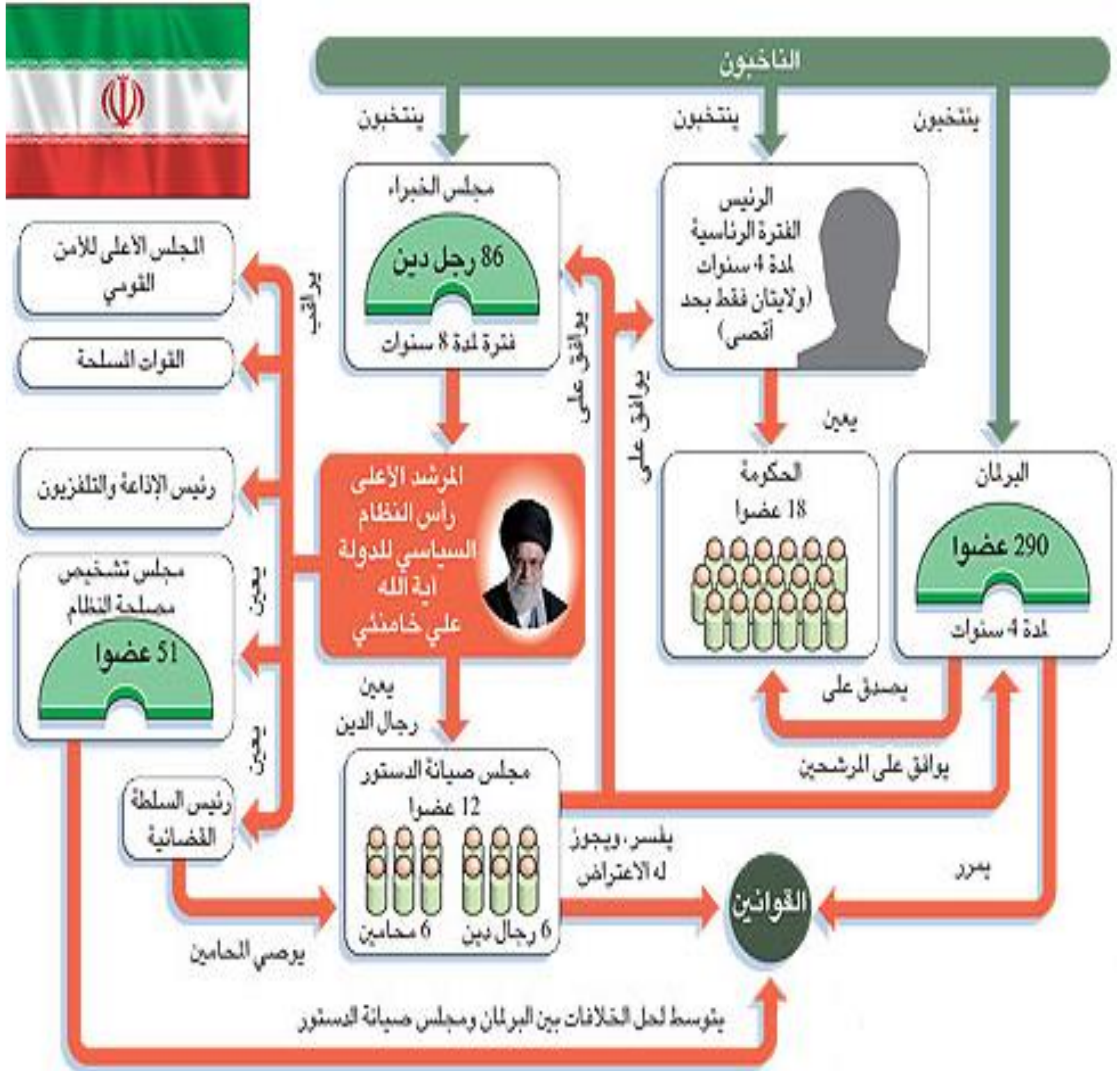
- Trenin,dimitri,**les relations russo-americaines a lepreuve de la prpliferation**,polittique etrangere,paris,2001

- Warnaar, maaike, **Iranian foreign policy during Ahmadinegad: Ideology and actions** palgrave maccmillan, London,.2013

- Zirulncik, Ariel(2011), **Sanction qaddafi ? How 5 nations have reacted sanctions**, The Christion science moniter , 13 feburary 2012، Washington، U.S.A.

الملاحق

ملحق (1): خارطة إيران السياسية



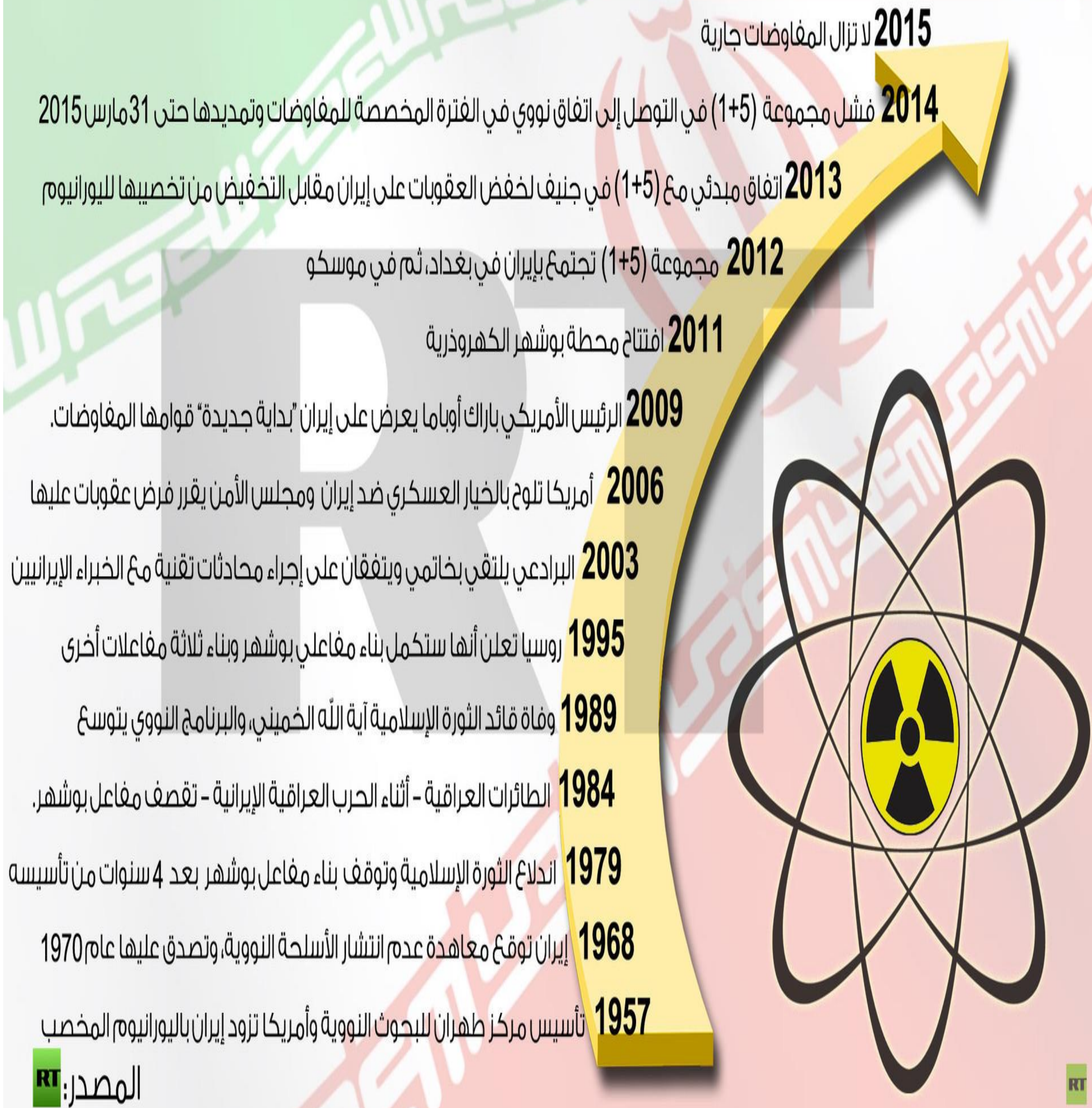
المصدر: جريدة العرب الدولية – الشرق الأوسط، الثلاثاء 11 يونيو 2013، العدد12614

ملحق (2): مواقع المفاعلات النووية الإيرانية



المصدر: معهد واشنطن+ مركز بيلغر

ملحق (3) : تسلسل زمني لأهم أحداث البرنامج النووي الإيراني



المصدر : موقع روسيا اليوم

ملحق (4) :أهم بنود الاتفاق بخصوص تخصيب اليورانيوم



المصدر : موقع الجزيرة . نت

The Iranian diplomacy and the nuclear file management with the major powers (5 + 1)

(2002-2016)

By
Emad Mufleh Khalaf Al-khaled

Supervisor
Prof. Mohammad Abdelkareem Mahavezah

This study aims to investigate the Iranian diplomacy developments and the management of its nuclear file with the major power group (5 +1), and it aims to reveal the nature of Iran's diplomatic attitude and its role in managing this file, the attitude of the regional countries and the great powers towards the Iranian nuclear issue.

To reach the desired results, the researcher has used the scientific approaches as follows: the historical approach by tracking the beginnings of Iran's nuclear program (since 1952 until a final agreement in 2015), the analytical approach which depends on describing and analyzing the phenomenon used in the developments that accompanied the evolution of Iran's nuclear program, and finally the approach of decision-making that was used in the employment of the elements of the Iranian political decision-making, and the role of the Iranian political institutions in making the right decision with regard to the Iranian nuclear file.

The results of the study showed that through diplomacy of (carpet weaving) and (dribbling) in nuclear negotiations with the major powers, Iran was able to achieve its revolutionary objectives, build its nuclear program even of its being a peaceful project and avoid the use of the military option by the Great Powers. this diplomacy was successful in reaching a positive outcome that serves the Iranian goals, as well as Iran was able to prove its position and power on the world map, and to prove that it is a state's of volitional strategy to access its nuclear ambitions. Iran has been able to resist all the threats and temptations in order to achieve its nuclear program, and force the great powers (P5 + 1) to bow to its demands at the end.